جامعة أكلي محند اولحاج – البويرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

تطبيق الإدارة الالكترونية في المرفق العمومي الجزائري

مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص: قانون إداري

إعداد الطالبتين:

- **العربي ميرا**
- **أبركان حنان**

إشراف الاستاذة:

حماني ساجية

لجنة المناقشة

الأستاذة: د/ رحماني حسيبة.....رئيسًا

الأستاذة: د/ حماني ساجية.....مشْرِفًا ومقرّرًا

الأستاذة: د/ لوني نصيرة.....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2023/07/06

كلمة الشكر

نحمد الله عز وجل الذي وقفنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهنا الصحة والعافية والعزيمة.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "حماني ساجية" على ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

وشكر موصول إلى كل أساتذة كلية الحقوق لجامعة البويرة

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة على أشرف المرسلين سيدنا "محمد عليه أفضل الصلاة والسلام"

أهدي مذكرة تخرجي المتواضعة إلى من كان دعما و سند لي منذ بداية مسيرتي الدراسية حتى إلى يومنا هذا...

إلى أمي الغالية التي كانت زهرة حياتي والتي تعبت من أجلي ووهبتني كل شيء في الحياة، أفتخر بأنك أمي، حفظها الله لي وأطال في عمرها.

إلى رجل العظيم الذي كرس حياته لتربيتي ولتعليمي وتثقيفي، أبي العزيز حفظه الله وأطال عمره.

وإلى أخواتي الخمسة اللواتي كانوا سندي ورفقاء دربي (سلوى، ثنينة، ليديا، رقية، صاره) حفظكم الله.

إلى جدتي العزيزة حفظها الله وبارك في عمرها.

ميرا

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وادامهما نورا لدربي

الى اختي واخوتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

الى كل من كان جزء من هذا العمل المتواضع

<u>حنان</u>

مقدمة

مقدمة

شهد العالم في الألفية الأخيرة تطورًا هائلًا في مجال التكنولوجيا والعلوم، وهذا التطور ترك أثرًا كبيرًا على الحياة اليومية للأفراد وأثر أيضًا على الإدارة العامة والمرافق العامة، واحدة من الابتكارات الجديدة في هذا السياق هي استخدام البرمجة المعلوماتية والرقمنة الإدارية في تسهيل وتنظيم الأعمال الإدارية تمثل هذه التقنيات نقلة نوعية في كيفية تشغيل المؤسسات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، مما يساهم في تحسين تقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز فعالية الإدارة العامة.

يعد المجال الإداري واحدًا من المجالات التي تتطلب تواكبا سريعا للتكنولوجيا والتغيرات، بمجال الإدارة والتحول الإداري، يمكن لهذه الأداة أن تساهم في تعزيز فعالية وكفاءة العمل الإداري ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة في مختلف المؤسسات بفضل تكنولوجيا المعلومات الإدارية، يمكن أن يتبنى العمل الإداري أساليب إلكترونية تسهل الإدارة وتحقق التحول الرقمي من دورها في تحسين الكفاءة وتسهيل العمل الإداري في المؤسسات، إن استخدام الأنترنت وشبكات الأعمال في الإدارة الإلكترونية يسمح بتحسين الوصول إلى المعلومات والتواصل بين الموظفين والقطاعات المختلفة، ويمكن أن يزيد من سرعة وفعالية العمليات الإدارية.

مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 يعكس التزام الجزائر بتطوير الإدارة الإلكترونية وتحقيق التحول الرقمي في البلاد، يهدف المشروع إلى تعميم استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات الحكومية والوزارات والمؤسسات العامة، وذلك لتحسين تقديم الخدمات الحكومية وتحقيق التنمية المستدامة، إن الإدارة الإلكترونية تمثل خطوة هامة نحو تحديث الإدارة التقليدية وتحقيق تحسينات في العمل الإداري وتوفير المرونة والكفاءة، تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر وفي دول أخرى يعكس التزام الحكومات بتوفير خدمات أفضل للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من كون تحول حول الخدمة العامة الإلكترونية أساس تحسين الخدمات العمومية، والنهوض بمجهوداتها وحسن سيرها، الإدارة الإلكترونية توفر العديد من المزايا وتحقق الكثير من الفوائد لكل من الموظف والمواطن من جانب الموظف، يساهم النقل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في تبسيط العمليات الإدارية، وتحسين الإنتاجية، وتوفير الوقت والجهد، يتمكن الموظف من إدارة مهامه وإنجاز

أعماله بشكل أكثر فعالية وسرعة، ويمكنه الوصول إلى المعلومات والبيانات بسهولة وبشكل مركزي أما بالنسبة للمواطن فإن الإدارة الإلكترونية تعزز التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين، وتسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة يستفيد المواطن من الإجراءات الإلكترونية التي تسهل حصوله على الخدمات الحكومية بسرعة وسهولة، ويمكنه تقديم الطلبات والوثائق عبر الإنترنت دون الحاجة للانتقال إلى المكاتب الحكومية بالإضافة إلى ذلك، يحقق النظام الإلكتروني شفافية أكبر في الإجراءات الحكومية ويقلل من الممارسات السادية لذلك، يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية تعد تطورًا هاما في سياق الإدارة الجزائرية وتسهم في تحسين التواصل والخدمات المقدمة للموظف والمواطن وبالتالي أهمية هذه الدراسة: يحتل الموضوع الإدارة الإلكترونية أهمية بالغة بالنسبة للموظف والمواطن على حد سواء فالانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية يعتبر من أهم التطورات التي حصلت على مستوى الإدارة الجزائرية.

كما تكمن أهمية الموضوع في معرفة ما مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية وهي الحل الأنسب والمناسب لتحقيق التنمية.

للإدارة الإلكترونية دورها في الحياة المعاصرة بكافة إضافة إلى دور الشبكات المستخدمة كالحاسوب الذي يربط جميع فروع المؤسسة مع بعضها البعض.

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

- معرفة أهداف ومبادئ تطبيق الإدارة الإلكترونية في الدراسة.
- بيان المتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- توضيح دور تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العمومية.
- أهم تحديات و معوقات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية في تطبيقاتها.
- تسعى هذه الدراسة أيضا إلى إزالة الغموض حول مفهوم الإدارة الإلكترونية كما تسعى إلى التعرف إلى الدرجة التي وصلت إليها تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر على مستوى المرافق ومختلف القطاعات.

وفي بحثنا تمثلت دوافع اختيارنا لهذا للموضوع في دوافع موضوعية وأخرى ذاتية بالنسبة لـ:

الدوافع الموضوعية: تم اختيارنا لدراسة موضوع متعلق بالإدارة الإلكترونية بسبب حداثته وكونه في تطور مستمر وله مكانة مهمة على مستوى الإدارة الجزائرية والمرفق العمومي وتؤدي إلى سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمات للأفراد. وهو موضوع جديد وسيفتح أبواب أمام للباحثين في المستقبل من أجل إثراء جوانبه النظرية والتطبيقية، وإعطاء للموضوع قيمة علمية مضافة.

الدوافع الذاتية: حيث أصبح التواصل عن طريق الإلكتروني في مختلف المرافق ومن هنا تولدت لنا الرغبة في دراسة وتعرف على مميزاتها وعوامل تطورها، وتعرف إلى كل ما يساعد خدمة مواطن وتحقيق المساواة والقضاء على البيروقراطية حيث أن الإدارة الإلكترونية ساعدت في التقليل من كل هذه المشاكل.

وعليه بناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية تطبيق الإدارة الالكترونية في المرفق العمومي؟

وعليه تمت دارسة الإشكالية المطروحة أعلاه في فصلين:

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار ألمفاهيمي للإدارة الإلكترونية أما الفصل الثاني تناولنا بعض التطبيقات الإدارة الإلكترونية في المرفق العمومي الجزائري وأهم العوائق والتحديات التي تواجهها.

اعتمدنا في دراسة الموضوع المنهج الوصفي والتحليلي في البحث:

المنهج الوصفي: من خلال بحثنا ركزنا على الوصف الدقيق والفصلي للموضوع الإدارة الإلكترونية، من خلال دراستنا لأهم التعاريف والخصائص والأهداف والعناصر وايضا متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المنهج التحليلي: من خلال موضوع حددنا أهم المعطيات في تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرفق العمومي، وكذا التحديات والعراقيل التي واجهتها الإدارة الإلكترونية في الإدارة الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

التطور التكنولوجي السريع في عصرنا الحديث له تأثير كبير على المنظمات في جميع المجالات. تقنيات المعلومات والاتصالات والإدارة الإلكترونية توفر فرصًا جديدة لتطوير الكفاءة والإنتاجية وتحسين الأداء وتحقيق الابتكار في المنظمات .من خلال استخدام التطبيقات الإلكترونية والنظم المعلوماتية المتقدمة، تسهل الإدارة الإلكترونية العمليات الإدارية وتحسن جودة الاتصال وتمكّن من إدارة الموارد البشرية والمالية والموارد التكنولوجية بشكل أفضل. كما تتيح أيضًا الوصول السريع للمعلومات والبيانات ذات الصلة لاتخاذ قرارات استراتيجية.

للتحول إلى نظام إدارة إلكترونية أكثر فعالية وشمولية.مما يهدف المشروع إلى تحسين خدمات الحكومة الإلكترونية وزيادة فاعلية عمل الجهاز الحكومي في تلبية احتياجات المواطنين وتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية .تكمن أهداف الإدارة الإلكترونية في تسهيل الوصول إلى المعلومات الحكومية والخدمات، وتحسين التفاعل بين الحكومة والمواطنين، وتسهيل عمليات التواصل والتعامل مع الحكومة، وتحسين كفاءة الإدارة الحكومية وتقليل التكاليف والجهود المطلوبة .تعتمد إدارة الجزائر الإلكترونية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير خدمات الحكومة الرقمية، بما في ذلك إنشاء مواقع وتطبيقات إلكترونية لتوفير المعلومات وتلقي الطلبات والشكاوى والملاحظات من المواطنين. كما تتطلع إلى تبسيط العمليات الحكومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة .يعتبر مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر جزءًا من جهود الحكومة لتحسين التكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

من خلال الفصل الأول سنحاول التطرق إلى الإطار ألمفاهيمي للإدارة الالكترونية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين سنتطرق في (المبحث الأول) إلى مفهوم الإدارة الالكترونية، أما فيما يخص (المبحث الثاني) سنتناول فيه مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر سنة2013/2008.

المبحث الأول

مفهوم الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية هي مجال حديث في مجال الإدارة يعتمد على استخدام الإنترنت وشبكات الأعمال في إتمام وظائف وأنشطة الإدارة. تعتبر أيضا أداة هامة لتعزيز كفاءة العمل وتحسين التنظيم وتوفير المعلومات بشكل سريع وفعال. تساهم هذه التكنولوجيا في تطوير العمليات الإدارية وتسهيل التواصل وتنفيذ المهام بشكل أكثر فعالية. وبالتالي، تساعد الإدارة الإلكترونية في تحقيق تمثيل جيد للمترافقة مع هذه الابتكارات الجذرية واستيعابها بشكل متناغم لتحقيق الأهداف المرجوة.

من الممكن نرسم مسارا للتطور الاداري في العصر الحديث ومراسلة الأساسية هي الفترة التي سبقت ظهور الإدارة العملية والتي فيها كانت الإدارة نشاطا تجريبيا، وأن الكيانات الأساسية التي تقوم عليها في المنظمات العصرية وكذلك التطرق الى الأنظمة الالكترونية والرقمية والاتصالية والذي أحدث التطور السريع في أنظمة وشبكات الاتصال ونظم المعلومات لتطور الانظمة الادارية والمالية داخل المؤسسات الحكومية مثل قواعد البيانات وانظمة الخبرة وأنظمة المعلومات الادارية [1]...

المطلب الأول

تعريف الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن إدارة الموارد والعمليات باستخدام التكنولوجيا الإلكترونية والشبكات، مما يسمح بتجميع وإدارة المعلومات بشكل أكثر فاعلية. تستخدم الإدارة الإلكترونية أدوات الإنترنت والاتصالات السحابية والتطبيقات الإلكترونية لتحسين العمليات وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتحقيق التعاون الفعال بين الأفراد والأقسام المختلفة في المؤسسة.

[1] عبد الرحمان توفيق، الإدارة الإلكترونية في شؤون الادارية،ط2، مكتبة طريق العلم، القاهرة، مصر، سنة 2007،ص68.

تهدف الإدارة الإلكترونية إلى زيادة الكفاءة وتوفير الوقت والموارد وتحسين جودة الخدمات التي يتم تقديمها.

وان المفهوم للإدارة الإلكترونية هو الاستغناء عن المعاملات الورقية وإخلال المكتب الإلكتروني عن طريق استخدام الواسع التكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية، وتعد الإدارة الإلكترونية من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث، تم تطبيقها في الجزائر في المرافق العمومية و الإدارات العمومية.[1]

الفرع الأول: مقصود بالإدارة الإلكترونية

يتم تعريف الإدارة الإلكترونية بعدة طرق حسب المنظار أو الجانب الذي يتم التركيز عليه. ومن بين التعاريف الشائعة للإدارة الإلكترونية، يمكن ذكرها :

أولا: التعريف الفقهي للإدارة الإلكترونية:

الإدارة الإلكترونية هي عملية ادارية قائمة على امكانيات المتميزة الانترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد، ويقصد بها مجموعة العمليات التنظيمية ترتبط بين المستفيد ومصادر المعلومات بواسطة وسائل الكترونية لتحقيق أهداف المنشأة من تخطيط، انتاج، تشغيل، وتطوير وتحسين فالإدارة الالكترونية تشمل كل الأعمال الإلكترونية سواء كانت منظمات أعمال أو إدارة عمومية.[2]

تشير أيضا إلى إدارة الأعمال الإلكترونية بشكل عام، حيث تركز على إدارة وتوجيه وتنفيذ العمليات الإلكترونية. وفقًا لهذه الرواية، يتم وضع الادارة الالكترونية في سياق الأعمال ولا تتعلق بشكل مباشر بمجال الحكومة الالكترونية .(e-gouvernement) ومع ذلك، يمكن أن يكون هناك ارتباط بين الادارة الإلكترونية ومجال الحكومة الالكترونية في بعض الأحيان، حيث

[1] عبد الرحمان توفيق، الإدارة الإلكترونية في شؤون الإدارية، المرجع السابق، ص76، 78، 80

[2] نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، المفاهيم و الخصائص و التجارب الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2015، ص 27.

يُعْتَبَر الأخير نوعًا من أنماط الادارة الإلكترونية التي تهدف إلى تطوير الخدمات الحكومية وتحسين التواصل بين الحكومة والمواطنين من خلال استخدام التكنولوجيا الإلكترونية[1].

تعتبر الإدارة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية للأعمال (E-management) واحدة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين العمليات الإدارية وزيادة كفاءة الأداء. تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تبسيط وتسريع عمليات إدارة المعلومات والاتصالات وتحسين العلاقات بين الشركاء أو الأطراف المشاركة من خلال استخدام الشبكات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات المتطورة. يستخدم تطبيقات الإدارة الإلكترونية على سبيل المثال البريد الإلكتروني والمشاركة في المستندات والتعاون عبر الإنترنت لممارسة أنشطة الإدارة والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات على نحو سلس وفعال ويتميز البحث المتقدم عن المعلومات والقدرة على الوصول إلى المعلومات الحالية والمحدثة أيضًا بواسطة تكنولوجيا البحث والتصفية المتقدمة في تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

يعتبر نشاطًا اقتصاديًا يهدف إلى توصيل الخدمات العامة بطريقة إلكترونية ومتكاملة عبر الإنترنت للمواطنين ومنظمات الأعمال يهدف إلى توفير قيمة حقيقية من خلال تقديم خدمات غير نمطية وعصرية تلبي احتياجات وتطلعات المستخدمين بشكل فردي وفقًا لخصوصياتهم ورغباتهم يعتبر هذا التفاعل التفاعلي حاسمًا في بناء علاقات مستدامة مع المستخدمين وتحسين تجربتهم على المنصة.[2]

وهي عملية إنشاء حلول تقنية لتنظيم وجدولة ترتيب العديد من مجالات الاعمال والسكرتارية والاستشارات بأنواعها وهي عملية لا تقضي ان يكون هناك عملية تحويل الاعمال

[1] سعد غالب ياسين، الادارة الإلكترونية، اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الامارات العربية المتحدة، دون ذكر سنة، ص1

[2] عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية و.م.أ و الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص15.

الى شكل الكتروني منظم، وسهل الاستخدام (أنها نظام يقوم بتحويل الاعمال الورقية الى اعمال الكترونية).

مفهوم الإدارة الإلكترونية حسب الدكتور محمد سمير أحمد: الإدارة الإلكترونية في معناها الحديث هي استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان ويطال هذا المعنى حتى الأمور الإدارية.[1]

أيضا عرفها الباحث سعيد بن معاذ العمري: بأن الإدارة الإلكترونية تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة.[2]

ثانيا: تعريف المنظمات الدولية للإدارة الإلكترونية

أما التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي فهو أنها: حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقدم للمواطنين وقطاع الأعمال الفرصة والتواصل مع الحكومة، باستخدام الطرق المختلفة للاتصال مثل الهواتف الفاكس، البطاقات الذكية، الأكشاك البريد الإلكتروني والأنترنت، وهي تتعلق بكيفية تنظيم الحكومة نفسها في الإدارة والقوانين والتنظيم، ووضع إطار لتحسين وتنسيق طرق إيصال الخدمات وتحقيق التكامل بين الإجراءات.[3]

الإدارة الإلكترونية من وجهة النظر الأمم المتحدة إلى استخدامات المعلومات والاتصالات، مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية، مواقع الأنترنت، ونظم الحاسب الآلي

[1] محمد سمير أحمد، الادارة الالكترونية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة، مصر، 2009، ص 42.

[2] سعيد بن معاذ العمري، متطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية ، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003،ص 15.

[3] أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الالكترونية الواقع و الآفاق، مصر، مجموعة النيل العربية، 2006 ص409، 410.

بواسطة الجهات الحكومية، ومن ثم فأن تبني الحكومة الإلكترونية يؤثر على العلاقة الأساسية بين الجهات الحكومية من جانب والمواطنين من جانب آخر.[1]

وعرفها البنك الدولي عام 2007/2005: بأنهاأداة قوية لتحسين تفاعل المستخدمين مع التكنولوجيا، وتعزيز التواصل والتفاعل السريع والدقيق مع الأفراد والشركات، وذلك بطريقة تجنب البيروقراطية.[2]

ثالثا: تعريف الحكومة الإلكترونية

الحكومة الإلكترونية تعني استخدام التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين عبر الإنترنت. تهدف الحكومة الإلكترونية إلى تحسين الكفاءة والشفافية في العمل الحكومي وتوفير خدمات أكثر سهولة وسرعة للمواطنين. من خلال الحكومة الإلكترونية، يمكن للمواطنين إجراء المعاملات الحكومية مثل تقديم الطلبات ودفع الضرائب وسحب الوثائق الرسمية بسهولة وسرعة من خلال المواقع الإلكترونية والتطبيقات الهاتفية.[3]

وفي تعريف آخر: تقوم الحكومة الإلكترونية الحديثة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات الرقمية لتسهيل وتنفيذ المعاملات الإدارية وتحقيق تلبية احتياجات المواطنين. تعمل هذه التكنولوجيا على تسهيل الوصول إلى المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، مما يساعد في تحقيق الشفافية والوضوح الإداري.[4]

---

[1] مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، سنة 2013، ص443.

[2]حمزة ضاحي الحمادة، الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر، 2016، ص 31.

[3]حمدي قبيلات، قانون الإدارة الإلكترونية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن،2014،ص 25.

[4]حمزة ضاحي الحمادة، نفس المرجع، ص 33/32.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

تتميز الادارة الالكترونية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الادارة التقليدية التي مبنيا أساسا على استخدام تقنيات المعلومات و الاتصال و نذكر منها:[1]

- **ادارة بلا أوراق:** حيث على آليات ادارية جديدة في اجراءات و تنفيذ المعاملات مثل الحاسب الآلي، الأرشيف الإلكتروني، و البريد الإلكتروني و الرسائل الصوتية.
- **ادارة بلا زمان و لا مكان:** حيث أنها تتعامل في كل وقت ومن أي مكان و تتخذ القرارات في مختلف مجالات النشاط متحررة من قيود الوقت و المسافة.
- **ادارة بلا تنظيمات جامدة:** حيث تسهم في خلق التمييز التنظيمي من خلال تيسرها لتحولات أساسية في أنماط تنظيم العمل و تنفيذ العمليات بالمنظمة.
- **التكامل والتنسيق:** تساعد إدارة الكترونية على توحيد الجهود وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية عن طريق تكامل الاستثمارات والجهود والوقت والموارد المكانية..
- **استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال:** يعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال أداء الأعمال الالكترونية ويسهل تبادل المعلومات والبيانات بشكل سريع وفعال.
- **رفع الكفاءة والفعالية:** تساعد إدارة الكترونية في رفع الكفاءة في تقديم الخدمات وتحسين الفعالية في التعامل من خلال إجراءات بسيطة ومباشرة وتحديد المشكلات بشكل سريع والاستجابة لها.
- **تجاوز الحدود الزمنية والمكانية:** يسمح النظام الالكتروني بإجراء التعاملات والمراسلات في أي وقت ومن أي مكان دون تحديد حدود زمنية أو مكانية، مما يسهم في تسهيل العمليات وتوفير الوقت والجهد.

[1] **محمود عبد الفتاح رضوان، الادارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، ط1، مجموعة العربية للتدريب و النشر، مصر 2013، ص 20،21.**

- **تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف:** تعمل إدارة الكترونية على الحد من التعقيد والبيروقراطية في الإجراءات وتبسيطها بشكل يسهل على المستخدمين القيام بالعمليات بسرعة وفعالية، مما يقلل التكاليف المالية والزمنية .
- **المتابعة والمراقبة الالكترونية:** يوفر نظام الادارة الالكترونية متابعة ومراقبة العمليات بشكل مستمر وفعال، ويستخدم البريد الالكتروني لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات بشكل سريع ومريح .بشكل عام، تساهم إدارة الكترونية في تحسين أداء الحكومة وتحقيق مزايا عديدة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبسيط العمليات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.
- **زيادة الاتقان:** حيث ان التطوير الاداري والتغيير التنظيمي والاستفادة المثلى للبيانات والانظمة التي توفرها الادارة الالكترونية يؤدي الى المعالجة الفورية للمتطلبات والدقة والسرعة في انجاز المعاملات.[1]

الفرع الثالث: عناصر الإدارة الإلكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من مجموعة من العناصر من الضروري أن تتوفر داخل الإدارة وهي:

عتاد الحاسوب(Hardware) :

وهو جميع أجهزة الحاسوب والمعدات التي يمكن لمسها بشكل واضح، وينبغي على الإدارة قبل بدء تعميم تطبيق التقنية في دوائرها أن تتأكد أن لديها القدرة المالية على التوفير العدد المطلوب من أجهزة الحاسوب اللازمة لتشغيل الموقع أو المواقع الإدارية.

[1] محمود عبد الفتاح رضوان، الدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المرجع السابق، ص 21،20.

البرامج (Software)

من بين العديد من البرامج المتاحة في السوق، أو ربما يقومون بتكليف مبرمج لتطوير برنامج خاص بناءً على احتياجاتهم الخاصة. هناك نوعان رئيسيان للبرامج الحاسوبية: البرامج العامة والبرامج الخاصة:

- البرامج العامة هي تلك التي تم تطويرها لتكون قابلة للاستخدام من قبل العديد من الجهات المختلفة. فهي تلبي احتياجات عامة مثل برامج المكتب، وبرامج إدارة الأعمال، وغيرها.

أما البرامج الخاصة فهي تم تطويرها بشكل مخصص لتلبية احتياجات جهة أو منظمة محددة يتم تصميم هذه البرامج وفقًا لمتطلباتهم الفريدة والهدف الخاص لاستخدامها باختصار، يمكن للإدارات اختيار البرامج الحاسوبية العامة المتاحة في السوق أو تكليف شركة مبرمجين لتصميم برنامج خاص يلبي احتياجاتهم الفريدة.

شبكة الالكترونية:(Network Communication)

هي تلك الحزم من الوصلات الالكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات والأنترنت، وعلى شبكة الاتصال الخاصة بالإدارة، تحمل قاعدة البيانات والمعلومات التي يقوم عليها عمل الادارة من قوانين، وقرارات، وبيانات أفراد ومشروعات، وملفات شخصية ومعاملات وغيرها من البيانات والمعلومات التي يتعامل معها موظفون الإدارة.[1]

القوى البشرية:

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، الادارة الالكترونية، د ط، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006، ص 69، 70.

يرى بعض الباحثين أن العنصر البشري أصل ثابت من أصول المنظمة يجب الاهتمام به، وتنمية ابداعاته، بل يرى اخرون أن القوى البشرية في الادارة الحديثة من أكثر الأصول أهمية وخطورة.[1]

المجتمع:

لكي تكون عملية التحول ناجحة ومتطورة، يجب أن تراعي الشركة مختلف جوانب المجتمع ومتطلباته. يجب أن تكون الإدارة على اتصال وثيق مع جمهورها وتفهم احتياجاته وقيمه. يجب أيضًا أن تتبنى الشركة نهجًا شفافًا ومشاركًا، حيث يكون بإمكان العملاء والمستخدمين المشاركة في صنع القرارات وتقديم الملاحظات المفيدة. يجب أن تلتزم الشركة بالمعايير الاجتماعية والقانونية والأخلاقية، وتحافظ على استمرارية هذه الالتزامات مع تطور المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تسعى الشركة لتطوير وتحسين برامجها وممارستها الإدارية باستمرار بناءً على تغيرات المجتمع واحتياجاته المتغيرة. وعلى الادارة أن تضع في حسابتها تصنيفات المجتمع الذي تعمل فيه وتكويناته فهناك مجتمعات أسرية، ومهنية، وزراعية، واقتصادية.[2]

الفرع الرابع: أهداف ومبادئ الإدارة الإلكترونية:

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى مجموعة من الأهداف ومبادئ الإدارة الإلكترونية وهي:

أولا: أهداف الإدارة الإلكترونية:

سوف نتطرق إلى أغلب أهداف الإدارة الإلكترونية على النحو التالي:

لقد جاءت الادارة الالكترونية أسلوب عمل الإدارة الأعمال إلكترونيا ولذلك فهي تهدف الى توفير منظومة عمل متكاملة بما يحق الاستغلال الأمثل لموارد المنظمة وذلك من خلال ما يلي:

[1] **نفس المرجع، ص 71، 72.**

[2] **مصطفى يوسف كافي، الادارة الالكترونية، دار أرسلان، سنة 2011، ص 76، 78.**

- نظام تخطيط موارد المؤسسة :(ERP) يتيح للمؤسسة إدارة وتنظيم جميع عملياتها من خلال توفير منظومة متكاملة تشمل الشراء والمخزون والمبيعات والمحاسبة والتوظيف وإدارة العلاقات مع العملاء.
- نظام إدارة العلاقات مع العملاء :(CRM) يساعد في تنظيم وتحليل وتعزيز
- العلاقات مع العملاء من خلال تتبع وتسجيل جميع اتصالات العملاء وتوفير خدمة عملاء عالية الجودة وتحسين فهم احتياجات العملاء.
- نظام إدارة سلسلة التوريد :(SCM) يسهم في تحسين كفاءة سلسلة التوريد من خلال تنظيم عمليات التوريد والشحن والتوزيع والتخزين وإدارة العقود.
- نظام إدارة الجودة الشاملة :(TQM) يهدف إلى تحسين جودة المنتجات أو الخدمات من خلال تحسين العمليات وتدريب الموظفين وتطبيق المعايير العالمية للجودة.
- نظام إدارة المعرفة :(KM) يساعد في تنظيم وتوزيع المعرفة والمعلومات داخل المؤسسة لتحسين أداء الموظفين وتطوير استراتيجيات العمل.
- نظام التحكم في العمليات :(OPC) يتيح للمؤسسة مراقبة وتحكم العمليات المختلفة داخل المنظمة من خلال توفير بيانات حية وتقارير مفصلة عن أداء العمليات .هذه الأنظمة تساهم في تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحسين كفاءتها وتنظيمها العام، وتعزز القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق.
- التخلص من حدة البيروقراطية واختصار الخطوات الكثيرة التي تضطر المؤسسات الحكومية الى العمل بها وأيضا جعل الاجراءات داخل المؤسسة أبسط وأقل جهدا وتعقيدا.
- ترشيد الوقت المهدر في ادارة المعاملات الادارية، واستثمار الوقت في تطوير خدمات الادارة.
- ضمان السرية والخصوصية للمعلومات المهمة في ظل الإدارات الإلكترونية بما تملكه الإدارات من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة.

- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل وبتكلفة مالية مناسبة.
- ايجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني.[1]

ثانيا: مبادئ الإدارة الإلكترونية

يرى الدكتور عمار بوحوش أن المبادئ الإدارة الإلكترونية تتلخص فيما يلي:[2]

1 تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:

بفهم أعمق لمتطلبات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل. يتم إنشاء بيئة العمل هذه من خلال جمع فريق متعدد التخصصات وذوي المهارات المتنوعة، حيث يتم تأهيلهم تأهيلاً مهنيًا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة. تعتمد الإدارة الإلكترونية على توظيف المعلومات وتحليلها وتوفير النتائج والاقتراحات الملائمة لحل المشكلات المختلفة التي تواجهها. يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل فعال في بيئة العمل لتمكين الإدارة من استغلال الموارد بشكل أفضل وتحسين الأداء العام للخدمات التي تقدمها.

2 التركيز على النتائج:

حيث ينصب اهتمام الحكومة الإلكترونية "الإدارة الإلكترونية" على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع لكي تخفف على الجمهور تتمثل في تخفيف العبء على المواطنين من حيث الجهد، المال، الوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة مثال: دفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان دون التنقل إلى مراكز الهاتف الغاز، لتسديد الرسوم و الفواتير المطلوبة.

3 سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:

[1] عامر ابراهيم قندليجي، الادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 125، 126.

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، الادارة الالكترونية، المرجع السابق،ص121،120،119.

ليس لي معلومات محددة حول مدى تواجد تقنيات الحكومة الإلكترونية في المنازل والعمل والمدارس والمكتبات. توفر الحكومات في العديد من البلدان خدمات الحكومة الإلكترونية لزيادة الوصول وتسهيل التواصل مع المواطنين.

4 تخفيف التكاليف:

في حالة وجود العديد من المنافسين في صناعة تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات، فإن هذا يؤدي إلى منافسة قوية بين الشركات لجذب العملاء والعمل على تقديم الخدمات بأسعار منافسة قد يكون ذلك مفيدًا للمستهلكين في شكل تكاليف أقل، حيث يمكنهم الاستفادة من الخدمات بأسعار أقل مقارنة بوجود قلة من المنافسين ومع ذلك، قد يؤدي هذا الضغط المستمر لتقديم الخدمات بأسعار منخفضة إلى زيادة التكاليف على الشركات المقدمة للخدمات، حيث يجب عليها العمل على توفير المستوى المطلوب من الخدمات والابتكار في نفس الوقت.

5 التغيير المستمر:

إن تطبيق مبدأ التحسين المستمر والتفوق في التنافس هو جزء أساسي من الإدارة الإلكترونية وعمل المحركات البحثية يهدف من قِبل المستخدمين وتحقيق أقصى رضا العملاء عن طريق توفير محتوى ذو جودة عالية وتحسين الأداء بشكل مستمر من خلال تعلم النماذج الذكية وتحسين خوارزميات البحث والتعلم العميق وهذا ما يوازي مبدأ الإدارة الإلكترونية تطوير وتحسين الأداء باستمرار يساعد في بناء سمعة جيدة للمنصة وزيادة الرضا والاعتماد على رضا الزبائن أو بقصد التفوق في التنافس.[1]

[1] **عمار بوحوش، نظريات الإدارة الإلكترونية في القرن الواحد و العشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006، ص 189،191.**

المطلب الثاني

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

جاءت الإدارة الإلكترونية لتواكب التقدم الحاصل في الحياة الانسان وتلبية حاجات المواطنين من طرف المرافق العامة.

انطلاقا نحو تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية يجب توافر متطلبات و ينبغي وضعها في الحسبان ويستدعي وجود أجهزة ووسائل إلكترونية جديدة، هناك عدة متطلبات يجب توافرها وأخذها بعين الاعتبار. سنلقي نظرة على بعض هذه المتطلبات الأساسية من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: المتطلبات القانونية والادارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى متطلبات القانونية ومتطلبات الإدارية التي تطبق في الإدارة الإلكترونية.

أولا: المتطلبات القانونية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

حتى تتضمن بيئة ناجحة للعمل الإدارة الإلكترونية العناصر التي ذكرتها يجب أن تقوم الدول بتهيئة بيئة تشريعية ملائمة ومناخ قانوني يتناسب مع متطلبات النظام الإداري الإلكتروني وعلى سبيل المثال، ينبغي تعديل القوانين والأنظمة الموجودة التي قد تتعارض مع النظام الجديد بالإضافة إلى ذلك، ينبغي منح بعض المعاملات صفة قانونية مثل الملكية الفكرية والتوقيع الإلكتروني والعقود الإلكترونية لضمان أن تكون مشروعية وحماية هذه

المعاملات من الاستغلال أو الإساءة. بالطبع، تعتبر معايير الأمان أيضًا جوانب مهمة لإنشاء ثقة في التعامل مع أنشطة الإدارة الإلكترونية.

على الإدارات التوثيق وتطوير إجراءاتها مع العمل الإداري لتحقيق الالتزام بالعمل الجديد يمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد هدف العملية الإدارية وتنفيذه بالطرق النظامية في نظام الإدارة الإلكترونية يجب أيضًا أن تأخذ الإدارات في الاعتبار عوامل مثل تكلفة أقل وجودة عالية، التي تؤدي إلى تحول نحو النظام الإلكتروني عن طريق توفير الجهد والوقت والمال وتحسين المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي. هذه الجهود اللازمة تساعد في الإفراج عن القدرات الإبداعية وتحقيق أهداف نظام الإدارة الإدارة الإلكترونية.[1]

ويترتب عن ذلك توفير تشريعات جديد لضبط أسلوب التعامل الجديد معا لأوضاع التي نشأت الحاجة إليها، ومن المتطلبات القانونية الأساسية للعمل نخص ما يلي:

- تعتبر تشريعات القوانين التي تنظم نشر المعلومات والحفاظ على الأسرار أمرًا هامًا لحماية الخصوصية والأمان.
- تشريعات خاصة بتحديد رسوم استخدام المواقع الإلكترونية.
- تشريعات خاصة بضمان حقوق جميع الأطراف المعنية بالعمل الإلكتروني.
- تشريعات خاصة بتجريم انتهاك سر التوقيع الإلكتروني.[2]
- ضمان البيئة التشريعية والقانونية للحكومة الإلكترونية هو جزء من تطوير المعاملات الإلكترونية. من أجل الاعتراف بالمعاملات الإلكترونية والعقود الإلكترونية، يجب أن يتم وضع قوانين ولوائح توفر الحماية القانونية للأطراف المشاركة. وتحديث التشريعات لمواكبة التقنية وتوافقها مع المتطلبات الحديثة من أجل تعزيز الثقة في التجارة

---

[1] فرورة فهيمة، حفير ليدية، في المتطلبات الأساسية لسير المرافق العامة الالكترونية، مذكرة تخرج مقدمة الاستكمال نيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم القانون العام، تخصص القانون الاداري، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، 2020/2019،ص28،27.

[2] حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام و تطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية و الاعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف خدة، الجزائر، 2007، ص 22، 23.

الإلكترونية وتسهيل التعاملات عبر الإنترنت. بالتالي، تطوير البيئة التشريعية الضمانات القانونية يساهم في التطور المستدام للحكومة الإلكترونية وتعزيز الثقة والأمان في المعاملات الإلكترونية.

- العمل على توفير البيئة التشريعية و الضمانات القانونية التي تكفل الاعتراف بعمليات الحكومة الإلكترونية إذ أنه في العديد من الدول لا يعترف القانون بالمعاملة الإلكترونية أو ما يصطلح عليه بالعقد الإلكتروني.[1]

ثانيا:أهمية المتطلبات القانونية

العمل على وضع التشريعات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية قبل التطبيق، والعمل على تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني أثناء التطبيق أي تكملة للنقائض والفراغ القانوني اللازم، في أي مرحلة من مراحل التحول.

العمل على منح المشروعية للخدمات الإلكترونية.

توجد العديد من المبادرات التي تعمل على نشر الثقافة الإلكترونية وإدخال التقنيات الرقمية في المناهج التعليمية.

تحقيق الطابع الإلزامي لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات والمؤسسات الحكومية يعتبر تطورًا هامًا في تحسين كفاءة العمل الإداري وتيسير خدماته. منح الامتيازات للإدارات الرائدة في هذا المجال يمكن أن يكون تحفيزًا قويًا للدفع بمزيد من التطور والتحسين، وتعزيز استخدام التكنولوجيا والحلول الرقمية في عمليات التدبير الإداري.

[1] **باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الالكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 53.**

لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل فعال، يجب وضع التشريعات اللازمة التي تنظم هذا النوع من الأنشطة. في البداية، ينبغي وضع إطار قانوني يعترف بالتحول الإلكتروني وينص على إلزامية الإدارة الإلكترونية في المؤسسات والهيئات الحكومية. يجب أن يشمل هذا الإطار القوانين والأنظمة التي تضمن حماية البيانات الشخصية، وضمان الشفافية والمساءلة، وحق الوصول للمعلومات الحكومية، وحماية الخصوصية الإلكترونية.[1]

ثانيا :المتطلبات الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

1- وضع برامج التأسيس و خططه:

من المهم وضع تصور كامل لعناصر الإدارة الخاصة بها ومكوناتها. يمكن أن يشمل هذا التصور هيكل تنظيمي محدد يحدد دوائر الإدارة وتداخل المعلومات بينها، بما في ذلك النقاط الإدارية الإلكترونية. يجب أن تتضمن الخطط والبرامج المؤسسة للشركة تحديد منافذ الإدارة الإلكترونية، سواء كانت في مباني أو أماكن محددة.

لتحقيق التحول من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني في المشروع، فإنه من الضروري أن تكون لدى الإدارة رؤية استراتيجية عامة. تشمل هذه الرؤية تحديد المواصفات المطلوبة للإدارة الجديدة، وتحديد مهامها وأهدافها بناءً على النواقص والاحتياجات التي يوجهها النظام الإداري التقليدي.

فعند وضع خطط وأهداف للإدارة الإلكترونية، يجب أن تُراعى عدة اعتبارات. أولاً، يجب أن تكون الرؤية واضحة بشأن الدور الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في حياة الأفراد والمجتمعات والمنظمات. ينبغي أن يتم توضيح كيف ستساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين حياة الناس وتحقيق تطور المجتمع وتعزيز أداء المنظمات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقدم الإدارة الإلكترونية خدمات حقيقية وذات جدوى، وألا تكون تغييرات شكلية فقط. يعتبر تقديم خدمات فعّالة وملموسة للمجتمع هو ما يدعم استمرارية الإدارة الإلكترونية ويجعلها مفيدة وضرورية.

[1] **ساسي مريم، الادارة الالكترونية، دراسة مقارنة، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص ادارة و مالية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم القانون العام، أكلي محمد ألحاج، البويرة، الجزائر، 2015-2016، ص 12.**

وينبغي على الإدارة الإلكترونية جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول مشروعها الإداري. وفيما يتعلق بنظام قاعدة البيانات، يجب أن تكون البيانات المجمعة متكاملة مع الإدارات الأخرى ذات العلاقة أو المتشابهة، وذلك لتحقيق تكامل المعلومات وتسهيل تبادلها بين الأقسام والإدارات المختلفة. هذا يساعد على تحسين عملية اتخاذ القرار وتحقيق فعالية أكبر في الإدارة الإلكترونية.

وتقوم الخطط الفرعية لمشروع الإدارة الإلكترونية على استراتيجية عامة تراعي جوانب المشروع في ظل احتياجات المجتمعات أو الفئات المستهدفة.[1]

2- توفير البنية التحتية:

الإدارة الإلكترونية تتطلب بنية تحتية قوية تدعم تنفيذها، وبعض العناصر والمكونات الأساسية لبناء الإدارة الإلكترونية تشمل:

- البنية التقنية: تشتمل على الأجهزة والبرامج اللازمة لتشغيل النظام الإلكتروني وتخزين البيانات، وتتضمن أنظمة الحاسوب والشبكات والخوادم التي تسمح بتبادل المعلومات والتواصل.
- الاتصالات: تعتبر الاتصالات السلكية واللاسلكية أساسية لتبادل المعلومات والبيانات بين الجهات المختلفة، وتشمل شبكات الإنترنت وخطوط الاتصال والألياف البصرية وغيرها.
- التعليم والتدريب: يجب توفير برامج تدريبية وتعليمية للموظفين والعاملين على استخدام وتنفيذ النظام الإلكتروني بمهارة، وذلك لضمان فهمهم الصحيح لاستخدام الأدوات والتقنيات الإلكترونية .هذه بعض العناصر الأساسية لبناء الإدارة الإلكترونية، وتوفرها المؤسسة أو المنظمة يسهم في تنظيم العمل وتحسين الكفاءة والفاعلية في التعاملات والمعاملات الإدارية.

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، الادارة الالكترونية، المرجع السابق، ص 127.

- الحواسيب:يتعلق السؤال بشكل عام بالأجهزة الإلكترونية التي تحتوي على ذاكر تخزين إلكترونية وتُستخدم لحفظ البيانات عليها. من خلال هذه الأجهزة، يمكن استدعاء المعلومات المخزنة وعرضها على الشاشة عند الحاجة. مثل هذه الأجهزة قد تتضمن الهواتف الذكية، الحواسيب اللوحية، الحواسيب الشخصية الكمبيوترات المحمولة، وغيرها من الأجهزة الإلكترونية الأخرى التي تعمل بنظام الذاكرة الإلكترونية.
- الشبكات: الشبكة الإلكترونية هي توصيل مجموعة من الحاسبات بعضها مع بعض بشكل مباشر بواسطة سلك، أو عن طريق خطوط الهاتف السلكية واللاسلكية، أو عن طريق الأقمار الصناعية، بغرض الحصول على المعلومات والبيانات وتبادلها فيما بين الحاسبات.[1]

3- التطوير الإداري:

لا تقوم الإدارة الإلكترونية على استجلاب الأجهزة والشبكات فالإدارة الإلكترونية واقع ونهج كبير، تدخل تحت مظلتها العملية الإدارية بالكامل، وتوفير الأجهزة اللازمة من حواسيب وشبكات ووسائل اتصالات ودعم مالي وغيرها من عناصر ومقومات الإدارة الإلكترونية التي تحتاج الى تطوير شامل في الجهاز الإداري وتغيير يواءم مع طبيعته مل الادارة الالكترونية التي تختلف جذريا عن طبيعة عمل الإدارة التقليدية والمهام التي كانت تقوم بها، لذا يتطلب تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية إجراء تغيرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب الإدارية التي كانت معتمدة في ظل النظام التقليدي للإدارة، وتكتمل عملية تطوير الإداري اللازمة لتطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية عبر عدد من الممارسات الإدارية وهي دعم القيادات الإدارية ومساندتها، اعداد الأفراد...

4- التدريب والتثقيف:

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، المرجع السابق ص132، 134.

بما أن التقنية تشكل جزءًا مهمًا من العمل اليومي في العديد من المجالات، فإن تثقيف المتعاملين عنها أمر ضروري. يجب أن يكون هناك جهود مستمرة لتعليم المستخدمين وزيادة وعيهم حول التقنيات الجديدة ومدى فعالية استخدامها في العمل. يمكن تنظيم دورات تدريبية وورش عمل وتوفير موارد عبر الإنترنت لمساعدة المتعاملين على فهم واستخدام التقنية بشكل مؤثر.

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

موارد العنصر البشري هي مفتاح النجاح في أي مشروع، وخاصة في تطبيق الإدارة الإلكترونية. فهي تشمل المعرفة العلمية والفنية والمهارات المطلوبة لتقديم الخدمات المرتبطة بالأعمال الإلكترونية. يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية بنية تحتية قوية وماهرة، وهنا يأتي دور العنصر البشري المؤهل والمدرب لتحقيق ذلك. يجب أن يكون لديه القدرة على إدارة العمليات الإلكترونية وتحليل البيانات، بالإضافة إلى فهم التقنيات والأدوات اللازمة لتنفيذ المشروع بنجاح. لذا، يجب على المشروع الاستثمار في تطوير وتوجيه فريق العمل لضمان نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية.

يعتبر تطبيق الإدارة الإلكترونية تحولًا جديدًا ومتقدمًا في مجال إدارة المؤسسات والمنظمات. وبالفعل، يتطلب تنفيذه تغييرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لهذا التحول .لذلك، يجب إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب لتمكين العاملين والموظفين من فهم واستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية بفعالية. يجب تطوير الخطط والبرامج والأساليب التعليمية والتدريبية لتغطية متطلبات التحول الجديد، وضمان توفر الموارد التعليمية والتدريبية اللازمة على جميع المستويات.

وسنحاول تحديد جملة من المتطلبات البشرية:[1]

1. تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الافراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الأنترنت .

[1] **حارش وهيبة، يوسف خوجة سمير، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية و معوقاتها في الادارة الجزائرية، مجلة رؤى لدراسات المعرفية و الحضارية، المجلد07، العدد02، ديسمبر2021،ص173.**

2. الاستقطاب وتوظيف أفضل الخريجين المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات. نحن نبحث عن الأفراد الذين يمتلكون مهارات قوية في تصميم وتطوير البرمجيات، وفهم عمليات نظم المعلومات، وقدرة على حل المشكلات التقنية.
3. ايجاد نظم فعالة للمحافظة على الاداريين و تطويرهم و تحفيزهم.
4. التمكين الاداري للأفراد من أجل اتاحة الفرصة أمامهم للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة التكنولوجية.[1]

الفرع الثالث: متطلبات الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

تبدو هذه العبارة كتعليق أو بيان يتحدث عن ضرورة تعزيز الثقافة التكنولوجية وتطوير الإدارة الإلكترونية. ومن الواضح أنه يركز على الاستفادة من وسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني لدعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية المختلفة لنشر فوائد الإدارة الإلكترونية. ويشير البيان أيضًا إلى أهمية تقديم تدريبات تهدف إلى تمكين الجميع من مختلف المستويات التعليمية لاستخدام التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات على الصعيدين المحلي والوطني، مع ضرورة توفير التمويل المناسب لمشاريع الإدارة الإلكترونية[2]

الفرع الرابع: متطلبات التقنية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى متطلبات التقنية ومتطلبات الأمنية:

أولا: متطلبات التقنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

تعد البنية التحتية الملائمة من التكنولوجيا والمعدات والبرامج والمصادر المعرفية محورًا رئيسيًا لنجاح وتطبيق الإدارة الإلكترونية. إن توفير هذه البنية التحتية يساعد في تحسين أداء المؤسسات الجامعية وتحقيق نتائج إيجابية في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

[1] خليفة بن صالح بن خليفة المسعود، المتطلبات البشرية و المادية لتطبيق الادارة الالكترونية في المدارس الحكومية، دارسة مقدمة متطلبا تكميليا لنيل درجة الماجستير في الادارة التربوية و التخطيط السعودية،2008، ص20.

[2] حارش وهيبة، سمير يوسف خوجة، المرجع السابق، ص 174.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأجهزة الحديثة تمكن من تسهيل الاتصال وتحسين الإجراءات الإدارية وتوفير الخدمات الإلكترونية للطلاب والعاملين في المؤسسة التعليمية. قد يكون تطبيق الإدارة الإلكترونية تحديًا في بعض الأحيان نظرًا للتكاليف اللازمة لإقامة هذه البنية التحتية وتدريب الموظفين على استخدامها. ومع ذلك، فإن فوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية تفوق العوائق وتساهم في تطوير وتحسين الأداء الجامعي بشكل عام.

ويمكن تصنيف بعض المكونات المادية للبنية التحتية التقنية للإدارة إلى:[1]

-**تقنيات الاتصال:** تعد المركز الأساسي لتنفيذ العمل إلكترونيا لقيامها بدور نقل المعلومات وتبادلها عبر المواقع المختلفة وتتكون من عنصرين رئيسين و هما:

- **قنوات الاتصال:** تمثل الوسيط الناقل للمعلومات من موقع إلى اخر سواء عبر القنوات السلكية والمتمثلة في الأسلاك النحاسية أو خطوط الألياف البصرية التي تنقل المعلومات بسرعه عالية .

-**محطات الاتصال أو إعادة الإرسال أو التحكم:** وتمثل العنصر المتحكم بنقل المعلومات وتتكون من مكونات إلكترونية مختلفة قد توجد كليا أو جزئيا في المحطات المختلفة لوظائف المحطة.

تقنيات الحاسب الآلي ومكوناته ومن أهم المكونات الحاسوبية للبنية التحتية للإدارة الإلكترونية ما يلي:

المكونات المادية: تتمثل في الأجهزة الحاسوبية المختلفة وقدراتها التي تستخدم لتشغيل وتشغيل محرك البحث والنظام الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي.

المكونات المنطقية: تشمل نظم البرامج التشغيل (مثل ويندوز، ماك أو إلخ) وبرامج التطبيقات (مثل معالجات النصوص، متصفحات الويب، برامج التحرير الصوتي/الفيديو، وما إلى ذلك)،

[1] **عبد الناصر، موسى وقريشي محمد ،مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي/دراسة حالة "مجلة الباحث"، العدد9، 2011. ص**

بالإضافة إلى المكونات الأخرى مثل قواعد البيانات ومكتبات البرمجة والأدوات والخوارزميات والخدمات السحابية والشبكات والأجهزة الوصلة وغيرها الكثير.

مستلزمات البنية التحتية لأعمال الحاسب الالي داخل مبنى الجامعة مثل المواقع المكانية التوصيلات السلكية، الأجهزة المساندة، الطاولات الخاصة بالأجهزة التقنية المختلفة.

شبكات الحاسب الآلي تعني اللمة شبكة هنا توصيل مجموعة من الحاسبات معا بواسطة سلك أو كيبل بشكل مباشر أو عن طريق خطوط الهاتف السلكية أو اللاسلكية، أو عن طريق الأقمار الصناعية بغرض الحصول على المعلومات والبيانات وتبادلها فيما بين هذه الحاسبات.

وفيما يلي توضيح الأهم أنواع الشبكات:

- شبكة الأنترنت هي نظام شبكي عالمي يربط مجموعة من الشبكات الصغيرة والكبيرة عبر العالم. إنها تعمل على تبادل المعلومات والبيانات بين المستخدمين في جميع أنحاء العالم باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات والبروتوكولات. يتيح الإنترنت للأفراد والمؤسسات تصفح واستعراض المواقع الإلكترونية.
- شبكة الإنترنت وتعرف بأنها الشبكة الداخلية لأي منظمة والتي تسمح للموظفين والمنتسبين لهذه المنظمة بالحصول على البيانات والمعلومات.
- شبكة الإكسترانت هي نوع خاص من الشبكات الافتراضية الخاصة(VPN)، والتي تسمح للمستخدمين المختارين بالاتصال بالإنترنت عن طريق شبكة الإنترنت بشكل آمن وخاص. تعد الإكسترانت واحدة من الكثير من الخيارات التي يمكن استخدامها للاتصال بالإنترنت بطريقة مؤمنة وخاصة.[1]

ثانيا: المتطلبات الأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

يهدف إلى توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عالٍ. يعتبر حماية المعلومات الوطنية والشخصية وصون الأرشيف الإلكتروني أمرًا بالغ الأهمية في الحفاظ على

[1] **عيدوني كافية، بن حجوبة حميد، الإدارة الالكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها(واقع وآفاق) مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، العدد02، ديسمبر 2017،ص 230.**

الأمن القومي والشخصي للدولة. يتم توفير التشفير والبروتوكولات الأمنية والتدابير المعتمدة لحماية وجدارة البيانات ضد أي عبث أو انتهاكات. يهدف إلى ضمان الاستخدام الآمن والقانوني للمعلومات والحفاظ على خصوصيتها وسريتها.

بإضافة إلى المتطلبات لحماية أمن نظم المعلومات نذكر منها:[1]

- وضع سياسة حماية عامة الأمن نظم المعلومات المحاسبة، تحدد حسب طبيعة عمل و تطبيقات المنشاة.
- يُعتبر تحمل مسؤولية أمان المعلومات في المؤسسة من قِبَل أشخاص محددين أمرًا مهمًا. عادة ما يُعيَّن فريق متخصص في أمن المعلومات داخل المؤسسة، وتتوزع المسؤوليات والواجبات بين أفراد الفريق. قد يتم تحديد مهام معينة مثل تصميم وتنفيذ سياسات الأمان، وضمان مطابقة الموظفين للممارسات الأمنية الموصي بها.
- تحديدالحماية اللازمة لنظم التشغيل والشبكات الحاسوب أمرًا هامًا لضمان سلامة البيانات والمعلومات
- الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن. تعتمد على تكنولوجيا حديثة لتخزين البيانات ومنهجيات الحماية لضمان سلامة المعلومات. كما يتبع معايير الأمان العالية لحماية البيانات الشخصية وضمان الخصوصية للمستخدمين.
- تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها نقلها على مختلف الوسائط.
- تأمين استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات في حالة الأزمات ومواجهة المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات في الوقت الحاضر .قد يكون له دور مهم في هذا الصدد من خلال دمج تقنية المحادثة في محرك البحث.[2]

[1] عيدوني كافية، بن حجوبة حميد، المرجع السابق، ص231.

[2] نفس المرجع، ص 232.

المبحث الثاني

مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر 2013/2008

من خلال تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية، تهدف الحكومة الجزائرية إلى تطوير خدماتها لتلبية متطلبات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم نحو خدمات أفضل، وتعتبر الحكومة الإلكترونية جزءًا أساسيًا من الإدارة الإلكترونية، حيث تمكّن المشروع من تحديث الإدارة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

يتمثل التحدي الرئيسي في التكيف مع التطورات الجديدة والحديثة التي تطرأ على تلك الخدمات باستمرار، وبموجب مشروع الجزائر الإلكترونية، تم وضع مجموعة من المحاور والأهداف وبرنامج عمل لتنفيذ هذا المشروع، والتي تركز جميعها على رقمنة الإدارة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. هذا بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية الإلكترونية لتمكين تنفيذ الخطط والأنشطة المختلفة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.[1]

المطلب الأول

إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013

تسعى الحكومة الجزائرية من خلال إستراتيجية الجزائر الالكترونية "2013" إلى تحويل الحكومة العادية إلى حكومة إلكترونية، حيث يمكن للمواطنين والمتعاملين التفاعل مع الحكومة بسهولة عبر الإنترنت، يهدف هذا التحول إلى تحسين الخدمات الحكومية وتوفير وسائل التواصل السريعة والفعالة بين الحكومة والمواطنين، أطلقت هذه الأخيرة من خلال وزارة البريد

[1] خرشي الهام، محاضرات في الإدارة الالكترونية في الجزائر، ألقيت على السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة الكترونية، شعبة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2021/2020، ص23.

وتكنولوجيات الإعلام، أحد ملفات الكبرى وهو إستراتيجية الجزائر الالكترونية "2013" الذي سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مضمون إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013

تم إجراء تقييم لوضع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقييم التقدم الذي تم إحرازه في بناء مجتمع المعلومات في الجزائر، وأظهر هذا التقييم أن الجزائر تصنف كبلد ذو نتائج متوسطة في هذا المجال، ويتعلق ذلك بشكل خاص بالتكنولوجيا المتعلقة بالهاتف النقال والثابت، على الرغم من تحقيق نتائج جيدة في إطار السياسة القطاعية للبريد والاتصالات، واستنادًا إلى هذه النتائج، تم وضع إستراتيجية الجزائر الإلكترونية لآفاق 2013.[1]

1) الرؤية الإستراتيجية لمشروع الجزائر الالكتروني 2013:

تم البدء في مشاريع الإدارة الالكترونية في الدول الغربية المتقدمة منذ منتصف التسعينات القرن العشرين، وانضمت العديد من الدول العربية إلى مخططات الرقمنة الإدارية في أوائل القرن الحادي والعشرين، مثل دولة الإمارات ومصر وسوريا والأردن، حفز هذا الإنجاز دول عربية أخرى لتبني هذا المشروع وتحقيقه في الواقع، مثل الجزائر التي حاولت أن تستفيد من الفوائد التي تقدمها الرقمنة للحكومة والإدارة والمتعاملين.

يعد مشروع الجزائر الرقمية واحدًا من الملفات الكبرى التي استأثرت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال، وأعدت تفصيلاتها الأساسية بالتشاور مع عدد من المؤسسات الحكومية والجماعات الاقتصادية والخواص، بالإضافة إلى عدة جامعات ومراكز بحث والجمعيات المهنية التي تعمل في مجال العلوم وتكنولوجيات الاتصال، وشارك فيها أكثر من 300 شخص لطرح

[1] منير بوراس، التحول نحو الحكومة الالكترونية في الجزائر بين واقع التطبيق والرغبة في التطوير، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي واداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر باتنة01، السنة الجامعية 2019-2020، ص 158-159.

الأفكار ومناقشتها، تم تخصيص فترة زمنية تبلغ 06 أشهر لتطبيق مشروع الجزائر الرقمية على أرض الواقع بين2008 و2013.[1]

هذا البرنامج الاستراتيجي يهدف الى الإسراع في مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الجزائر، من خلال تعزيز استخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات، الإدارات العمومية، قطاع التربية والتعليم...الخ)، بما يساهم في توفير خدمات أسرع وأكثر كفاءة وأفضل للمواطنين، هذا البرنامج يعد إستراتيجية وطنية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهو يعتبر قناة لتنفيذ الاتجاهات الكبرى لسياسة التنمية الوطنية.[2]

2) محتوى إستراتيجية مشروع الجزائر الالكتروني:

تم تنفيذ مجموعة واسعة من التشاورات في مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013، تم استهداف المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والجامعات ومراكز البحث العلمي والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، تمت عمليات التشاور لضمان المشاركة وتحقيق مصلحة الجميع في تطوير الجزائر الالكترونية، فقد تضمن محتوى الإستراتيجية مجموعة من المحاور المتمثلة في 13 محورا والمحددة فيما يلي:[3]

ـ المحور الأول: تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية

المحور الاستراتيجي الذي تم ذكره يعكس الإرادة السياسية الواضحة لتطوير الخدمات الالكترونية في الإدارة الجزائرية من أجل تلبية احتياجات المواطنين والمؤسسات والإدارات الأخرى، تهدف هذه الخطوة إلى تطوير البنية التحتية للشبكات الإلكترونية على المستوى

---

[1] يتوجي سامية، اطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013، مجلة معارف: قسم العلوم القانونية،السنة التاسعة، العدد 18، جوان 2015، ص 222-223.

[2] الشكير أيوب، الإدارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد08، العدد1، جامعة لونسي علي البيلدية(02)، 2019، ص 292.

[3] خرشي الهام،محاضرات في الإدارة الالكترونية في الجزائر، المرجع السابق، ص25.

المحلي، بما في ذلك شبكات الإنترنت، وتنفيذ أنظمة المعلومات المتكاملة، يهدف أيضًا إلى تطوير خدمات الإنترنت التي توفرها للمواطنين والمؤسسات والإدارات الأخرى.[1]

_ المحور الثاني: تسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الشركات

إن استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال من اجل تحسين الأداء والزيادة التنافسية أصبح أمرا ضروريا لدى الشركات لأنها تساعدها على التطور والتواجد في سوق العمل بشكل أفضل، ولهذا تم إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع الاقتصادي.

_ المحور الثالث:تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

تتمحور الإستراتيجية المنهجية على تطوير آليات وإجراءات تشجيعية لتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسهيل الوصول إلى الإنترنت على مستوى التراب الوطني، هذا يتيح للمواطنين الاستفادة من الخدمات الإلكترونية بشكل سهل وفعال.

_ المحور الرابع: دفع تطوير الاقتصاد الرقمي

تؤمن اللجنة بأهمية تطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر وتوفير الظروف المناسبة لذلك[2]، تعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال عاملا أساسيا لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، ولذلك فإن تحسين وتعزيز هذه التقنيات هي أحد أولويات مشروع الجزائر الالكترونية.

---

[1] عبد العزيز سلمى عشبة، حازم احمد فروانة، دور الإدارة الالكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر، دراسة ضوئية على ضوء مشروع الجزائر الالكترونية 2013، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد01، 2022، ص 38.

[2] نفس المرجع، ص 38-39.

أشير إلى أن اللجنة أدركت مدى انتشار الهاتف المحمول في الجزائر، حيث فاق معدله المعدل الأفريقي واقترب من معدل الدول المتقدمة، ومع ذلك لم يتم استغلال هذا الواقع بالشكل المناسب في الجزائر، وبناء على ذلك تم تحديد الهدف الرئيسي للجنة في دعم صناعات تكنولوجيا الإعلام والاتصال نظرا لنقص الخدمات الالكترونية،وترتكز بشكل كبير على البحث والابتكار مع التركيز على تحقيق تقليص الفجوة الرقمية بين الشرائح السكانية المختلفة أو بين المناطق،ففي إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، تم تحديد تطوير التطبيقات والبرمجيات والخدمات ذات القيمة المضافة للحكومة الإلكترونية كأحد أولويات الإستراتيجية..[1]

_ المحور الخامس: تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق للسرعة تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة:

بحيث تكون قادرة على توفير القدرات الضرورية عبر جميع أنحاء البلاد بطريقة تلبي المعايير العالمية في الجودة والأمان، وفي هذا السياق يتمحور الهدف الرئيسي لهذا المحور في انجاز بنية تحتية مؤمنة للاتصالات، وتحسين البنية التحتية الوطنية للاتصالات، لتوفير خدمات تدفق سريعة، وتامين الشبكات، وإدارة فعالة لاسم نطاق« dz».[2]

_المحور السادس: تطوير الكفاءات البشرية

تأتي الكفاءة في استغلال الموارد البشرية ذات الأهمية الكبيرة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والأعلام، ولذلك وضعت اللجنة كهدف رئيسي ضمن هذا النطاق تنفيذ برنامج

[1]عبد الحكيم حطاطش، دور تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن(CRM)، دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الالكترونية 2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، السنة الجامعية 2017_2018، ص224.

[2]عبد العزيز سلمى، حازم احمد فروانة، دور الإدارة الالكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة وصفية على ضوء مشروع الجزائر الالكترونية 2013، المرجع السابق، ص39.

يعطي الأولوية للتدريب العالي والتكوين المهني المتعلق بالتكنولوجيات الحديثة من اجل مواجهة النقص الحاصل في هذه المهارات، نظرا للحاجة المتزايدة لتطوير مجتمع المعلومات.

من ضمن خطة اللجنة في هذا المحور أدرجت مجموعة من العمليات نذكر بعضها:

هناك خطة لتنظيم الالتحاق بالتكوين العالي في مجال المعلوماتية والاتصالات ودعم التأطير في هذا المجال عن طريق إنشاء مؤسسة دولية متخصصة في التكوين العالي، بالإضافة إلى تعليم تكنولوجيات الاتصال والإعلام لجميع فئات المجتمع، من خلال منظومتي التربية والتكوين المهني مع تقديم برنامج تكوين يعود بالفائدة للأسر.

_ المحور السابع: تدعيم البحث والتطوير والابتكار

تهدف اللجنة إلى تعزيز البحث والتطوير والابتكار في قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الجزائر. على الرغم من وجود أدوات قانونية وتنظيمية تؤطر هذه الأنشطة بشكل منسجم ومتناسق، إلا أن تنفيذها يبقى حصريا على مؤسسات عمومية تابعة لوزارتين محددين، مع ذلك يشجع الجهاز الوطني كافة القطاعات العمومية والخاصة على الاستثمار في هذا المجال. لذلك، قامت اللجنة بتنفيذ مبادرة تهدف إلى تكثيف عمليات البحث والتطوير والابداع في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال، من خلال إنشاء لجان وشبكات ومراكز للدراسات والأبحاث والتطوير. كما سيتم تشغيل الحضيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله والحضائر الجهوية بعنابة ووهران، وتأسيس جائزة وطنية لتكريم أفضل مشروع بحث في هذا المجال، وتنظيم دورات تدريب وتحسين المستوى للباحثين في الجزائر وفي الخارج، وتنظيم تظاهرات وطنية ودولية وصالون سنوي للابتكار، يهدف كل ذلك إلى تطوير خدمات ومنتجات ذات قيمة مضافة عالية في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

وضعت اللجنة خططًا لاعتماد مبادرة تحث الشركات العابرة للقارات على الاستثمار في نشاط البحث في الجزائر في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة والمهارة في تكنولوجيات الاعلام والاتصالونقل الأنشطة المتعلقة بهذه التكنولوجيات نحو الأراضي الوطنية.

كما تم تنفيذ عمليات برمجية لتعزيز التعاون العلمي، حيث تم اقتراح إنشاء شركات بين الجامعات والشبكات ومراكز البحث الأجنبية المختلفة من قبل اللجنة.[1]

_المحور الثامن: يتعلق بضبط مستوى الإطار القانوني الوطني

قامت اللجنة الالكترونية بدراسة المنظومة التشريعية الموجودة حتى عام 2008 في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ووجدت أنها لا تغطي جميع القضايا المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الحديثة، ولذلك من الضروري ضبط الإطار القانوني لتكون متوافقة مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعرفة، ولهذا حددت اللجنة الهدف الرئيسي لمبادرة الجزائر الالكترونية 2013 في هذا المحور لتهيئة بيئة ثقة تساعد على بناء الحكومة الالكترونية.

ومن اجل ذلك برمجت عدة عمليات لتطوير المنظومة القانونية لتحقيق هذا الهدف نوجزها في:[2]

- إنشاء وتطبيق تنظيم خاص جديد للهوية الإلكترونية الفردية والشركات، ويشمل توقيعًا إلكترونيًا
- تهدف إلى إنشاء وتنفيذ تنظيم جديد للعقود والمبادرات الإلكترونية، وتوفير المصادقة عليها.

[1] **عبد الحكيم حطاطش، دور تطبيق الحكومة الالكترونية فيالجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM)، المرجع السابق، ص225- ص 226.**

[2] **نفس المرجع، ص226.**

– تهدف إلى إنشاء تنظيم لحماية البيانات الشخصية لضمان سرية وسلامة معلومات المواطنين والشركات .

– إنشاء تنظيم خاص للوقاية من جرائم الكمبيوتر والمخالفات الإلكترونية.

– سيتم أيضًا مراجعة القانون رقم 2000–03 مع مراعاة البنود الموجودة فيه.

_المحور التاسع: الإعلام والاتصال

يعتبر الإعلام والاتصال دورا هاما في الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يتحول الإعلام والاتصال من قيمة أساسية إلى معرفة يضفي عليها الاتصال ثراء وأهمية أكبر عندما يتم تحقيقها.

تركز هذه المبادرة الرئيسية على كيفية استخدام تكنولوجيا الاتصال ووسائل الإعلام لتعزيز جودة حياة المواطنين وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

وفي هذا السياق فقد تم تحديد الأهداف الخاصة التالية:[1]

- ❖ إنشاء وتنفيذ مخطط اتصال يتعلق بمجتمع المعلومات في الجزائر.
- ❖ إنشاء منصة جمعوية كتكامل للجهود الحكومي.

_المحور العاشر: تثمين التعاون الدولي

يتمثل الهدف الرئيسي للتعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في امتلاك التكنولوجيات والمهارات ونشر صورة البلد، وذلك من خلال تنفيذ عدد هائل من المشاريع، خاصة مع الاتحاد الأوروبي، وتحقيق الوصولإلى:[2]

---

[1] بوقلقول الهادي، مشروع الحكومة الالكترونية الجزائرية: طموحات كبيرة وانجازات متواضعة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر –دراسة تجارب بعض الدول–، المنظم من طرف مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ماي، ص49.

[2] نفس المرجع، ص 49.

❖ المشاركة النشطة والفعالة في النقاشات والمبادرات التي تنظم على المستوى الدولي.

❖ إنشاء شركات إستراتيجية للاستحواذ على التكنولوجيات والمهارات.

_المحور الحادي عشر: آليات التقييم والمتابعة

يشتمل هذا المحور وجوب تحديد نظام مؤشرات متابعة وتقييم لقياس تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب إجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي "الجزائر الالكترونية" باستخدام إطار نظري للمؤشرات النوعية وإعداد مؤشرات مناسبة.[1]

_المحور الثاني عشر: الإجراءات التنظيمية

يجب أن يتم دعم إستراتيجية تطوير مجتمع المعلومات من قبل المؤسسات، مع مراعاة التعددية البعدية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال. وفيما يتعلق بوضع السياسة الهادفة إلى تعزيز المجتمع ألمعلوماتي والاقتصاد الرقمي، تشكلت لجنة وزارية تسمى "اللجنة الإلكترونية" برئاسة رئيس الحكومة وتضم الوزراء المعنيين بهذا المجال، بالإضافة إلى تشكيل لجنة تقنية لتقديم الدعم التقني لهذه اللجنة الإلكترونية.

يكمن الهدف الأساسي لهذا المحور في تنفيذ تنظيم فعَّال للمخطط الاستراتيجي "الجزائر الإلكترونية"، بفضل توجيه ومتابعة مستمرة وتنسيق متناسق بين جميع الفاعلين المعنيين.، وذلك بواسطة:[2]

❖ تعزيز الانسجام والتنسيق بين القطاعات على المستوى الوطني.

❖ تعزيز قدرات التدخل على مختلف القطاعات والهيئات المتخصصة.

---

[1] خالد قاشي، واخرون، استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع، دذ س، ص99.

[2] نفس المرجع، ص99.

_ المحور الثالث عشر: الموارد المالية

يتطلب إستراتيجية الجزائر الإلكترونية موارد مالية كبيرة لا يمكن تأمينها من مصدر واحد، وبالتالي يجب استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة بشكل مثالي، كما ينبغي أن تتضمن الإجراءات التشريعية والمادية تقييمًا ماليًا دقيقًا قدر الإمكان، من الضروري أيضًا ترتيب هذه الإجراءات وفقًا لتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في النهاية، يمكن القول أن الخطوات التفصيلية لإستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 تتمحور حول إدخال تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات وتعزيز استخدامها، وجعل جميع الخدمات متاحة على الإنترنت وتوفير المعلومات في أي وقت وأي مكان، وتم وضع أهداف محددة لكل وزارة في هذا السياق لاستكمال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتطوير تطبيقات قطاعية متميزة، وتعزيز الكفاءات البشرية، وتحسين خدمات الكترونية للمواطنين والعاملين والمؤسسات الأخرى.[1]

الفرع الثاني: أهداف إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013

قد تعتبر عملية تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن من بين الأهداف الرئيسية التي بدأت بها الدولة، فقد قامت السلطات العامة بتبني مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تسهيل الأمور للمواطنين وتقليل العقبات البيروقراطية التي تحول دون انسيابية التفاعل بين الإدارة والمواطن،[2]تظهر هذه التحسينات بشكل مباشر في السرعة والدقة في إنجاز المعاملات، وتخفيف الوقت والجهد والتكاليف اللازمة، بشكل غير مباشر ينجم عن هذه

[1]خالد قاشي واخرون، استراتيجية الجزائر الالكترونية_2013_ فجوة النظرية والتطبيق، المرجع السابق،ص100.

[2]ساسي عبد الرحمان، عبد الله ديبة، مشروع الجزائر الالكترونية الجزائر الالكترونية "الافاق والتحديات"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، ص27.

التحسينات فوائد أخرى مثل التخلص من تراكم الأوراق وغيرها من السلبيات التي ستختفي تدريجيًا بتنفيذ نظام الحكومة الإلكترونية في العملياتالإدارية.[1]

ومن هنا نلخص الأهداف الأساسية للحكومة الالكترونية في الجزائر كالتالي:[2]

1. تأتي أهمية الحكومة الإلكترونية في تأثيرها الغير مرئي على أداء المؤسسات الحكومية الداخلية، حيث تُحقق السرعة والشفافية، وتعزز الكفاءة والفعالية في تنفيذ العمليات والإجراءات المتعلقة بأنشطة الإدارة الحكومية.
2. تعمل هذه الخدمة على تحقيق احتياجات المجتمع عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات المتاحة على وسائل الاتصال المختلفة بطريقة سهلة وميسرة.
3. تهدف تقنيات المعلومات والاتصالات المتقدمة إلى سد الفجوة الرقمية في المجتمع بتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال بغض النظر عن مواقعهم أو أوقات تواجدهم.
4. تهدف الحكومة الالكترونية إلى تعزيز فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي حيث يمكن للشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم الاستفادة من الانتقال إلى شبكة الإنترنت لتلبية احتياجاتها والحصول على الخدمات اللازمة.
5. تهدف مشاريع الحكومة الإلكترونية إلى تعزيز جودة الخدمات العامة الحكومية التي يتلقاها للمستفيدين، وذلك وفقًا لمعايير موضوعية لقياس جودة الإدارات العامة.[3]

في طريقة تحقيق التقدم والتحديث قامت الدولة بالخطوة الأولى بإنشاء أول بلدية إلكترونية في الجزائر، والتي ترتكز بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وتقع

---

[1]السعيد حارة، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والافاق، مجلة قانون الاعمال، العدد 15، ديسمبر 2017، الرباط، ص291.

[2]خيتر عبد القادر، الحكومة الالكترونية في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون اعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية، ادرار، السنة الجامعية 2017-2018، ص38.

[3]نفس المرجع، ص38.

المقر الإداري للبلدية الالكترونية في (حي 500 مسكن) بباتنة، ومن المقرر أن يتم توسيع هذا النموذج لتشمل المزيد من البلديات في المستقبل.

تمثل هذه التقنية إمكانية إعداد وتسليم الوثائق في فروع البلدية، بدون أن يحتاج المواطن للذهاب إلى المقر الرئيسي للحالة المدنية في البلدية، كما يمكنها أيضًا إصدار شهادات الزواج والوفاة وغيرها من الوثائق الإدارية التي تصدرها البلدية، فضلاً عن إنشاء بوابة "المواطن" الإلكترونية التي تحتوي على جميع الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين، ويعتبر تحقيق الحكومة الإلكترونية استكمالًا لهذا النظام، ولعل تجلياتها تتمثل في:[1]

أ- على الصعيد العمل الإداري: بفضل تنظيم كيان الإدارات العمومية والمراسلات، يستطيع موظفو الإدارة أداء مهامهم بكامل الشفافية، حيث يتم تبادل المراسلات بين هيئات الدولة وأجهزتها يوميًا، يمكن استخدام تقنيات الحكومة الإلكترونية لتقليل استخدام الأوراق والوثائق التقليدية، والتخلص من الروتين الإداري من خلال استخدام البريد الإلكتروني وتقنيات الإنترنت.

ب-علاقة الإدارة بالأعمال: يشتد ارتباط الإدارة بعدة علاقات في قطاع الأعمال بسبب دورها ووظائفها في تنسيق الخطط وتوجيه الاستثمار، ودعم وتنظيم القطاعات الاقتصادية وحمايتها ورصد عمليات الاستيراد والتصدير، ومراقبة خدمات التصريح بالعمال والفوترة ومكافحة التهرب الضريبي للمؤسسات والشركات الخاصة.

ج-تقريب الإدارة من المواطن:تميزت سنة 2015 بزيادة سرعة تحديث إدارة الخدمات العامة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطن وتقريب الإدارة منه، وتحقيق ذلك من خلال سلسلة من الإجراءات المتخذة تمثلت في:

[1] ساسي عبد الرحمان، عبد الله دينة، مشروع الجزائر الالكترونية "الافاق والتحديات" المرجع السابق، ص27-28.

تم تقليل فترة منح جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية، حيث تُجسِد هذه الإجراءات في صدور مذكرة تنفيذية تعفي المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية[1]المتوفرة في سجل الحالة المدنية الوطنية، بهدف تقليل من حجم الملفات والإجراءات الإدارية.

د-تسهيل حصول المواطن على الوثائق الإدارية: تم تطبيق تقنية متنقلة تحتوي على حقائب بيومترية من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وذلك بهدف تسهيل عملية استخراج الوثائق البيوميترية مثل جوازات السفر وبطاقات التعريف والبطاقات الرمادية، وتقليل مدة تسليمها، تم اتخاذ هذا الإجراء لتجنب عبء التنقل إلى المقرات الإدارية للمرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وبفضل هذه التقنية يمكن لهؤلاء الأفراد القيام بإجراءات استخراج الوثائق المختلفة، مثل أخذ البصمات والتوقيع الإلكتروني وأخذ الصور من أماكن إقامتهم[2]...الخ

المطلب الثاني

برامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكتروني والاطر القانونية لإرساء دعائم مشروع الجزائر الالكترونية

سنتناول من خلال هذا المطلب برامج تنفيذ مشروع الحكومة الالكتروني (الفرع الأول)، والاطر القانونية لإرساء دعائم مشروع الجزائر الالكترونية (الفرع الثاني).

[1]مرسوم تنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 11 شوال 1436هـ الموافق لـ 27 يوليو 2015م، يتضمن اعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر بالسجل الوطني الالي للحالة المدنية، جريدة رسمية العدد 41 الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2015.

[2]ساسي عبد الرحمان، عبد الله ديبة، مشروع الجزائر الالكترونية "الافاق والتحديات"، المرجع السابق، ص28-29

الفرع الأول: برامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكتروني

تعمل حكومة الجزائر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية ضمن خططها للتنمية المستدامة في مختلف مجالات الحياة[1]لتحقيق مشروع الجزائر الإلكترونية، تقوم الحكومة بإعداد برامج تنفيذية تتمثل في:

أولا: برامج تطوير التشريعات

يشمل تطبيق قانون تنظيم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتحديث التشريعات المتعلقة بالهوية الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، وحماية المعلومات الشخصية، ومكافحة جرائم الإنترنت.

قد قامت الجزائر على الرغم من تأخرها، بإصدار التشريعات المناسبة بهذا الإطار وبعض الأمثلة على ذلك ما يلي:

- القانون رقم 09-04 مؤرخ في 5 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.[2]
- القانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية.[3]
- القانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فيفري يتعلق بالولاية.[4]
- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01فيفري 2015 يتعلق بعصرنة العدالة.[5]

---

[1]خليف عبد المؤمن، الحكومة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي حقوق، جامعة غرداية، غرداية، السنة الجامعية 2018، 2019، ص29.

[2]القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 اوت 2009، يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد16، الصادر بتاريخ 16 غشت 2009.

[3]القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة في 22 جويلية 2011.

[4]القانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فيفري 2012، متعلق بالولاية، جريدة رسمية، العدد12، الصادرة بتاريخ 2012.

[5]القانون رقم 15-03 مؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية، العدد06، المؤرخة في 10 فبراير 2015.

- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني.[1]
- القانون رقم 18-04 مؤرخ في 10 فيفري 2018 يحدد القواعد العامة بالبريد والاتصالات الالكترونية.[2]
- القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية.[3]
- القانون رقم 18-07 مؤرخ في 10 جوان 2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي. [4]

بالإضافة الى العديد من المراسيم التنفيذية والتعليمات الوزارية التطبيقية.

ثانيا: برنامج تطوير البنية المالية

يهدف هذا البرنامج الى تعزيز كفاءة المؤسسات المالية لزيادة مرونتها.

ثالثا: برنامج التطوير الإداري والتنفيذي

شمل هذه العملية تطوير أساليب العمل في المؤسسات العامة ذات الاهتمام بالمعاملات الالكترونية.[5]

---

[1]القانون رقم 15-04 مؤرخ في01 فيفري،2015 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، جريدة رسمية، العدد06 المؤرخة في 10 فيفري 2015.

[2]القانون رقم 18-04مؤرخ في 10 فيفري 2018، يحدد القواعد العامة بالبريد والاتصالات الالكترونية، جريدة الرسمية، العدد27، مؤرخة في 2018/05/13.

[3]القانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، جريدة الرسمية، العدد28 المؤرخة في 2018/05/16.

[4]القانون رقم 18-07 مؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، جريدة رسمية، العدد34 المؤرخة في 2018/06/10.

[5]عامر هني، نور الدين دخان، الحكومة الالكترونية والخدمة العمومية في الجزائر: بين التحديات والرهانات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد14، المجلد07، الجزائر، 2017-2018، ص90.

رابعا: برنامج التطوير الفني

يتمحور هذا البرنامج على توظيف التقنيات الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير القدرات والإمكانيات اللازمة لإتمام المشروع، كما يولي البرنامج أيضا اهتمامًا بتحسين الكفاءة التشغيلية، وذلك من خلال استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وقواعد البيانات، وتطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

خامسا: برنامج تنمية الكوادر البشرية

تهدف الجهود الى تعزيز تطوير فكر قادة الحكومة وفقا لمفهوم الحكومة الالكترونية، واعداد خطة مناسبة لتدريب الفرق العاملة، المكونة من مختلف الجهات الحكومية، المشاركة في مشروع الحكومة الالكترونية، الهدف من ذلك هو تمكينهم من إدارته بفعالية وفقا لاختصاص كل فرد.[1]

سادسا: برنامج الإعلام والتوعية

تهدف الى توعية المجتمع بفوائد التحول الرقمي، وذلك من خلال الاستفادة من وسائل الإعلام والاتصال والتوعية بأهمية تقنيات الإعلام والاتصال.

يجب تأسيس البرامج التنفيذية للحكومة الالكترونية على عدة اعتبارات لضمان نجاحها من بينها:[2]

-تحديد عناصر التي تم اعتمادها والتي يتم الاستعانة بها في بداية تنفيذ المرحلة، اي تحويل الإستراتيجية إلى مكونات القوة الفعلية والمتوقعة التي تؤدي إلى الأداء المستهدف.

---

[1] منير بوراس، التحول نحو الحكومة الالكترونية في الجزائر بين واقع التطبيق والرغبة في التطوير، المرجع السابق، ص167.

[2] خرشي الهام، محاضرات في الإدارة الالكترونية في الجزائر، المرجع السابق، ص30.

– تجزئتها تعني تقسيم قدراتها التنظيمية والبشرية والتكنولوجية ومواجهتها مع القدرات السابقة، ومن ثم مقارنة التطلعات بالواقع الفعلي.

– إعادة هندسة العمليات ووضع افتراضات تتناسب مع المهام المطلوبة لتلبية الحاجات الجديدة وتحقيق طموح المواطنين والدولة.

الفرع الثاني: الأطر القانونية لإرساء دعائم مشروع الجزائر الالكترونية

تجسيدا لفكرة الجزائر الإلكترونية في الواقع، أقر المشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية لتكييفها مع التطورات التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن بين تلك النصوص:

–المرسوم التنفيذي رقم 98–275 المؤرخ في 25 اوت 1998، والذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الانترنت، وقد أنهي هذا المرسوم احتكار الدولة لقطاع الانترنت، مما سمح بظهور مزودين جدد عموميون وخواص.[1]

– القانون رقم 2000–03، والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات، فإعادة هيكلة وزارة البريد والمواصلات سمح بميلاد الجزائر للاتصالات وبريد الجزائر، وتم تحديد إطار دستوري لسلطة ضبط مستقلة وحرة فتحت الأبواب للمستثمرين الخواص، وتكلفت بمنح الرخص للقطاع الخاص سواء المتعلقة بالهاتف النقال او الثابت وتراخيص موزعي خدمات الانترنت.[2]

[1]مرسوم تنفيذي رقم 98–275 المؤرخ في 25 اوت 1998م، المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة في 26 اوت 1998.

[2]القانون رقم 2000–03 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 45، المؤرخة في 06 اوت 2000.

– المادة 2/327 من القانون المدني الجزائري، المعدلة بالقانون 05–10 المعدل والمتمم للأمر 75–58 المتضمن القانون المدني الجزائري والتي نصت على اعتماد التوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة323 مكرر، وذلك من اجل إضفاء الحجية على المحررات الالكترونية.[1]

– المرسوم التنفيذي رقم 07–162 المؤرخ 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01–123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، اخضع خدمات التصديق الالكتروني لنظام الرخصة.[2]

– الأمر 03–11 المؤرخ في 26اوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض والذي اقر رسميا بوسائل الدفع، حيث أقرت المادة 69 بكل أدوات ووسائل الدفع التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.[3]

[1]القانون 05–10 المعدل والمتمم للأمر 75–58 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد44، 26 جوان 2005.

[2]المرسوم التنفيذي رقم 07–162المؤرخ في 30 ماي 2007، معدل و متمم للمرسوم التنفيذي رقم 01–123 مؤرخ في 09 ماي 2001 ، المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية و على مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 07 جوان 2007.

[3]الامر رقم 03–11 المؤرخ في 26 اوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، 27 اوت 2003.

- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات وتناولها تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات من المواد 394 مكرر الى المادة 394 مكرر 7 من قانون العقوبات.[1]

- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته.[2]

- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين.[3]

- المرسوم تنفيذي رقم 09-410 المؤرخ في 10 ديسمبر2009 الذي يحدد قواعد الامن المطبقة على النشاطات المتصلة بالتجهيزات الحساسة.[4]

[1]القانون رقم 05-15 المؤرخ في 10 نوفمبر المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 71، 2004.

[2]القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق ل 5 غشت سنة 2009م المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47، 16 غشت 2009.

[3]القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي، الجريدة الرسمية، العدد10، 06 فيفري 2015.

[4]المرسوم التنفيذي رقم 09-410 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2009، يحدد قواعد الامن المطبقة على النشاطات المنصبة على التجهيزات الحساسة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد73، 19 ديسمبر 2009.

توصلنا إلى استنتاج أن الإدارة الإلكترونية تشكل نوعًا من الاستجابة القوية لتحديات القرن الواحد والعشرين، حيث تجمع بين العولمة والمجال الرقمي والمعرفة، فالإدارة الإلكترونية تهدف إلى تحسين مجتمع العلم والمعرفة، وتعزيز أداء الاقتصاد الوطني، وتطوير قدرات التعليم والبحث والابتكار في مجال تقنيات الاتصال ووسائل الإعلام، بحيث يتم تحقيق ذلك من خلال تطوير وتحسين الآليات والإجراءات الخدمية الإدارية، وتحويل العمل الورقي إلى العمل الإلكتروني وتقليل النفقات المالية وتحسين الكفاءة الإدارية الشاملة.

تسعى الجزائر شأنها شأن الدول الأخرى التي تسعى للتطور، إلى تحسين مؤسساتها الإدارية من خلال تبنيها للعديد من السياسات، واحدة من هذه السياسات هي الجزائر الإلكترونية، حيث بدأت الجزائر في تنفيذ "مشروع الجزائر الإلكترونية" بهدف تطوير وتقديم خدمات إدارية محسنة وتقريب الإدارة من المواطن، يهدف هذا المشروع أيضًا إلى تدريب وتطوير الموارد البشرية وتعزيز البحث والابتكار في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال، ويتم ذلك من خلال توفير الدعم المالي اللازم لدعم هذه الإستراتيجية، وتكييف الإجراءات والقوانين الإدارية مع متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العامة.

الفصل الثانـي

بعض تطبيقات الإدارة الإلكترونية في المرفق العمومي الجزائري و أهم العوائق و التحديات التي تواجهها

مرفق الخدمات العامة أو المرفق العمومي هو مفهوم يستخدم لوصف الخدمات التي تقدمها الحكومة أو المؤسسات العامة للمواطنين. يهدف المرفق العمومي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحقيق الرفاهية العامة والاستقرار. ومن خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والنقل العام، والكهرباء، والماء، وغيرها، يساهم المرفق العمومي في تحسين جودة حياة الناس وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدولة. وعلى الرغم من أهمية المرفق العمومي، فإن تنظيمه وتوفيره يعتبر تحديًا للحكومات، حيث يتطلب توفير تمويل كافٍ وموارد بشرية كافية وتخطيط فعال لتحقيق هذه الخدمات بكفاءة وجودة عالية.

تطور المرفق العمومي في الجزائر يرتبط بتطور دور الدولة ووظائفها، بالإضافة إلى تطور حاجات الأفراد. ومن التطورات الهامة التي نشهدها اليوم هو انتشار التكنولوجيات الحديثة للاتصال وظهور الإدارة الإلكترونية، التي تهدف إلى زيادة كفاءة العمل الإداري من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. يهدف النظام الإلكتروني إلى تحقيق الجودة الشاملة في التعامل مع المواطنين والمؤسسات، ويتطلب التعامل معه الامتثال للقوانين واللوائح التي تحكم المرفق العمومي بغية تحقيق المصلحة العامة.

سنتطرق إلى مظاهر الإدارة الإلكترونية على المرافق العمومي(المبحث الأول) ثم نتطرق إلى أهم العوائق و التحديات التي تواجهها (المبحث الثاني)

المبحث الأول

أهم التطبيقات الإدارة الإلكترونية للمرفق العمومي في الجزائر

وقد سعت الجزائر من خلال إدراج تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف المرافق العمومية ساعية من ذلك تحقيق الجودة والكفاءة وأصبحت من الركائز التي يعول عليها في تحقيق خدمات المرفق العام في الجزائر.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى أهم تطبيقات للمرفق العمومي في الجزائر:تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية(المطلب الأول)، تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة(المطلب الثاني)، تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي (المطلب الثالث).

المطلب الأول

مظاهر الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية

تم تعميم تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على جميع القطاعات تقريبا بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وبوظائف المؤسسات العمومية والمرافق العمومية والأجهزة الحكومية. وقد شمل مشروع الجزائر الإلكترونية الجماعات المحلية والخدمات الرقمية على مستوى القطاعات الوزارية، ويعد مشروع البلدية الإلكترونية من بين أهم المشاريع التي حظيت باهتمام الحكومة على المستوى المحلي وبالخصوص خدمات الحالة المدنية نظرا الحجم ونوعية

الخدمات التي تقدمها للمواطن ولأن مطلب التنمية يرتبط ارتباط وثيقا بتحسين الخدمات العمومية المحلية والاعتناء بجودتها.[1]

و لقد تم تبني فكرة تطبيق الإدارة الإلكترونية على الجماعات المحلية تدريجيا لاسيما فيما يتعلق تسيير الحالة المدنية والوثائق الأخرى الصادرة عنها كجواز السفر والبطاقة التعريف البيو مترية وما صحب العملية من تطوير في آليات الإدارة الإلكترونية من التراسل الإلكتروني و من ناحية أخرى تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية وسرعة الانجاز.

الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية

على غرار المفهوم السابق للإدارة الإلكترونية تتعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الجماعات المحلية وذلك تبعا لوجهات نظرا المفكرين والفقهاء.

ويمكن ذكر بعض التعاريف التالية:

هي الوحدات التي تصفها معتمدة على تنظيم الحكم المحلي في الدول. تعتبر هذه الوحدات مقسمة جغرافياً وتتبع إقليم البلد أو الدولة الكبرى، وتتكون من هيئات مستقلة في المدن والولايات والمناطق الأخرى. تعمل هذه الهيئات على تدبير شؤون هذه الوحدات بالطرق الملائمة وفقًا للتشريعات المحلية والأنظمة. كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي في إدارة شؤونها. هذا النظام يوفر إدارة محلية للسكان في تلك الوحدات والتي تختلف من بلد إلى آخر.[2]

تُعرف ايضا الجماعات المحلية باعتبارها هيئات محلية تمارس صلاحياتها وتنظيماتها بشكل مستقل في إطار التشريعات واللوائح المحلية، وتعمل تحت إشراف الحكومة المركزية.

[1]سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الإلكترونية و اثرها على ادارة الجماعات المحلية، مجلة الحقوق و الحريات، العدد الخامس، كلية الحقوق جامعة الجزائر1، سنة 2018، ص67.

[2]شطناوي علي، الإدارة المحلية، دار للنشر و التوزيع، عمان سنة 2007، ص 20.

وتمثل هذه الجماعات المصالح والاحتياجات الخاصة بالمناطق المحلية وتسهم في تطوير وتنمية تلك المناطق. وتتألف الجماعات المحلية من وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة من السكان يتم انتخابهم ليتمثلوا ويديروا شؤون المجتمعات المحلية..[1]

نظام الجماعات المحلية في الجزائر وفقا القوانين المعمول بها تتجسد الجماعات المحلية في الجزائر الي (الولاية والبلدية) الجماعات الإقليمية هي هيئات تشريعية وتنفيذية محلية في الدولة، وتأتي هذه التعريفة وفقاً للقانون رقم 12-07 الذي تم تنفيذه. وتتمتع الجماعات الإقليمية بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهذا يعني أن لديها حقوق وواجبات قانونية منفصلة عن الدولة .تعتبر الجماعات الإقليمية كـ"فضاء" لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. هذا يعني أنها تعمل كواجهة بين الحكومة المركزية والجماعات الإقليمية لتنسيق السياسات والإجراءات المحلية والوطنية..[2]

البلدية وهي التي تم تعريفها المشرع الجزائري بمقتضى القانون رقم 11-10 على أنها الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة والتي تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة.[3]

تعد الجماعات المحلية هيئات تتولى إدارة وتنظيم الشؤون المحلية في إقليم معين، وهي تعمل تحت إشراف السلطة المركزية. تشمل مهامها إدارة المرافق المحلية، مثل الصرف الصحي والنقل العام وترتيبات الأراضي والتعليم المحلي والرقابة على البنية التحتية وغيرها من المسائل المحلية .تتمتع الجماعات المحلية بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، مما يعني أنها تتمتع

[1] عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، دار السيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2001،ص 20.
[2] القانون رقم 12-07، المتضمن لقانون الولاية، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادرة بتاريخ 2012.
[3] القانون رقم 11-10، السالف الذكر.

بحقوق وواجبات قانونية خاصة بها. وتتيح للجماعات المحلية هذه الشخصية المعنوية والذمة المالية التعامل بشكل مستقل داخل نطاق سلطاتها المحددة.[1]

الفرع الثاني: مقومات الجماعات المحلية

من خلال استقراء القوانين المنظمة للجماعات المحلية يتضح وجود جملة من المقومات التي تعتمد عليها والتي تحدد في:

1. الاعتراف بالشخصية المعنوية.
2. نظام الإدارة المحلية يعتمد على وجود وحدات إدارية مستقلة تحمل الشخصية الاعتبارية في نطاق جغرافي محدد في إقليم الدولة. وتتولى هذه الوحدات الإدارية مسؤولية الإشراف على المرافق المحلية والإقليمية بدلاً من الحكومة المركزية. هذا النظام يهدف إلى إعطاء السلطة والمسؤولية للمحافظات والمدن لتلبية الاحتياجات المحلية وتنمية المجتمعات على المستوى المحلي.
3. الاستقلال الاداري والمالي: الاستقلالية في مفهومها العام تتمثل في الوسائل المالية التي توضع نحو تصرف الجماعات المحلية اذا يرتكز نظام الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على وجود وحدات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نطاق جغرافي معين في اقليم الدولة وهذه الوحدات تعتبر مستقلة عن أشخاص.
4. وجود مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية حيث يتولى ادارة الجماعات المحلية إنفكرة هذا النظام هو أن يكون لكل وحدة محلية، سواء كانت بلدية أو ولاية، مجلسًا محليًا يتولى إدارة شؤونها المحلية. يتكون هذا المجلس من أعضاء يتم انتخابهم من قبل

[1] **عبد العزيز، سلمى عشبة، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر، دراسة وصفية على ضوء مشروع الجزائر الكترونية 2013، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، باتنة سنة 2022 ص 36.**

السكان المحليين، وتشمل المكونات المختارة من السكان المحليين أيضًا. هذا المجلس المحلي يكون مسؤولًا عن إدارة الموارد المحلية واتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المحلية.

5. علاقة الحكومة المركزية بالإدارة المحلية تعتبر أمرًا حيويًا في عمليات التنمية الشاملة. فعادةً، تكون السلطة المركزية المسؤولة عن وضع السياسات العامة وتوفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم للإدارات المحلية .من ناحية أخرى، تقوم الإدارات المحلية بتنفيذ السياسات والبرامج المحلية وتلبية الاحتياجات المحلية. ومن المهم أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين السلطة المركزية والسلطات المحلية لضمان تحقيق التنمية الشاملة وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية..[1]

الفرع الثالث: نماذج عن الخدمات الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر

تمثل عصرنة الجماعات المحلية من احدى الورشات التي ركز عليها مشروع الجزائر الكترونية خاصة من خلال مشروع البلدية الإلكترونية، حيث يمكن تسجيل أهم الانجازات التي تم التوصل اليها في هذا السياق فيما يلي:[2]

1. إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

هذا النظام الرقمي هو سجل يحتوي على جميع العقود المسجلة بسجلات الحالة المدنية والتعديلات أو التصحيحات التي يتم تسجيلها في البلديات والمؤسسات العمومية المحلية والمنشآت الديبلوماسية والدوائر القنصلية. يربط السجل الوطني الآلي للحالة المدنية هذه المؤسسات والإدارات المختلفة ويسهل عملية الحصول على وثائق الحالة المدنية ويقلل من الحاجة لنقل المواطنين إلى بلدياتهم الأصلية للحصول على هذه الوثائق. وتم تفعيل هذا النظام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-204 الصادر في 27 يوليو 2015، الذي يعفي المواطنين

[1] عبد العزيز، سلمى عشبة، أحمد حازم فروانة، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر دراسة وصفية على ضوء مشروع الجزائر الكترونية 2013، المرجع السابق، ص 37.

[2] عبد الرزاق الشيلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار السيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص21.

من تقديم وثائق الحالة المدنية إذا كانت هذه الوثائق متاحة في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.[1]

2.النظام البيو متري:

تشمل عملية عصرنة وثائق الهوية والسفر في الجزائر الإلكترونية عددًا من الأهداف الاستراتيجية الهامة. تنطوي هذه المشاريع على العديد من المزايا التي تعود بالنفع على المواطن الجزائري .أولاً ، فإن هذه العملية تسهم في تحسين خدمات الحكومة الإلكترونية والإدارة العامة للبلاد. بواسطة تطبيق نظام وطني للتعريف الإلكتروني المؤمن، يمكن الحصول على تحسينات في سرعة وكفاءة الإجراءات الإدارية اليومية، وتبسيط التعاملات، وتحسين جودة الخدمات التي يتلقاها المواطنون .ثانياً ، فإن هذا المشروع يعزز الأمان والحماية في صدور الوثائق الهوية والسفر. عن طريق تثبيت تكنولوجيا التعرف على الهوية الإلكترونية، يسهل للحكومة التحقق من هوية الأفراد ومصداقية الوثائق ، مما يقلل من فرص التزوير والاحتيال

3.إصدار بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية البيو مترية:

لقد كان إطلاق بطاقة التعريف البيو مترية الإلكترونية متأخرا نوعا ما بعد مشروعا حبيس الأوراق لأكثر من ثمانية(08) سنوات من اعتماد مشروع الجزائر الإلكترونية، وتحمل بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية الإلكترونية رقم التعريف الوطني الذي تم انتهاجه في إطار عصرنة مصالح الحالة المدنية.

بطاقة التعريف هي عبارة عن وثيقة هوية فردية تثبت هوية صاحبها، تم استحداثها بموجب المرسوم 67-126 وتسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن، تحدد صلاحيتها بعشر سنوات(10) للأشخاص البالغين و خمس سنوات(05) للأشخاص الذين يقل سنهم عن تسعة عشر سنة و تكون من نوع بيو متري الكتروني، و يتم تسليمها مرفقة برمز سري في

[1] المرسوم التنفيذي، رقم 15-204، السالف الذكر.

ظرف مغلق يوضع تحت مسؤولية صاحب البطاقة أو وليه الشرعي و يستعمل من أجل الولوج إلى الخدمات الإلكترونية.[1]

4. إصدار جواز السفر الإلكتروني البيو متري:

يمثل هذا الأخير على غرار سابقته وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا لاحتوائها صورة رقمية وشريحة الكترونية بالشكل الذي يتوافق مع معايير وتوصيات المنظمة الدولية. وليتمكن المواطن من الاستفادة من هذه الوثيقة لابد عليه إنشاء ملف تعريف خاص به من خلال التسجيل في الموقع:http WWW.interview.gov.dz //

ثم القيام بمختلف الخطوات التي تمكنه من الحصول هذه الوثيقة عن طريق ملء استمارة بياناته الشخصية وتحديد موعد ومكان أخذها، كما يمكن له تحميل صورة رقمية اذا كانت الصورة الأولى غير مطابقة للمعايير والمواصفات المطلوبة إلى جانب خدمة متابعة طلب جواز السفر البيو متري الإلكتروني.[2]

5. إصدار رخصة السياقة البيوميترية الإلكترونية:

تعتبر رخصة السياقة من بين بطاقات الهوية الوطنية، التي تستعمل من طرف المتحصل عليها من أجل السياقة مختلف المركبات حب تصنيفها، ولكل المواطن الحق في الحصول عليها بمجرد استيفائه للشروط القانونية المطلوبة، ولأجل حصول المواطن على رخصة السياقة لا بد من تكوين ملف يتكون من وثائق محددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية قبل أن يجتاز مسابقة لدى إحدى مدارس تعليم السياقة المعتمدة.

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 أفريل 2017 يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و تجديدها، جريدة رسمية العدد 25 الصادرة في 19 أفريل 2017.

[2] إلياس شاهد و آخرون، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، عدد 2016/03، ص 133،134.

وعرف المشرع الجزائري رخصة السياقة البيو مترية بأنها "**ترخيص إداري يؤهل حائزة لقيادة مركبة ذات محرك في المسالك المفتوحة لحركة المرور**".

" رخصة السياقة على دعامة تسمح بتسجيل المعلومات التي يحتويها هذا الملف بشكل الكتروني."

"و يمكن القيام بتغيير الدعامة مع مراعاة التطورات التكنولوجية".[1]

6. التسجيل الإلكتروني للحج:

شرعت وازرة الداخلية والجماعات المحلية التسجيل الإلكتروني للحج سنة 2016 عن طريق موقع الأنترنت http:// www interview

عبر كافة بلديات الوطن وساهم هذا الاجراء في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل واستخراج الوثائق والانتظار لدى شباك البلدية.

7. رقمنة وثائق البطاقة الرمادية:

حيث كان يعتمد في السابق على نظام ممركز باستعمال أجهزة من نوع (HP) ونهايات طرفية موجودة في بعض الأماكن فقط الولايات و الدوائر الإدارية بالعاصمة، أما حاليا ومنذ وقت ليس بالبعيد فقد تم استبدال ما كان متوفر من أجهزة (HP) شبكة اتصال عن بعد مبنية بمقلم يحتوي قواعد البيانات الخاصة بالبطاقات الرمادية، نتصل به حاسبات موجودة على مستوى البلديات، وكذلك على مستوى الدرك الوطني الذي يستعملها في حالة التأكد والمراقبة،

[1] **المادة الثانية من القانون رقم 17-05 المؤرخ في 16 فيفري 2017 معدل و يتمم القانون رقم 01-04 المؤرخ في 19 أوت 2001، و المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق و سلامتها و أمنها، جريدة رسمية العدد 12، الصادرة في 22 فيفري 2017.**

وبذلك فهذه العملية قد حققت نجاحا كبيرا بتقليص الوقت المستغرق في استخراج هذه الوثيقة ونقص الضغط الذي كاتن تتميز به المصالح المختصة سابقا.

8. تطوير عملية الاتصالات أثناء الانتخابات:

تصبح الشبكة الداخلية (intranet) التي قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتعزيزها وإنشائها ضمن إطار الانتخابات وظيفية في تبادل المعلومات والإحصاءات بين البلديات ومن ثم نقلها إلى الدوائر والولايات قبل أن يتم تجميعها على المستوى المركزي في الجزائر العاصمة. هذه الشبكة تسمح بتيسير تنظيم العمليات الانتخابية وتحسين كفاءة تداول المعلومات بين المستويات المختلفة.[1]

الفرع الرابع: تطلعات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية

تسعى الجماعات المحلية من خلال وزارة الداخلية للوصول إلى مجموعة من الآفاق المستقبلية عن طريق التحكم الأمثل في دواليب الإدارة الإلكترونية ومن بين أهم النقاط التي تسعى للوصول إليها تذكرها كالتالي: [2]

- توسيع مشروع البلدية الإلكترونية وإخراجه من المفاهيم النظرية إلى المفاهيم التطبيقية التي تخدم الوطن والمواطن.
- توزيع بطاقات التعريف البيو مترية على جميع المواطنين وعدم تخصيصها لفئات مجتمعية بعينها كطلاب البكالوريا والتكوين المهني فقط.
- تخصيص أرضية وطنية إلكترونية تهتم بانشغالات المواطنين واقتراحاتهم في مجال الخدمات العمومية.

---

[1] عبد العزيز، سلمى عشبة، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر دراسة و صفية مشروع الجزائر الكترونية 2013 المرجع سابق، ص 43، 44،45.

[2] الوافي رابح، شريط صلاح الدين، استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بين الو اقع و المأمول، معارف مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية السنة الثانية عشر، العدد23، ديسمبر 2017،ص376.

- العمل على اضفاء طابع المشاركات السياسية الإلكترونية وتبادل الآراء بين الحكومة والمواطنين، وإنشاء الأحزاب السياسية الخيرية لأجل الوصول إلى الحكومة الإلكترونية التي تمتاز بالشفافية والمساءلة المجتمعية.
- تخصيص أرضية إلكترونية محمية لأجل تنظيم انتخابات إلكترونية تحكمها الشفافية والمصداقية.
- تواجه تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بعض المعوقات التي قد تؤثر على نجاحها وتأثيرها. وهو ما يجعل الاثار المترتبة عنها تتفاوت ما بين الإيجابية و السلبية.[1]

المطلب الثاني

تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة

يسعى جهاز الإدارة العدلية في الجزائر إلى تطوير وتحسين نظامه الإداري من خلال تنفيذ الإدارة الإلكترونية. يهدف ذلك إلى تحقيق الأهداف المستقبلية لتوفير أفضل الخدمات بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن. يتضمن هذا التوجه توسيع استخدام التقنيات الإلكترونية وتبني الحوسبة السحابية وتطوير تطبيقات ونظم إلكترونية لتسهيل العمليات وتحسين كفاءة القطاع العدلي في الجزائر. يهدف ذلك إلى تحسين الخدمات العدلية وتحقيق رضا المواطنين عن خدمات العدالة في البلاد.

العدالة هي مفهوم مهم يطمح إليه العديد من الشعوب، حيث يهدف إلى خلق مساواة وتعامل عادل لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن اختلافاتهم في التنوع والثقافة والخلفيات الاجتماعية. تسعى العدالة إلى تحقيق التوازن والإنصاف في القرارات والتعاملات القانونية،

[1] **سمية بهلول، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الاقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2018/2017،ص 259.**

سواء كانت تستند إلى قوانين موافق عليها بالاتفاق البشري أو القوانين الاجتماعية. وهذا ما سنتناوله في الفروع التالية:

الفرع الأول: مظاهر رقمنة قطاع العدالة

بعد ما تطرقنا لمفهوم العدالة نتطرق إلى مظاهر رقمنة قطاع العدالة بالجزائر وهي كما يلي:

أولا: انجاز أرضية خدمات الأنترنت : تم منذ شهر نوفمبر سنة 2003 تزويد القطاع العدالة لدخول إلى العالم الأنترنت، يتميز بنوعية رفيعة تحدد الأهداف الخاصة بالإدارة المركزية لوزارة العدل والجهات القضائية وكل المؤسسات التابعة لقطاع، مما يسمح بتسيير ذاتي للاتصالات الإلكترونية وتعميم الوصول إلى معلومة لكل موظفي العدالة، بالإضافة لإنشاء موقع خاص بوزارة العدل WWW./m Justice/ dz لإعلام كل المواطنين بنشاطات وزارة العدل.

الفرع الثاني : مشروع عصرنة إدارة مرفق العدالة:

عصرنة إدارة مرفق العدالة يشير إلى تحديث وتطوير نظام إدارة المرفق العدلي بما يتوافق مع تقنيات وأساليب العصر الحديثة. يهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة وفعالية إدارة المرفق العدلي، سواء كان ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الملفات والعمليات القضائية أو استخدام أنظمة الإلكترونية لتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية والقرارات القضائية.يتضمن مشروع عصرنة إدارة مرفق العدالة أيضًا تطوير التدريب والتعليم للكوادر القضائية لتأهيلهم ورفع مستوى مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا الحديثة وأدوات الحوسبة في العمل القضائي .هدف هذا المشروع هو تحسين فعالية نظام العدالة وتقديم خدمات قضائية أفضل وأسرع للمواطنين، مما يسهم في تعزيز العدالة وبناء نظام

قضائي متطور ومتقدم. وتطبيقا لتوصيات اللجنة صدر المرسوم التنفيذي 02-411 المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة تحت سلطة وزير العدل وحافظ الأختام.[1]

حيث نصت المادتين1و2 من المرسوم التنفيذي رقم 02-411 تجنيد الخبرة الضرورية لإعداد الدراسات ووضع التدابير التنفيذية للإصلاح.

القيام بالدراسات أو إجراء كل العمليات الدقيقة أو التقييمية الضرورية لأداء مهمتها.

وضع تصورات وإعداد تدابير تنفيذية لإصلاح العدالة.[2]

أولا: استحداث مديرية مركزية بوازرة العدل لعصرنة العدالة

استحدث المشرع هذه المديرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-333، المتضمن تنظيم الإدارية المركزية في وزارة العدل، حيث كرس إنشاء مديرية عصرنة العدالة وأسندت لها المهام الواردة:[3]

- اقتراح الأعمال والوسائل من أجل الترقية وتنظيم العدالة وعصرنتها ورقمتنها.
- ضمان ترقية استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ضمان ضبط مقاييس الاجراءات والوثائق والمستندات الإلكترونية المستعملة في الجهات القضائية.

[1]المرسوم التنفيذي، رقم 02-411 مؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق 26 نوفمبر يتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته، الجريدة الرسمية، رقم 80، سنة2002.

[2]عشاش حمزة، الإدارة الالكترونية و دورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 05- العدد01- السنة 2020 ص 276.

[3]المرسوم التنفيذي، رقم 04-333 المؤرخ في 10 رمضان عام 1425، الموافق 24 أكتوبر 2004، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 67، سنة 2004.

ثانيا: تقديم خدمات مرفق العدالة من خلال دعائم إلكترونية بدلا عن ورقية

مثل إصلاح العدالة مشروعا أساسيا في برنامج الحكومة الجزائرية محاولة منها تحقيق النزاهة وإقرار العدالة وكما توجه القطاع نحو تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال لضمان تحول الكتروني في تقديم الخدمة العمومية.

عصرنة العدالة من خلال قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني، يتم تحقيقه من خلال عدة طرق:

1. **تسهيل وتسريع العمليات القانونية:** يسمح قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني بإجراء العديد من العمليات القانونية بشكل إلكتروني، مما يقلل من الحاجة للوثائق الورقية ويسرع سير العمل.
2. **زيادة الأمان والثقة:** تقنية التوقيع والتصديق الإلكتروني توفر آليات وأدوات للتحقق من صحة الوثائق الإلكترونية ومصداقيتها. وهذا يساهم في زيادة الأمان والثقة في العمليات القانونية.
3. **توفير الوقت والجهد:** بدلاً من الحاجة للتوقيع والتصديق الورقي التقليدي، يمكن للأفراد والمؤسسات إجراء عمليات التوقيع والتصديق الإلكتروني بسهولة وسرعة، مما يوفر الوقت والجهد.
4. اعتماد تقنية التوقيع والتصديق الإلكترونية على صحة الوثائق حدد القانون 15-04 القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونين، القانون 15-03 فيفري سنة 2015 تحديد الهدف من القانون أعلاه و يتمثل الأمر في عصرنة العدالة[1].

[1] قانون رقم 15-04، السالف الذكر.

5. **.ترشيد التكاليف:** استخدام التوقيع والتصديق الإلكتروني يقلل من التكاليف المرتبطة بالطباعة والتوزيع والتخزين الورقي للوثائق.
6. **انجاز أرضية خدمات الأنترنت:** تم إنشاء هذه الأرضية بهدف التعريف بالقوانين للمهتمين من المواطنين والأجانب حيث تم تزويد قطاع العدالة سنة 2003 بممون للدخول إلى العالم الأنترنت، ويتميز بنوعية رفيعة وتسمح بتسيير ذاتي للاتصالات الإلكترونية. وتعميم الوصول إليها من قبل موظفي العدالة.[1]

الفرع الثالث: اعتماد الإدارة الإلكترونية لتحسين العمل القضائي

إن الإدارة الإلكترونية تستخدم التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية لتحسين العمل القضائي. يمكن أن تساهم الإدارة الإلكترونية في تسريع الإجراءات القضائية، وتحسين الوصول إلى المعلومات والملفات القضائية، وتقليل الأخطاء والتلاعب، وتعزيز شفافية العمل القضائي .من خلال استخدام تقنيات الإدارة الإلكترونية مثل النظم الإلكترونية لإدارة المحاكم والمستودعات الإلكترونية للملفات القضائية، يمكن للمحاكم والمؤسسات القضائية تنظيم المعلومات والمستندات بشكل أفضل وتسهيل الوصول إليها. كما يمكن استخدام الإدارة الإلكترونية أيضًا لتبسيط الإجراءات، مثل تقديم الدعاوى القضائية وطلبات الاستئناف عبر الإنترنت، مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين لإكمال هذه الإجراءات .وبالتالي، يمكن القول إن الإدارة الإلكترونية لها دور مهم في تحسين العمل القضائي من خلال زيادة الكفاءة والشفافية والوصول إلى المعلومات القضائية.

أولا: الاعتماد الأنظمة الآلية الحديثة في نظام تسيير الموارد البشرية في قطاع العدالة

الاعتماد على الأنظمة الآلية الحديثة في نظام تسيير الموارد البشرية في قطاع العدالة يمكن أن يكون له العديد من الفوائد. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد هذه الأنظمة في

[1] **هدفي العيد، واقع و تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر قطاع العدالة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 05-العدد 02- السنة 2020، ص 1067/1066.**

تسهيل عملية إدارة الموارد البشرية وتنظيمها بشكل فعال وتساهم الأنظمة الآلية في تحسين عمليات التعيين والتوظيف، حيث يمكن استخدامها لإجراء فرز أولي للمتقدمين وتحليل البيانات المتعلقة بالمهارات والخبرات والمؤهلات العلمية. كما يمكن استخدام هذه الأنظمة لتسهيل عملية إعداد العقود والمستندات الرسمية للموظفين .وباستخدام الأنظمة الآلية، يمكن أيضًا تحسين إدارة الحضور والانصراف وحساب ساعات العمل، وتسهيل عمليات تسجيل الغياب والإجازات والأذونات. كما يوفر هذا النوع من الأنظمة إمكانية تخزين وإدارة المعلومات الشخصية والتفاصيل الوظيفية للموظفين بشكل آمن وسهل الوصول إليه .علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم الأنظمة الآلية في تحسين إجراءات التقييم الأداء والتطوير المهني للموظفين. يمكن استخدامها لتتبع أهداف الأداء الخاصة بالموظفين، وتوفير ردود فعل فورية وتوجيهات لتحسين الأداء الوظيفي .باختصار، يمكن القول أن الاعتماد على الأنظمة الآلية الحديثة في نظام تسيير الموارد البشرية في قطاع العدالة يمكن أن يزود بيئة عمل محسنة ويساهم في زيادة الكفاءة والفعالية وتوفير الوقت والجهود.

وقد تم استحداث نظام الكتروني لتسيير ملفات مساعدي القضاء يمكن من الحصول على قاعدة معطيات خاصة بكل معلومات المتعلقة بمساعدي القضاء بمختلف أصنافهم من خبراء وموثقين ومحامين ومحافظي للبيع بالمزايدة والمترجمين، ومحمل هذه الأنظمة المعلوماتية المذكورة هي مطبقة و تعمل ضمن هيكل قاعدي أساسي يسمى الشبكة القطاعية لوازرة العدل تنفرد لخدمات الأنترنت شمل مؤسسات قطاع العدالة.[1]

[1] رياح لخضر، الادارة الالكترونية في الجزائر العدالة، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، سنة 2022، ص376.

ثانيا: استحداث تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء سير الاجراءات القضائي

هذا التطور يعتمد على استخدام التقنيات الإلكترونية وتقنيات المحادثة المرئية عن بعد لتسهيل إجراءات التحقيق والمحاكمة. تلك الآلية الحديثة يمكن استخدامها للتواصل وإجراء الجلسات مع المتهمين والشهود على بُعد جغرافي كبير، حتى في حالة تواجدهم في مؤسسات عقابية مختلفة. يعد ذلك تطورًا نوعيًا يمكن أن يزيد من كفاءة وفاعلية العمل القضائي.

والاستعمال هذا النظام في أثناء سير التحقيقات أو المحاكمات نص القانون 03/15 المؤرخ في 2015/02/01 والمتعلق بعصرنة العدالة في المادة 14 من شروط استعمال هذه الآلية وهو يستدعي استعمالها بعد المسافة أو ما يطلبه حسن سير العدالة، كما يجب احترام ومراعاة الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية.[1]

الفرع الرابع: المراقبة والمتابعة الإلكترونية في مرفق العدالة

استخدام تقنيات المراقبة والمتابعة الإلكترونية في مرفق العدالة. تتضمن هذه التقنيات استخدام الكاميرات الأمنية وتسجيلات الفيديو، ومراقبة الاتصالات الهاتفية والبريد الإلكتروني، ومراقبة استخدام الإنترنت، وتحليل بيانات الحاسوب، وتتبع المواقع وتطبيقات الهواتف الذكية، حيث مست عصرنة العدالة وتطبيقات التكنولوجية الحديثة فئة المسجونين في المؤسسات العقابية حيث مكنت من تحقيق فائدة عملية للمعني وللمؤسسة العقابية من خلال استخدام تقنية المراقبة الإلكترونية كتدبير من تدابير الرقابة القضائية (أولا) واستعمال البصمة الوراثية للمشتبه فيهم في الإجراءات القضائية (ثانيا) وإطلاق أرضية مشروع النيابة الإلكترونية (ثالثا):[2]

[1] **بواشير أمينة ، و سالم بركاهم ،الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة(1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد 6، العدد 11، الجزائر جانفي 2018، ص217.**

[2] **قانون رقم 15-03، سالف الذكر.**

أولا: نظام السوار الإلكتروني للمحبوسين(لمدة قصيرة)

يمكن استخدام تقنية السوار الكتروني أو الحبس المنزلي كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة التي لا تتجاوز مدتها 03 سنوات. تعتمد هذه التقنيات على استخدام أجهزة إلكترونية مثل الساعة الذكية أو السوار لتتبع حركات المحبوس ومراقبته بواسطة مركز المراقبة. يمكن للقاضي أيضًا تحديد مكان الإقامة للمحبوس في مكان آخر يتم مراقبته بشكل إلكتروني. يتيح استخدام هذه التقنيات تخفيف اكتظاظ المؤسسات العقابية وتسهيل إدارة المحبوس بشكل أكثر كفاءة.[1]

كرس المشرع هذه الآلية بموجب المادة 150 مكرر 1 من قانون رقم 18-01 المتمم رقم 05-04 المتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. تهدف إلى إنشاء آلية تسمح لقضاء المحكوم عليه بقضاء جزء أو كل العقوبة خارج المؤسسة العقابية. القاضي المختص في تنفيذ العقوبات يمكنه إصدار حكم بناءً على طلب المحكوم عليه وبناءً على رأي لجنة تطبيق العقوبات. يسمح هذا الحكم بتحديد مكان إقامة المحكوم عليه الذي يجب أن يلتزم به وفقًا لقرار القاضي المختص. لتنفيذ ذلك، يتم استخدام أجهزة كمبيوتر مركزية تعمل على تتبع ومراقبة حركة المحكوم عليه من خلال تقنية السوار الإلكتروني. تعتبر هذه الآلية جزءًا من جهود إعادة إدماج المحبوسين في المجتمع.[2]

ثانيا: استعمال البصمة الوراثية للمشتبه فيهم في الاجراءات القضائية:

يعتبر استخدام البصمة الوراثية للمشتبه فيهم أحد التطورات الحديثة في الإجراءات القضائية. تعتمد فكرة البصمة الوراثية على التحليل الجيني لعينة من الحمض النووي (DNA) للفرد، والذي يمكن أن يكون فريداً لهذا الشخص .باستخدام تقنيات البصمة الوراثية، يمكن

[1]عامر جوهر، عباسة طاهر، السوار الإلكتروني إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 16، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر ، مارس 2018، ص 188.

[2]قانون رقم 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005، المتضمن قانون السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

للمحققين أو الجهات القضائية تحديد هوية الأفراد المشتبه فيهم أو تأكيد هويتهم من خلال مقارنة عينة الـ DNA المأخوذة منهم بنتائج التحليل الموجودة في قواعد بيانات البصمة الوراثية . يعتبر استخدام البصمة الوراثية أداة قوية في التحقيقات الجنائية حيث يتم استخدامها لتحديد الأدلة الجنائية وتقييم الأدلة المتوفرة. ومع ذلك، عليه أن يتم استخدامه بحذر ووفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل دولة، ويتم ضمان حقوق الفرد وخصوصيته أثناء هذه العملية.

المرسوم التنفيذي رقم 17-277 المتعلق بالمصلحة المركزية للبصمات الوراثية وسيرها،و أحاطها بموجبها بضوابط تتعلق باعتماد آليات مؤمنة للمعالجة الالكترونية لقاعدة البيانات الوطنية للبصمات وتأكيده على نظام المراقبة الإلكترونية للعمليات الواردة في قاعدة البيانات الوطنية.[1]

ثالثا: إطلاق أرضية مشروع النيابة الإلكترونية

تم اطلاق مشروع أرضية النيابة الإلكترونية من قبل وزارة العدل للسماح بموجبها للأشخاص الطبيعية و المعنوية من مؤسسات و شركات خاصة و جمعيات من تقديم الشكوى أو العريضة عن بعد ويتعين على الطالب الاستفادة من خدمتها الدخول إلى أرضية البوابة الإلكترونية لوازرة العدل قصد ملء استمارة شكوى أو عريضة عن بعد بمجموعة من المعلومات الشخصية الخاصة بهويته كاملة وعنوان الاقامة ورقم الهاتف وتحديد نوع الشكوى وادخال مضمونها، ليتم تحويلها إلى ممثل النيابة لاتخاذ الاجراء المناسب. وبعد قيامه بالتصرف فيها يتم إعلام المعني بالإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها عبر أرضية النيابة الالكترونية.[2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 17-277 المؤرخ في 09 أكتوبر 2017، المتعلق بالمصلحة المركزية للبصمات الوراثية و سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد60.

[2] بوضياف مليكة، خالدي عبد الرحمان، التحول إلى الإدارة الإلكترونية في ظل استراتيجية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية ،العدد07، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2022، ص 152،153.

المطلب الثالث

تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي

قطاع التعليم العالي يلعب دورًا حيويًا في المجتمع ويواكب التطورات التكنولوجية الحديثة. إن استخدام التكنولوجيا في تحسين تجربة التعلم وتعزيز الوصول إلى المعرفة يعتبر جزءًا أساسيًا من التحول الرقمي في مجال التعليم العالي.من خلال توظيف التكنولوجيا في التعليم العالي، يمكن توفير تجارب تعليمية متنوعة ومبتكرة للطلاب، حيث يمكنهم الوصول إلى الموارد التعليمية عبر الإنترنت بسهولة واستخدام تطبيقات التعلم الذكي. يمكن أيضًا استخدام تكنولوجيا لمساعدة الطلاب في الحصول على إجابات لأسئلتهم ومساعدتهم في توسيع تفكيرهم وتنمية مهاراتهم البحثية .علاوة على ذلك، فإن نشر التكنولوجيا في التعليم العالي يعزز التنمية الشاملة للمجتمع عن طريق إعداد كوادر ذات كفاءة عالية وتخصصات متنوعة. فالكفاءات البشرية المجهزة بالمهارات التقنية والمعرفية ستساهم في تطوير المجتمع وتحسين مختلف جوانبه بما في ذلك القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية .لا شك في أن التعليم العالي يشهد اهتمامًا متزايدًا من قبل الدول العالمية، حيث يتم تخصيص المزيد من الاستثمارات والجهود لتعزيزه وتحسين جودته. واستخدام تقنيات مثلفي مجال التعليم العالي يسهم في تعزيز الابتكار ورفع مستوى التعليم وتطوير المجتمعات في جميع أنحاء العالم.[1]

يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقًا لقانون 99-05 والمادة الثانية، يعرّف التعليم العالي بأنه كل نمط للتكوين أو البحث يُقدَّم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من قِبَل مؤسسات تكوينية متخصصة ومعتمدة من الدولة. وفي مجال التكوين العالي، يتم ضمان التكوين العالي للتدرج، وهذا يعني أنه يوفر فرصًا للطلاب للحصول على مؤهلات وشهادات متعددة بمستويات مختلفة من التخصص.[2]

[1] صونية عبديش، استخدام الأنترنت في البحث العلمي في الجزائر، للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر ،2015،ص23

[2] قانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، جريدة رسمية، عدد24، صفحة 4-10، معدل ومتمم بالقانون 08-06 المؤرخ في 16 صفر سنة 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، جريدة رسمية عدد 10ن ص 33-37.

الفرع الأول: واقع تطبيق الادارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي

تنفذ الجزائر سياسة الحكومة الإلكترونية ضمن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية "2013". تهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني وتحسين واقع التعليم والبحث والابتكار عن طريق الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز المعرفة والمهارات في المجتمع الجزائري.

حيث اتخذت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات ورقمنه عدة إجراءات في إطار سياستها المتعلقة بالتحول الرقمي بما في ذلك.

إنشاء مؤسسة دعم تطوير رقمنه (EADN) تسعى أن تكون عاملا محفزا لنظم تكنولوجيات الإعلام والاتصال ورقمنه في الجزائر، بهدف توحيد الموارد البشرية والبني تحتية والمنصات المعلوماتية للإدارات والهيئات العمومية، وذلك بغرض توفير خدمات عمومية ذات جودة لفائدة المواطنين، أما بالنسبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فقد أعدت مخطط عمل استراتيجي للفترة الخماسية 2005-2009 يرمي إلى وضع الجامعة الجزائرية في تناغم التعليم العالي الدولي.[1]

ومن أهداف هذا المشروع:

الانطلاق في المشروع الوطني للتعليم عن بعد كدعم للتعليم الحضوري، قصد تخفيف نقائص التأطير وتحسين نوعية التكوين يرمي هذا المشروع إلى تحقيق أهداف وتمر على ثلاثة مراحل:[2]

المرحلة الأولى: هي مرحلة استعمال التكنولوجيا المحاضرات المرئية على الخصوص، مع تحسين المستوى التعليم والتكوين.

---

[1] سحانين الميلود، بغداد باي غالي، واقع و أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد5، العدد2020،01 ص 55،56.

[2] نفس المرجع، ص 58.

المرحلة الثانية: تشهد اعتماد على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة، يعتمد خاصة على الوأب وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة التكامل، وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم "عن بعد" بواسطة قناة المعرفة التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي.

يرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية و التعليم الإلكتروني، موزعة على غالبية مؤسسات التكوين، والدخول إليها ممكن عن طريق الشبكة الوطنية لبحث (ARN) شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تجهيز كل المؤسسات بتجهيزات للتعليم عن بعد متخصصة

الفرع الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات الجامعية:

تتعدد مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارات الجامعية، ويتمثل فيما يلي:

أولا: تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون الطلبة

يقصد بشؤون الطلبة كل ما يخص شؤونهم في المؤسسات الجامعية، من تسجيل وبيانات عامة وخاصة بحسب ما يحق للمؤسسات الجامعية الحصول عليه و هذا ما يهم الطلبة داخل الحرم الجامعي ومن خدمات الإدارة الإلكترونية في هذا المجال الآتي:[1]

بناء قاعدة بيانات خاصة بالطلبة يمكن الرجوع إليها و البحث فيها و استخدامها خاصة عند استخراج الشهادات الجامعية كما يمكن تحديث هذه المعلومات و تطويرها بسهولة.

[1] عوض علي اللامي، واقع استخدام تطبيقات الحاسب الالي في مجالات الإدارة المدرسية، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية، الجامعة الخليجية، البحرين، 2008، ص59.

توزيع الطلبة حسب الأفواج لتطور الكمي الأعداد الطلبة في مختلف الشعب والتخصصات فإنه يمكن إعداد قوائم الطلبة لكل صف أو تخصص، وتخزينها واتاحتها على الموقع الالكتروني للكلية أو القسم الذي يدرس به الطالب، وهذا ما يوفر الوقت والجهد للإدارات الجامعية.

متابعة حضور وغياب الطلب بحيث يستطيع المكلفين بمتابعة دوام الطلبة من برمجة نظام خاص بواسطة الحاسوب، يتم فيه تسجيل أسماء الطلبة الذين تغيبوا عن الحضور في كل حصة وبصفة دائمة. وبذلك أن يبلغ الحاسوب وبشكل آلي عن غياب كل طالب اما تجاوز عدد الغيابات المسموح بها. حفظ النتائج والعودة إليها بسهولة، مما يوفر وقتك وجهدك في عملية الإدارة. بالاعتماد على يمكنك الاستغناء عن الطرق التقليدية التي كانت مستخدمة في الماضي والاستفادة من فوائد التكنولوجيا الحديثة لتسهيل عمليات إدارة النتائج الطلابية بشكل فعال وموثوق.

حفظ سجلات الطلبة مهم جدًا للإدارات الجامعية، ويعتبر الاحتفاظ بسرية هذه السجلات أمرًا أساسيًا. يمكن للجامعات استخدام التطبيقات والبرامج الحاسوبية المتاحة لتسهيل هذه المهمة. على سبيل المثال، يمكن استخدام نظم إدارة المعلومات الطلابية (Student Information Systèmes)التي توفر ميزات متطورة لتنظيم وحفظ سجلات الطلبة. تسمح هذه البرامج بإدخال البيانات الشخصية والأكاديمية للطلاب وحفظها بشكل آمن. كما يمكن أيضًا تطبيق إجراءات أمان إضافية مثل التشفير لضمان عدم الاطلاع غير المصرح به على السجلات .مع استخدام التطبيقات الحاسوبية المناسبة وفقًا لاحتياجات الجامعات، يصبح من الممكن تسهيل إدارة وحفظ سجلات الطلبة بشكل آمن وفعال.

التواصل الداخلي للمؤسسات الجامعية، حيث يعتبر البريد الإلكتروني من الخدمات الهامة للإدارة الإلكترونية في توفير الاتصالات بين مختلف الإدارات الجامعية من جهة وبينها وبين الأساتذة من جهة أخرى.[1]

ثانيا: تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون الموظفين:

شؤون الموظفين في المؤسسات الجامعية تشمل جميع الأفراد العاملين في هذه المؤسسات، بما في ذلك الأعضاء الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام، وغيرهم. يقوم هؤلاء الأفراد بأداء مهام رئيسية تدعم تنظيم وإدارة المؤسسات الجامعية.

إدخال بيانات جميع الموظفين وكل ما يخصهم مما يمس مسؤوليات الإدارات الجامعية وحفظها بطريقة أكثر تنظيما من غيرها.

يمكن استخدام برامج التطبيق الخاصة بمتابعة الأداء لتقييم الموظفين ومتابعة أعمالهم وواجباتهم الأساسية. توفر هذه البرامج واجهة لإعطاء واستلام التقييمات، وتسهل عملية تتبع التقدم وتقديم الملاحظات والتوجيهات اللازمة .بناءً على هذه البرامج، يمكن إنشاء قاعدة بيانات للموظفين وأعمالهم. توفر هذه القاعدة معلومات تفصيلية تمكن الإدارة من متابعة أداء الموظفين بشكل أكثر دقة وايجابية.[2]

ثالثا: الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون المؤسسات الجامعية:

فإن الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها تلعب دورًا كبيرًا في إدارة الشؤون الإدارية في المؤسسات الجامعية، تطبيقات الإدارة الإلكترونية تساعد في تنظيم العمليات الإدارية، وتحسين تبادل المعلومات وتسهيل التواصل بين مختلف الأقسام والهيئات في المؤسسة. تساعد هذه

[1] محمد حسين العجمي، الادارة المدرسية و متطلبات العصر، العالمية للنشر و التوزيع، المنصورة، مصر، 2003، ص 251.
[2] عوض علي اللامية، مرجع السابق ذكره،ص 58/57.

التطبيقات أيضًا في توليد تقارير وبيانات مهمة لتحليل الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية. علاوة على ذلك، فإن تلك التطبيقات يمكنها أن تساعد المؤسسات الجامعية في تحديد احتياجاتها المستقبلية من خلال توفير معلومات متعلقة بالطلاب والأعضاء الأكاديميين والموظفين، وتحليل تلك المعلومات لاستخلاص الاحتياجات والاتجاهات القادمة. ما تقدمه من خدمات مختلفة في هذه المجال منها على سبيل المثال:

أ. **تطبيقات الاتصالات:** تشمل مجموعة واسعة من البرمجيات والتقنيات التي تسهم في تبادل المعلومات والبيانات داخل المؤسسات بشكل فعال. يمكن أن تشمل هذه التطبيقات تطبيقات الحاسوب والبرمجيات المختلفة التي تستخدم لإرسال واستقبال البريد الإلكتروني، وتبادل الملفات، والمحادثات الفورية، وتوفير نظام مراسلة داخلي، وأنظمة إدارة المحتوى وغيرها الكثير. تهدف هذه التطبيقات إلى تسهيل التواصل والتنسيق بين الموظفين والأقسام المختلفة وتساهم في زيادة الإنتاجية وتوفير وسائل سهلة وآمنة لتبادل المعلومات.[1]

ب. التطبيقات الكتابية: وتتضمن:

1.التطبيقات في معالجة النصوص: تعتبر الأعمال الكتابية من أكثر الأعمال الروتينية التي تأخذ تتطلب وقت وجهد كبيرين داخل المؤسسات الجامعية، و عليه فإن استخدام الحاسوب يقلل من هذه الأعمال حيث يساهم في:[2]

- إعداد التقارير للأعمال داخل المؤسسات الجامعية أو للإدارات التعليمية وحفظها واسترجاعها عند الحاجة إليها.
- إعداد الخطط الجامعية، سهولة الاتصال والعاملين بالمؤسسات الجامعية وجميع الجهات المعينة وإرسال التعليمات إليهم بالفاكس أو البريد الإلكتروني.

---

[1] خليفة بن صالح المسعود، المتطلبات البشرية والمادية، لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية، و التخطيط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية،2008، ص53.

[2] محمد عبد الله المنيع، مجالات تطبيقات التعليم الإلكتروني، ورقة بحثية في إطار ملتقى التعليم الاول في التعليم العالي، الرياض المملكة العربية السعودية، 2008،ص23.

- أن يساعد في إعداد جداول المحاضرات الأسبوعية بسهولة وكفاءة، يمكن للمستخدمين البحث عن برامج وتطبيقات مختلفة تم تطويرها لهذا الغرض. يمكن استخدام هذه الأدوات الإلكترونية لإعداد جداول المحاضرات الأسبوعية وتوزيعها على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بأقل جهد ووقت ممكن. يوفر النظام المرن القدرة على إجراء التعديلات في الجداول في أي وقت، سواء لتغيير مواعيد المحاضرات أو لإضافة مقاييس إضافية. ومن بين الفوائد التي تقدمها الإدارة الإلكترونية في إعداد الجداول ما يلي:[1]

- إنتاج الجداول المختلفة بسرعة وبتكلفة قليلة مع ضمان وصولها للجميع.
- تساعد على التخطيط وتنظيم العمل داخل المؤسسات الجامعي.

4.تطبيقات خاصة بمستلزمات المؤسسات الجامعية:

يمكن لتطبيقات الإدارة الإلكترونية فيتحقق ذلك من خلال إمكانية إنشاء قوائم دورية للمستلزمات الجامعية. يمكن للمستخدمين إدراج جميع المعدات والتجهيزات المكتبية وغيرها التي يحتاجونها في القائمة وتحديثها بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية لتحديد المستلزمات المفقودة أو التالفة وإصدار طلبات شراء لتوفيرها. هذا يساعد في تسهيل إدارة المستلزمات الجامعية وتحديث قوائمها بسهولة وفاعلية.[2]

5.تطبيقات خاصة بالموازنات المالية للمؤسسات:

يعتمد تمويل المؤسسات التعليمية على مداخيل من مصادر متنوعة مثل رسوم الطلاب والمنح الدراسية والتمويل الحكومي والتبرعات والدعم الأخرى. يستخدم العديد من الجامعات أنظمة حاسوبية لمعالجة وتتبع الأمور المالية الخاصة بهم، والحفاظ على السجلات المالية،

[1] يوسف أحمد عبادات، الحاسوب التعليمي و تطبيقاته التربوية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص150.

[2] نفس المرجع، ص151.

وتوزيع الميزانية على الأنشطة المختلفة ورصد النفقات. هذه التكنولوجيا تساعد على تحسين إدارة الموارد المالية وزيادة الكفاءة ودقة النظام المالي للمؤسسة الجامعية.[1]

6 تطبيقات خاصة بالمكتبات الجامعية:

وتتضمن تطبيقات الحاسوب وبرمجياته والشبكات في حوسبة المكتبات، وتوفير قاعدة البيانات للبحث عن الكتب والمصادر والمراجع مما يساعد الطلبة والأساتذة ورواد المكتبة من سهولة التأكد من وجود مرجع معين في المكتبة. من خلال إدخال عنوان المرجع أو اسم المؤلف وسيتم التطرق لهذه التطبيقات.[2]

الفرع الثالث: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية:

تعد المكتبات الجامعية من المؤسسات العلمية التي تسعى إلى تقديم خدمات المعلومات ومصادرها إلى المجتمع الذي تقوم على خدمته، وبظهور التقنيات الإلكترونية بما فيها أجهزة الحاسوب ومكوناتها وشبكات المعلومات والاتصالات التي دفعت المكتبات الجامعية إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها أي التحول من المكتبات التقليدية إلى المكتبات الكترونية التي تقدم خدمات.

الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية تشمل العديد من النواحي والمزايا. بعض التطبيقات المشهورة تتضمن:

- نظام إدارة المكتبة الرقمية: يتيح للمكتبة إدارة الموارد الرقمية بشكل فعال، مثل الكتب الإلكترونية والدوريات العلمية والمقالات المحكمة. يمكن للمستخدمين البحث واستعارة الموارد الرقمية من خلال هذا النظام.

---

[1] **إياد عبد الفتاح النجار وآخرون، الحاسوب و تطبيقاته التربوية، مركز النجار الثقافي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص28.**

[2] **نفس المرجع ، ص29.**

- نظام إدارة قواعد البيانات: يتضمن تنظيم وإدارة قواعد البيانات المتعلقة بالموارد المكتبية، مثل سجلات الكتب والمراجع والمقالات. يمكن للمستخدمين الاستفادة من هذا النظام للعثور على الموارد المطلوبة والحصول على المعلومات اللازمة.
- نظام إدارة الاشتراكات: يساعد في إدارة ومتابعة الاشتراكات في المجلات والدوريات المختلفة. يتيح التعامل مع عمليات التجديد والإلغاء وتحديد الاشتراكات المناسبة لاحتياجات المكتبة الجامعية.

عرفت المكتبات الجامعية عند الكثير من المختصين في مجال المكتبات بتعاريف مختلفة:

المكتبات الجامعية تعتبر جزءًا أساسيًا من الجامعة وتلعب دورًا هامًا في تحقيق أهدافها التعليمية والبحثية توفر المكتبات الجامعية المصادر والموارد اللازمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس لدعمهم في عملية التعلم والبحث العلمي توفر المكتبات المقالات العلمية والكتب والمجلات وقواعد البيانات الإلكترونية وغيرها من المواد البحثية التي يحتاجها الأفراد للوصول إلى المعرفة وإجراء البحوث الأكاديمية كما تخدم المكتبات الجامعية أيضًا المجتمع المحلي من خلال توفير مرافق القراءة والمعرفة للجمهور العام، ودعم النشاطات الثقافية والتعليمية في المنطقة المحيطة بالجامعة.[1]

أما في التعريف آخر ما يعرف بـ "مكتبة الجامعة" أو "المكتبة الأكاديمية". وهي في الأساس مجموعة من المكتبات أو مجموعات المكتبات التي تم تأسيسها وتمويلها من قبل الجامعات أو الكليات أو معاهد التعليم المختلفة تهدف هذه المكتبات إلى توفير المعلومات

[1] **حسن صالح محمد علي، استخدام الحاسوب في المكتبات الجامعية السودانية مجلة المركز العربي للبحوث و الدراسات في علوم المكتبات و المعلومات، المجلد03، العدد5، المركز العربي للبحوث و الدراسات في علوم المكتبات و المعلومات، 2006، ص 107.**

والخدمات المكتبية المتنوعة للمجتمع الأكاديمي، المكون من الطلاب والأساتذة والإداريين العاملين في هذه المؤسسات يتم ذلك بهدف دعم العملية التعليمية والبحث العلمي.[1]

تهدف المكتبات الجامعية المساندة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية أولاً، تسعى لدعم وتعزيز العملية التعليمية في الجامعة من خلال توفير المصادر المعلوماتية والأدوات التي يحتاجها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لإثراء خبراتهم التعليمية وتعزيز قدراتهم في البحث والتعلم .ثانيًا، تعمل المكتبات الجامعية على تعزيز البحث العلمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال توفير الموارد البحثية والدعم الفني والمشورة للباحثين. تساهم في تطوير المهارات البحثية وتشجيع الابتكار وإنتاج المعرفة الجديدة ثالثًا، تلعب المكتبات الجامعية دورًا هامًا في بناء البناء الفكري للمجتمع وخدمته. يتم تحقيق ذلك من خلال تقديم المصادر المعرفية والخدمات للجمهور العام، بما في ذلك الطلاب الذين ليسوا أعضاء في الجامعة تعزز المكتبات الجامعية الوعي العام بالمعرفة والثقافة وتسهم في تنمية المجتمع من خلال البرامج التعليمية والفعاليات الثقافية والاجتماعية التي تنظمها.[2]

أولا:مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في أقسام المكتبات الجامعية:

إن تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى كل قسم من أقسام المكتبات الجامعية يمكن توضيحها كالآتي:[3]

[1]جمال بدير، المدخل لدراسة علم المكتبات ومراكز المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص67.

[2]إبراهيم بو دواد، استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة الأكاديمية: دراسة ميدانية لتفاعل المجتمع الأكاديمي بجامعة سعد دحلب بالبليدة مع تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات و التوثيق، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2007، ص 54،55.

[3]هدى عباس قنبر، ميسون عدنان حامد، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية : جامعتي بغداد و المستنصرية نموذجا، مجلة الأستاذ، المجلد02، العدد210، العراق، 2014،ص332،333.

1) **قسم الأمانة العامة للمكتبة:** يعد مسؤولاً عن العديد من المهام المتعلقة بتنظيم وإدارة المكتبة. ومن بين المهام الأساسية لهذا القسم هي:

- تحرير المراسلات الإلكترونية: يقوم القسم بصياغة وتحرير المراسلات الرسمية الصادرة والواردة للمكتبة بشكل إلكتروني. هذا يشمل كتابة الرسائل والتبليغات والتقارير وأي وثائق أخرى ذات الصلة.
- كتابة الكتب الرسمية: يسهم القسم في كتابة الكتب الرسمية التي تتعلق بأنشطة المكتبة وقراراتها الإدارية الهامة. تعد هذه الكتب مصدراً مهماً للإشارة إلى القرارات والتحديدات التنظيمية للمكتبة.

2) **قسم الاستلام والتزويد:** التسجيل الآلي لمصادر المعلومات الواردة للمكتبة في السجل العام للمكتبة وإعطاء أرقام تسلسلية لها، وتحديد قوائم بالمصادر التي تحتاجها المكتبة.

3) **قسم إدارة شؤون الموارد البشرية للمكتبة:** يقوم بعدة مهام تهتم بإدارة الموظفين ورعاية احتياجاتهم وتنظيم عملهم. بعض المهام التي يقوم بها القسم هي:

- إعداد سجلات آلية أرشيفية وتعريفية بالعاملين في المكتبة: يتم توثيق بيانات الموظفين مثل الاسم والعنوان والمؤهلات التعليمية والخبرات السابقة وغيرها من المعلومات الهامة.
- تحديد المهام المناطة بالعاملين في المكتبة ومكان عملهم: يقوم القسم بتحديد مسؤوليات ومهام كل موظف وتحديد مكان عملهم في المكتبة، ما يساهم في تنظيم العمل وتحقيق الكفاءة.
- متابعة شؤون العمليات: يتابع قسم إدارة الموارد البشرية شؤون الموظفين من حيث الراتب ومنح الإجازات والنقل الوظيفي بين الأقسام وغيرها من الأمور المتعلقة بالعمليات اليومية للمكتبة.

4) **قسم الإجراءات الفنية (الفهرس والتصنيف):**إدخال البيانات الخاصة بفهرسة و تصنيف مصادر المعلومات في المكتبة في قاعدة بيانات جاهزة بالفهرس الآلي العام للمكتبة فضلا على إعداد فهارس بطاقية مطبوعا آليا.
5) **قسم الإعارة:** إعداد النماذج الخاصة باستمارات الإعارة الخارجية و إعداد بطاقات آلية للإعارة داخل المكتبة و خارجها وإعداد إحصائية بالمستعيرين يوميا، و تحديد الكتب التي تم إعارتها و الكتب التي تم استرجاعها يوميا، و تحديد تلك التي تم حجزها، و تحديد العقوبات في حالة التأخير في استرجاع الكتب فضلا على تحديد أماكن وجودها و حفظها داخل مخازن المكتبة.
6) **قسم المراجع:**يمكن استخدامه للبحث في قاعدة البيانات المرجعية من خلال إدخال المفهوم أو الكلمات المفتاحية المرتبطة بالموضوع الذي ترغب في العثور عليه. عن عدد الكتب المرجعية الموجودة في المكتبة ويمكن استخدامه لإنشاء إحصائيات حول الرواد والمستفيدين من قسم المراجع في المكتبة.
7) **قسم الدوريات:** يمكن إعداد قاعدة بيانات بالدوريات ترتبط بالفهرس الآلي العام للمكتبة عن طريق تخزين معلومات الدوريات الموجودة بالمكتبة. يمكن أن تشمل هذه القاعدة بيانات معلومات مثل اسم الدورية، العدد الحالي، تصنيف الدورية، وبيانات أخرى ذات صلة.

باستخدام البيانات المخزنة في قاعدة البيانات، يمكن إعداد إحصائية لرواد القسم والمستفيدين من الدوريات الأكثر استخداماً. يمكن استخدام استعلامات SQL لاستخراج المعلومات المطلوبة من قاعدة البيانات وتحليلها لإنشاء هذه الإحصائيات. يُمكن أن تشمل هذه الإحصائيات عدد الزيارات لقسم الدوريات، الدوريات الأكثر استعمالاً، ومعلومات أخرى ذات صلة تعكس استخدام الدوريات في المكتبة.

8) **قسم الرسائل والأطروحات:** إعداد قاعدة بيانات بالرسائل والأطروحات الجامعية ترتبط بالفهرس الآلي العام للمكتبة وتبين هذه القاعدة عدد الرسائل والأطروحات الجامعية الموجودة في المكتبة وتعرف بها من خلال الفهرس العام للمكتبة، وإعداد إحصائية برواد القسم والمستفيدين من الرسائل والأطروحات الجامعية، فضلا على توفير خدمة استنساخ الأقراص الخاصة بالرسائل والأطروحات الجامعية للمستفيدين.

9) **شعبة التعلم المستمر:** مسؤولة عن متابعة وتنظيم مجموعة من النشاطات المتعلقة بالمعرفة والتعلم في المؤسسة. تشمل وظائف هذه الشعبة متابعة طباعة البحوث والدراسات والأدلة التي تصدرها المكتبة، وذلك لضمان توزيعها وتوفرها لجميع الموظفين والمهتمين.

10) **وحدة البحث الآلي والنظم الآلية:** توفر خدمة البحث الآلي في الفهرس العام للمكتبة والبحث في قواعد المعلومات الجاهزة من الكتب والدوريات الإلكترونية وغيرها من مصادر المعلومات الإلكترونية المتوافرة في المكتبة فضلا على توفير خدمة البحث في شبكة المعلومات العالمية.

يتم توفير تقنيات وأجهزة إلكترونية حديثة وشبكة اتصالات وبرامج ونظم معلومات كافية لتطبيق الإدارة الإلكترونية للمكتبات الجامعية. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التحول من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني وجود موارد بشرية متخصصة ودعم مالي للمكتبات الجامعية.[1]

[1] أمل وجيه حمدي، المصادر الإلكترونية للمعلومات لاختيار و التنظيم و الاتاحة في المكتبات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2007، ص147،148.

المبحث الثاني

تحديات ومعوقات تطبيق الإدارة الالكترونية

عندما نتحدث عن وجود استراتيجية متكاملة للتحول إلى نمط "الإدارة الإلكترونية"، يجب أن نتذكر أنه وجود هذه الاستراتيجية لا يعني توفر طريق ممهدة تمامًا لتنفيذها بسهولة وسلاسة وبشكل صحيح، فعند تطبيق الخطة سيواجه العديد من العقبات والمشاكل، لذلك يجب على المسؤولين القائمين على تطوير وتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية أن يكونوا ذوي فكر شامل واسع النطاق يأخذ في الاعتبار جميع العناصر والمتغيرات المحتملة التي قد تنشأ وتعرقل خطط العمل وتنفيذ استراتيجية الإدارة الإلكترونية.، وذلك اما لتجنبها او إيجاد الحلول المناسبة لها ومن بين تلك العوائق التي تعرقل عملية تطبيق الإدارة الالكترونية.[1]

على الرغم من الحاجة الماسة في المجتمعات التي لم تعتمد تطبيقات التقنية على دوائرها الإدارية لخوض هذه التجربة، إلا أن هذا المشروع واجه العديد من الصعوبات والعراقيل منها العامة كالإدارية، والبشرية، والمالية، والفنية، والتشريعية، والأمنية،(المطلب الأول) وتشمل هذه المعوقات التقليل من فرص التطبيق أو بتعطيل المشروع، ومنها المعوقات الخاصة بكل قطاع (المطلب الثاني) ويمكن استعراض هذه المعوقات:[2]على النحو التالي:

[1] فداء حامد، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص235.

[2] مكيد اعلي، بوزكري جيلالي، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية –دراسة حالة المركز الجامعي بتيسمسيلت–، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد19، العدد02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، د ذ س، ص227.

المطلب الأول

المعوقات العامة لتطبيق الإدارة الالكترونية

وتتمثل هذه المعوقات العامة في:

الفرع الأول: المعوقات الإدارية

تواجه الإدارة الالكترونية عدة معوقات إدارية بارزة أثناء انتقالها من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الالكتروني أبرزها:

أ- يسبب ضعف التخطيط والتنسيق من قبل الإدارة العليا في اختلال إنجاز المشروع، سواء عند تحديد الوقت المناسب للشروع في التنفيذ أو في تعاملها مع الظروف المتغيرة، هذا الضعف يجعل من المستلزم تأجيل المشروع حتى يتوفر البيئة المناسبة لتنفيذه، ويمكن أن يؤدي إلى الاعتماد على الحلول التعسفية والتصرفات العشوائية، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف المشروع بشكل كامل.

ب- إحدى العوائق التي تواجه تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية هي غياب المرونة والحماس في الإجراءات الإدارية الصارمة، هذا الأمر يتسبب في تحول المشروع إلى مجرد ممارسات تقنية منفصلة لا تحظى بالحماية الإدارية، وقد أثبتت بعض الدراسات أن المعوقات الإدارية هي فعلا عائق لتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر تعقيد الإجراءات الإدارية وعدم مرونة التنظيمات الهيكلية.

ج- قلة الموارد الضرورية للتحول نحو التقنية، سواء كانت مالية او بشرية، او الاستعداد العام للعناصر الإدارية.

د- عندما ننحرف عن التركيز في بعض العمليات الرئيسية والحيوية التي تساهم في التحول إلى مؤسسة أو منظمة، ونهتم بترتيب المقاعد الإدارية والنقاط التافهة التي لا تساهم في تغيير شيء في الأساس، نجد أنفسنا نتعامل مع إدارة تقليدية يتم تشغيلها بواسطة الحواسيب.

هـ- تهيمن المفاهيم التقليدية البيروقراطية على بيئة العمل الإداري في المؤسسة، وتعيق القدرة على تجاوزها.

و- عدم اقتناع إدارة المؤسسة بأهمية الإدارة الالكترونية او ضرورة التحول اليها.

ز- عدم تنفيذ التغييرات التنظيمية المطلوبة لتحقيق الإدارة الإلكترونية يتضمن عدة عوامل، مثل عدم إضافة أو دمج بعض الإدارات أو التقسيمات، وعدم تحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وعدم ضمان تدفق العمل بينها، تعتبر مقاومة التغيير من قبل العاملين في المنظمات والمؤسسات الوطنية أحد التحديات، إذ يظهرون معارضة تجاه تطبيق التقنيات الحديثة خوفًا من تأثيرها على مواقعهم الوظيفية ومستقبلهم.[1]

الفرع الثاني: المعوقات البشرية

يوجد عددٌ من المعوقات البشرية التي يمكن أن تعترض طريق التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية في المنظمات، ويمكن تحديدها كما يلي:

أ- تعاني العديد من شعوب الدول النامية من الأمية الإلكترونية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.

ب- في ظل التحول للإدارة الإلكترونية، تفتقر الإدارة إلى الدورات التدريبية وإعادة تأهيل موظفيها، وتحتاج أيضًا إلى تحديث الترتيبات التنظيمية.

ج-صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية نشأت نتيجة الفقر وضعف الدخل الفردي.

[1] حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية المفاهيم_ الخصائص_ المتطلبات، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 188،187، 189.

د–زاد تفاقم الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بامتلاك بعض الفئات أجهزة حاسوبية ومعدات تكنولوجية وعدم امتلاك الفئات الأخرى لهذه الامتيازات، وعلى إثر ذلك زادت حدة الفروقات والتفاوتات الموجودة، وأقلّت من فعالية مشاريع الإدارة الإلكترونية.

هـ–التحول الإلكتروني يمكن أن يؤدي إلى مشاكل البطالة، حيث أن الآلات تحل محل البشر في الإدارة الإلكترونية، وتواجه هذه البشرية مقاومة من قبل الأفراد الذين يخشون فقدان امتيازاتهم ومواقعهم.[1]

و– قلة توفر تقديم الحوافز للعاملين لتحولهم نحو الاعتماد على النمط الرقمي.

ز–تزايد شعور الناس بنقص الثقة في أمان وخصوصية المعلومات والمعاملات الشخصية داخل البيئة الرقمية.

ح–يعاني المرفق العام من ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي.

ط–لتعزيز تقبل الموظفين للتحول الالكتروني، يجب توفير الحوافز المالية والمعنوية لتشجيعهم على تعلم نظم المعلومات الإدارية.[2]

الفرع الثالث: المعوقات المالية

واحدة من العوائق التي يمكن أن تحول دون تطبيق التقنيات في الإدارات أو تؤخر تنفيذ هذا المشروع التقني ألمعلوماتي هي العوائق المالية، ومن بين تلك العوائق:

---

[1]عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر، المرجع السابق، ص39.

[2]ربيع نصيرة، محاضرات في الإدارة الالكترونية، موجهة لطلبة ماستر1، تخصص قانون اداري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2020/2019، ص28.

أ–تواجه المؤسسات المالية صعوبة في توفير الموارد المالية اللازمة لتأمين البنية التحتية للإدارة الإلكترونية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والشبكات والبرامج التطبيقية وربط الشبكات. وهذا يضع هذه المؤسسات في موقف يتطلب الانتظار حتى تتحسن حالتها المالية أو البحث عن مورد مالي يتحمل تكاليف البنية التحتية.

ب–يتأثر الجانب المادي للمؤسسات التي تسعى لتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية بسبب قدرتها المحدودة على توفير الموارد المالية اللازمة للتدريب وصرف المكافآت والأجور للمدربين، قد يتطلب ذلك أحيانًا الاستعانة بخبراء أجانب في التدريب، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف المادية في ضوء قلة الموارد المتاحة، مما يعرقل تقدم هذا المشروع.

ج–بعض الإدارات تواجه صعوبة في تأمين الموارد اللازمة لإجراء عمليات الصيانة لأجهزتها وشبكاتها وغيرها من العمليات ذات تكاليف عالية.

د– تعاني بعض المنظمات من جمود في إداراتها المالية، حيث يتم تخصيص ميزانيات محددة وفقًا لبنود معينة، مما يحول دون صرف أي مبلغ خارج تلك البنود المحددة مسبقًا.[1]

الفرع الرابع: المعوقات الفنية

هناك بعض المعوقات الفنية التي تعترض الانتقال الى أسلوب الإدارة الالكترونية، ومن أبرز هذه العقبات ما يأتي:

أ– عندما تسعى المؤسسات لتنشيط تطبيقات التكنولوجيا في أقسامها الإدارية، يكون من أولى التحديات التي تواجهها هي متطلبات الأجهزة الفنية التي تتضمن صيانة وإصلاح أجهزة الكمبيوتر تتجلى هذه الاحتياجات في ندرة الخبرة والاستشارة، وتزداد تفاقماً مع تقادم المهارات التقنية، وظهور الجديد يوميا، مما يحتاج الى تحديث الخبرات الفنية لمواكبة التطورات.

[1] حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية المفاهيم_ الخصائص_ المتطلبات، المرجع السابق، ص193،192

ب-يواجه تطوير البرمجيات صعوبات في ظل الارتباك في تحديد المتطلبات والمواصفات المطلوبة للبرمجيات، وضعف الشروط اللازمة لعملها، مما يجعل من الصعب التنبؤ بنجاح هذا النهج للإدارة.

ج-عدم قدرة بنية البنية التحتية في بعض البلدان على توفير الدعم اللازم للإدارة الإلكترونية والتي تعتمد على تلك البنية التحتية والتي يفترض أن تكون جزءًا من مشاريع التنمية في تلك الدولة.

د- تعاني تقنية دعم اللغة العربية من ضعف، مما يجعل بعض تقنيات تنظيم المعلومات غير متاحة للاستخدام باللغة العربية.[1]

الفرع الخامس: المعوقات التشريعية والأمنية

تعتبر بعض المشاكل القانونية عائقًا أمام تعميم التقنية الحديثة، وفي هذه الحالة تكون هذه المعوقات عبء عام يتطلب تدخل الحكومة، وقد يتعارض ذلك مع السياسات العامة الحالية لذلك، يجب تحديث التشريعات لإضفاء الشرعية والقبول للوثائق والمعلومات الإلكترونية، بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات الأمنية والأمن المعلوماتي تعد عائقًا رئيسيًا يواجه تنفيذ الإدارة الإلكترونية، ومن بين تلك المشاكل القانونية والأمنية التي يمكن ذكرها كالأتي:

أولا: المعوقات التشريعية

تتمثل فيما يلي:[1]

[1] حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية _المفاهيم_ الخصائص_ المتطلبات، المرجع السابق، ص193،194

ا–فشل الأنظمة واللوائح المتبعة لتنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية.

ب– ان إيجاد بيئة تشريعية مناسبة لتطبيقات العمل الالكتروني، يعتبر أمرا صعبا بسبب الجهد والوقت طويل المطلوبين.

ج–عندما يتعارض الفعل في أكثر من دولة يصعب تطبيق القانون الوطني.

د–تفتقد التشريعات المؤطرة التي تجرم اختراق شبكات الإدارة الالكترونية وتحدد عقوبات رادعة للمتسببين في ذلك.

هـ–توجد نقص في التشريعات القانونية التي تمكننا من الاعتماد على التوقيع الالكتروني، ومعالجة البريد الالكتروني والتحقق من هوية طالب الخدمة.

و–عدم وجود الضمانات المنصوص عليها لحماية التوقيع الالكتروني يؤدي إلى إثارة مشكلات قانونية في تطبيقات الإدارة الالكترونية، سواء تتعلق بالحجية أو التطعن في صحة التوقيع الالكتروني، وهو أمر يعتبر أحد أبرز التحديات التي تواجهها هذه التطبيقات.

يمكن القول إن نقص وجود إطار قانوني خاص بمعالجة المخالفات والجرائم الإلكترونية في نظام الإدارة الإلكترونية وتعقيد النصوص التشريعية الحالية يعززان التحديات التي تواجه نجاح الإدارة الإلكترونية المذهل، ولكي نتمكن من التغلب على هذه العقبات والاستفادة من الخدمات المختلفة المقدمة في نظام الإدارة الإلكترونية، فإننا بحاجة إلى وجود أنظمة قانونية خاصة بهذا الشأن،ويمكن تفادي هذه المشكلة من خلال وضع تشريعات وقوانين تنظم عمل الإدارة الإلكترونية وتنظم المعاملات الإلكترونية..

ثانيا: المعوقات الأمنية

---

[1]عقبى امال، الخدمات الالكترونية وترقية الإدارة المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص إدارة محلية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1 _الحاج لخضر_، الجزائر، السنة الجامعية 2020،2021، ص97،98.

وتتمثل فيما يلي:[1]

أ-لدى المتعاملين مع الإدارات مخاوف كبيرة بشأن نجاح أي محاولة لاختراق الإدارة التي يتعاملون معها، وأنه قد يتم المساس ببياناتهم الشخصية عن طريق حذفها أو تدميرها أو استغلالها في أعمال غير قانونية.

ب-يوجد نقص في التحكم ببرمجيات الأمان والحماية المعتمدة والموافق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية.

ج-تزداد التهديدات بالتعامل مع التقنيات نتيجة للتطور التقني المتسارع وظهور العديد من الثغرات الأمنية.

د-تهديدات الجريمة المنظمة والهجمات على المواقع المعادية والقرصنة والتجسس.

المطلب الثاني

المعوقات الخاصة بتطبيق الإدارة الالكترونية في القطاعات

المعوقات الخاصة هي المعوقات التي نوجهها عند تطبيقنا للإدارة الالكترونية في المرافق العمومية وتتمثل في معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية (الفرع الأول)، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة (الفرع الثاني) ومعوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي (الفرع الثالث)، سنقوم بعرضها كالاتي:

الفرع الأول: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية (البلدية)

[1] عقبى امال، الخدمات الالكترونية وترقية الإدارة المحلية، المرجع السابق، ص 98،99.

تشهد الحقبة الحالية ثورة رقمية ضخمة، مما اقتضى ضرورة مواكبتها وتطبيقها في جميع مجالات العمل، ولا سيما في الجانب الإداري، هذا التطور يعود بالفائدة على الكثير من الجوانب، فهو يحقق توفيرًا في الوقت والجهد والمال، ويعزز خدمة العملاء، ويتجاوز مفهومي الحدود الزمانية والمكانية.

ان تطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات يُعَدُّ تغييرًا تنظيميًا استراتيجيًا يواجه عدة تحديات ومعوقات أثَّرت على تقدمه وجعلت تحوُّل البلدية بطيئًا، ومنعت عملية التحول نحوها، ويجب اخذ هذه العوائق في عند وضع إستراتيجية التغيير التي يمكن تحديدها على النحو التالي:

1-المعوقات التقنية:

من بين أكبر التحديات التي تواجه البلديات في التحول الحقيقي نحو النمط الإلكتروني، تأتي المعوقات التقنية، فهي تعد العامل الرئيسي الذي يؤثر على سير العملية بشكل كبير، ومن بين هذه المعوقات نذكر:

-تعاني قطاعات البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من نقص بارز.

-لتوسيع تطبيق الإدارة الالكترونية في جميع فروع البلدية تم دعم ربط الملحقات بشبكة الالياف البصرية.

-التذبذب في الانترنت.

-فقدان الاتصال الشامل مع جميع الإدارات وذلك يؤدي إلى عدم الوصول للمعنى الحقيقي للحكومة الالكترونية.

-تأخر التقدم في انجاز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

- الانتشار المحدود لوسائل الاتصال والانترنت.

-تتميز التطبيقات بعدم وجود حماية عالية مما يعرض خصوصية وسرية المستخدمين للخطر.[1]

2-المعوقات السياسية والقانونية:

تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1. إن غياب الدعم والإرادة السياسية الفاعلة يعوق تحقيق تحول نوعي في التطور نحو الإدارات الإلكترونية.
2. يتطلب تطبيق التكنولوجيات الحديثة ومواكبة العصر الرقمي تقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية.
3. عدم وجود هيئات في الأجهزة الحكومية على المستويات العليا يعوق عملية التشاور السياسي ومراجعة تقارير اللجان المكلفة بتقييم برامج التحول الإلكتروني، وبالتالي يعجل في اتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وتحسين
4. عدم توافر بيئة محمية وفقًا للإطار القانوني، والذي يحدد شروط التعامل الإلكتروني، مثل عدم وجود تشريعات قانونية تمنع اختراق وتدمير برامج الإدارة الإلكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لأولئك الذين يرتكبون ذلك.[2]

3-المعوقات المالية والبشرية:

نقص الموارد المالية يُعتبر إشكالية مهمة تواجه مستوى الخدمات المحلية، أكد العديد من رؤساء المجالس الشعبية البلدية على نقص الموارد المالية مقارنة بحجم الاحتياجات المحلية،

---

[1]نصر الدين علي سعودي، ريضا بن مقلة، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في البلديات الجزائرية، مجلة المعارف، المجلد17، العدد2، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر2022، ص1234،1233.

[2]زبير نصيرة، بن فاضل صورية، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات الجزائر-بلدية تيارت نموذجا- دراسة ميدانية لعينة من مواطني بلدية تيارت، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في تخصص اتصال وعلاقات عامة، قسم العلوم الإنسانية، شعبة علوم اتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022/2021، ص62.

حيث يتطلب القانون من البلديات توفير الموارد المالية قبل الشروع في أي مشروع، وبناءً على ذلك يمكن تلخيص التحديات المالية والبشرية كما يلي:

-تواجه قلة الموارد المالية تحديا في تأمين البنية التحتية الضرورية لرقمنة التعامل الالكتروني المحلي، بما في ذلك إنشاء شبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة.

- نقص المخصصات المالية التي تحتاجها عمليات التدريب والتأهيل للموظفين من اجل تنفيذ الإدارة المحلية.

-تتميز هذه الصناعة بتكلفة البرمجيات والأجهزة الالكترونية العالية، وازدياد تكاليف خدمات الصيانة، إضافة إلى نقص عدد المتخصصين في تنفيذ هذه الخدمات.

تواجه تطبيق الإدارة المحلية في الجزائر العديد من التحديات، ومن بين هذه التحديات يمثل التحدي البشري أحد العناصر الأساسية، فعلى الرغم من توفر العنصر البشري في الجزائر بقدرته على استخدام التقنيات والأدوات الحديثة للمعلومات والاتصالات، هناك تحديات لا يمكن تجاهلها في تطبيق الإدارة المحلية أهمها:

-إن تأهيل الكوادر البشرية المحلية المتخصصة على المستوى العلمي، الفني والتكنولوجي وقدرتها على التعامل مع المعلومات بفعالية يعاني من قلة العدد، وعلى الرغم من توافر هذه الكوادر بالمؤهلات المناسبة، إلا أن البيئة العامة التي نعيش فيها لا تدعم الحفاظ عليه.

- تنمية الموارد البشرية في عملية التدريب محصورة بشكلها التقليدي، الذي يفتقد العديد من أسس التدريب الفعال ويركز بشكل خاص على التدريب التلقيني، دون الاستفادة من تقنيات التدريب الحديثة مثل استخدام الحاسوب ووسائط التعلم المتعددة.

– توجد نقص في الاستراتيجيات والسياسات الواضحة والمعلنة، وعدم وجود المراجع والمناهج العلمية التربوية وهذا يؤثر سلبًا على نشر ثقافة التكنولوجيا الحديثة.[1]

5-المعوقات الأمنية:

الخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الإلكترونية يُعَدُّ خشية من تأثيرها على مستوى الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية، وهو ما يُفَقِّد الاطمئنان تجاه العديد من المعاملات الإلكترونية مثل التحويلات المالية والتعاملات المالية..[2]

6- المعوقات التنظيمية:

تفتقر جميع البلديات إلى تخطيط استراتيجي سليم يعتمد على تحديد الأهداف من خلال دراسة الموارد المتاحة لها، يتم تحويل جزء صغير فقط من المصلحة المدنية إلى الرقمنة في الوقت الحالي، إذا لم يتم رقمنة جميع المصالح البلدية فسيحدث خلل وظيفي بين المصالح في المعاملات، كما نراه في مصلحة التعمير التي تهتم بتسوية حالة السكن والأراضي في البلدية يمتاز هذا القسم بوجود عدد كبير من الملفات الورقية المتراكمة وعدم قدرة الموظفين على التعامل معها وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تلف الملفات المحفوظة، مما يتسبب في زيادة شكاوى واحتجاجات المواطنين.

تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق قاعدة صفر ورقة، ولكن يُعتبر هذا الهدف غير قابل للتحقيق حاليًا في البلدية بسبب عدم وجود الدعم الكافي من الإدارات العليا لتبني هذا الاتجاه، ويتعلق ذلك أيضًا بقرار سياسي من السلطات العليا يقيد حرية اتخاذ القرارات على مستوى البلدية، ونتيجةً لعدم التطبيق الشامل للحكومة الإلكترونية، يتعذر على البلدية تطبيق البلدية

[1]فضيلة خلفون، دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص السلطة السياسية والحوكمة المحلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق السياسية، جامعة صالح بوبنيدر _قسنطينة03_، السنة الجامعية 2019-2020، ص230،229.

[2]زبير نصيرة، بن فاضل صورية، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية ببلديات الجزائر -بلدية تيارت نموذجا- دراسة ميدانية لعينة من مواطني بلدية تيارت، المرجع السابق، ص63.

الإلكترونية كما هو مطلوب ولقد لاحظنا هذا في عدم اعتراف بعض الإدارات بالوثائق البيومترية، أو التعامل معها بالطرق التقليدية (على سبيل المثال، نسخة ورقية مطابقة لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية) بسبب غياب قارئ المعلومات في العديد من الإدارات الجزائرية..

تعاني حاليًا رقمنة البلدية من صعوبات التي تتسبب فيها وجود موظفين متخصصين في المجال التكنولوجي، مما يؤدي إلى هفوة رقمية بينهم وبين باقي العمال وتفاقم صراع تنظيمي حاد، مما يعوق عملية التحول.[1]

الفرع الثاني: معوقات وتحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة

أولا: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة

لم يتم تحقيق التطبيق الفعلي والكامل لمشروع الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة بالطريقة التي تمنتها الحكومة، على عكس القطاعات الأخرى، وذلك بسبب صعوبات تواجه عملية التنفيذ والتطبيق، من أهم تلك العقبات ما يلي:

أولا: العراقيل الإدارية

واجهت وزارة العدل العديد من العقبات وهي:

1_ تعاني الهيئات المركزية لبرامج الإدارة الالكترونية من ضعف في التخطيط والتنسيق.

2_يعاني الإداريون الذين يتخذون قرارات بشأن استخدام هذه التقنية من عدم وجود وعي حاسوبي ومعلوماتي.

3_تشوب إهمال الإدارة وعدم التنسيق حتى داخل القطاع.

[1] نصر الدين اعلي مسعودي، رضا بن مقلة، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في البلديات الجزائرية، المرجع السابق، ص1239،1238.

4_ يتواجد تباين في أنظمة وأساليب الإدارة وغياب التنسيق حتى داخل القطاع.

5_ لم يتم اتخاذ التغييرات التنظيمية اللازمة لدمج بعض الإدارات والهيئات في الإدارة.

ثانيا: العراقيل التشريعية

وتتمثل في:

1_ يتسبب التأخير في وضع الإطار القانوني والتنظيمي الضروري، والذي يعد أساسا لأي عملية تطبيق للإدارة الالكترونية.

2_ تواجه مشكلة التوقيعات الإلكترونية الرقمية اللازمة للقبول القانوني، حيث يستخدم التشفير بالمفتاح العام لإنشاء التوقيعات الرقمية. يتطلب هذا إنشاء قاعدة قانونية للتوقيع الإلكتروني، خاصة عند التأكيد أن الوثيقة الإلكترونية هي الأصلية.

3_ عدم توافق القوانين والأنظمة القائمة مع متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

4_ نظرا لعدم وجود بيئة تشريعية وقانونية مناسبة لتطبيقات العمل الإلكتروني، فإن تنفيذها يستلزم وقت وجهدًا كبيرين.

5_ تعاني الأنظمة الإدارية الإلكترونية من غياب التشريعات التي تنظم وتعاقب على عمليات تخريب واختراق البرامج.[1]

ثالثا: العراقيل المالية

تتمثل هذه العراقيل المالية في:

[1] **أيت رحمان مزهورة، خلوفي أسماء، الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون اداري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، د ذ س، ص35،36.**

1_ تكمن المشكلة في نقص الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ وتمويل عملية الإدارة الإلكترونية، خاصة إذا كانت الدولة تواجه تحديات مالية تؤثر على عائداتها. وتُعد الميزانيات الثابتة التي تُخصص لهذه العمليات أداة لتحديد وأوجه الإنفاق.

2_ تحديد الاعتمادات المالية المحدودة لبرامج التدريب التي تستهدف الأشخاص المعنيين بتطبيق وتنفيذ العمليات الإلكترونية.

3_ زيادة تكاليف توفير البنية التحتية من خلال شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية، وتصميم مواقع وربط الشبكات.

4_ تكلفة استخدام الشبكة الانترنت العالمية.

5_ تزايد تكاليف خدمة الصيانة للحواسيب الآلية.

رابعا: العراقيل التقنية

وتتمثل فيما يلي:

1_ نقص القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل ملحوظ.

2_نظراً للتطور السريع في هذا المجال، يحدث تقدُّمٌ سريعٌ في أجهزة وبرامج الحاسب الآلي.
3_ عدم توفر البنية التحتية اللازمة، مثل الشبكات وأمان المعلومات على شبكة الإنترنت، يُعد عاملاً رئيسياً لعدم الجاهزية في اعتماد هذا النوع من العمليات الإلكترونية.

4_ تعاني البنية التحتية للاتصالات من ضعف، حيث تتطلب تطبيقات الإدارة الإلكترونية توفر وسائل اتصال متنوعة بشكل كافٍ وقدرة استيعابية عالية.[1]

ثانيا: تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة

يجب على الحكومة الجزائرية أن تأخذ في الاعتبار مجموعة من التحديات لتحقيق مشروع الإدارة الإلكترونية في جميع إدارات المرفق العام، بما في ذلك مرفق العدالة، بهدف تسهيل انتشار التحول الإلكتروني لصالح المواطن. ومن بين هذه التحديات، يمكن ذكر:

أولا: التحديات المالية والتقنية

1_ توفر بنية تحتية قوية ومتطورة للمعلومات والاتصال بمستوى عالي.

2_ يجب أن يتم تحضير إستراتيجية مسبقة للإصلاح الإداري والتحول الرقمي تأخذ بالاعتبار أسوء الاحتمالات بما فيها الأزمات التي يمكن أن تعوق التغيير والتطوير.

3_ التخلص من الوسائل التي لم تتأقلم مع تغييرات في مجال الاتصالات والبرمجيات،مع تحديد الوسائل والأجهزة اللازمة للتحول الالكتروني.

4_يجب ضمان أمان المعلومات والشبكات من أي اختراق أو تلاعب أو تلف يمكن أن يتعرضوا له.

5_ توحيد ومواصفة الأجهزة المستخدمة لتسهيل الربط والتواصل بينها في إطار الإدارة الواحدة.[2]

---

[1] **عبد الرزاق لعمارة، الإدارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر بين الواقع والمأمول "قطاع العدالة نموذجا"، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د ذ س، ص12.**

[2] **أيت رحمان مزهورة، خلوفي أسماء، الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة، المرجع السابق، ص39.**

ثانيا: التحديات الإدارية والبشرية

1_ يجب ان تتوفر المرونة الإدارية لتشمل جميع التغييرات والتطورات.

2_ استخدام التكنولوجيا المتطورة واستيعابها بشكل جيد من قبل العديد من الإداريين.

3_ تطوير المنظومة القانونية إلى إنشاء إطار تشريعي يتناسب مع التحول إلى تطبيق الإدارة الالكترونية، وتعديل القوانين الحالية لضمان حقوق المستفيدين من الخدمات الالكترونية وفقا للبيئة الحالية.

4_تقوم مراكز التدريب بتوفير مورد بشري مؤهل من خلال تدريب الموظفين.

5_ زرع الوعي ألمعلوماتي والحاسوبي لدى المواطنين لتمكينهم من التكيف مع التحول الالكتروني.[1]

الفرع الثالث: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي

ان مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي، بحجمه الضخم قد يواجه العديد من التحديات والصعوبات التي يجب تجاوزها قبل البدء في تنفيذه،فمن المهم توفير المتطلبات الضرورية لهذا المشروع قبل الشروع فيه، لأنه سيكون من الصعب تحقيق التغيير في حالة عدم توفير تلك المتطلبات اللازمة، في هذا الإطار يمكن تلخيص جملة من المعوقات التي قد تواجه مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي كالاتي:

أولا: المعوقات الإدارية

تتعلق هذه المعوقات بالجانب الإداري وتتمثل في:[2]

---

[1] **عبد الرزاق لعمارة، الإدارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر "قطاع العدالة نموذجا"، المرجع السابق، ص13.**

[2] **سمير عماري، دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2017،2018، ص126.**

1_ عدم توافق تطبيقات الإدارة الإلكترونية مع إتباع الأساليب الإدارية التقليدية في العمل.

2_ تقوم الهياكل الهرمية التقليدية بعرقلة تنفيذ التقنيات الحديثة.

3_ الثقافة الإدارية السائدة والخوف من التكنولوجيا وتطبيقاتها.

4_يشهد تطبيق برامج الإدارة الإلكترونية نقصًا في التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا، مما يؤثر على القدرة على تحديد الوقت المناسب للبدء في التنفيذ وتنفيذ الخدمات بشكل إلكتروني.

5_ اختلافات في نظم الإدارة حتى داخل نفس المؤسسة.

6_تفتقر مؤسسات التعليم العالي المتشابهة في عملها إلى رؤية متكاملة لتنظيم جهودها لتحقيق الإدارة الإلكترونية.

7_ عدم الاستفادة من أمثلة نجاح في البيئة المجاورة.

8_تقتصر تنفيذ الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي على المبادرات الفردية، وليس هناك أقسام خاصة مخصصة لذلك.

9_ تطبيق تقنية المعلومات بشكل مستقل لكل قسم.[1]

ثانيا: المعوقات البشرية

حيث تتعلق هذه العراقيل بالموارد البشرية ذات الصلة بمؤسسات التعليم العالي والجهات التي تتعامل معها، وبسبب الانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي ما تزال مقيدة بنطاق ضيق وتعتمد على ممارسات تقليدية،

[1] **علاء الدين عبد الرحمان حسن، استمارة الموارد البشرية مدخل تحسين كفاءة العاملين في الحكومة الالكترونية وفاعليتهم، مجلة المخطط والتنمية، العدد24، جامعة بغداد، 2011، ص07.**

والذي قد يؤدي الى العديد من المعوقات التي تعرقل عملية تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى هذه المؤسسات مثل:

1_ غموض مفهوم الإدارة الالكترونية وعدم استيعاب بعض القادة الإداريين والعاملين في مؤسسات التعليم العالي لأهدافها، حتى أن بعضهم يفتقر إلى فهم موضوع الإدارة الالكترونية.

2_ الأمية الالكترونية لدى بعض الموظفين بسبب نقص الوعي ألمعلوماتي والحاسبي، بالإضافة إلى عدم توفير الدورات التدريبية.

3_ يواجه بعض الموظفين في فئة الإداريين مقاومة لتبني التقنيات الحديثة في مجال عملهم، ويشعرون بالقلق من أن تؤدي هذه التقنيات إلى فقدان مراكزهم الوظيفية.

4_ لا يوجد العدد الكافي من الموظفين المؤهلين للتعامل بكفاءة مع التقنيات الجديدة المستخدمة في نطاق تطبيق الإدارة الالكترونية.[1]

ثالثا: المعوقات المادية والتقنية

لعله بين أكثر المعوقات المادية والتقنية التي تعيق تطبيق الإدارة الالكترونية ما يلي:

1_تواجه العديد من الموظفين صعوبة في التوظيف الفعال لقواعد البيانات بسبب عدم توفر الأجهزة المناسبة.

2_ نقص عدد العاملين المتخصصين في جمع البيانات وتنظيمها، وضعف الإمكانيات المادية والتمويل لهذه المشاريع.

3_ صعوبة إدارة مواقع الإدارة الالكترونية على الانترنت.

[1] **سمير عماري، دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، المرجع السابق، ص127.**

4_تأخر صيانة الأجهزة الضرورية لتطبيق الإدارة الإلكترونية مما يؤدى إلى توقف الأعمال بسبب عطل في الأنظمة التقنية المرتبطة بالإدارة الإلكترونية.

5_ نقص في التمويل المخصص للبنية التحتية المالية.[1]

6_ نقص في توفير الحوافز المادية للموظفين المتميزين والعاملين أيضا في مجال العمل الالكتروني، بهدف تعزيز دافعيتهم للانتقال إلى العمل في الإدارة الالكتروني.

7_ تحديد التخصيصات المالية لتدريب العاملين واستخدام خبراء ومتخصصين في نطاق تنفيذ الإدارة الالكترونية.

8_تعاني العديد من مؤسسات التعليم العالي من ضعف البنية التحتية وعدم جاهزيتها لاستخدام التقنيات الحديثة في عملها.

9_ نقص في توفر التطبيقات التكنولوجية التي تدعم اللغة العربية.

9_ تتلاشى قدرة الأجهزة والمعدات المستخدمة في البيئة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي، على مواكبة التقدم السريع في تكنولوجيا الحوسبة ومختلف تقنيات العمل.[2]

رابعا: المعوقات القانونية

إن وجود بيئة تشريعية وقانونية جيدة يعد أمرًا حاسمًا لنجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية وتعزيز استقرار المعلومات وزيادة الثقة بين جميع المتعاملين، ومع ذلك قد تواجه محاولات دمج هذه المبادئ التشريعية في إطار الإدارة الإلكترونية العديد من التحديات والعوائق منها:

[1]سمير ابيش، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية داخل مؤسسات التعليم العالي وسبل مواجهتها، مجلة قضايا معرفية، المجلد02، العدد06، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، يناير2021، ص78.

[2]سمير عماري، دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، المرجع السابق، ص128.

1_ضعف التشريعات القانونية في التعامل مع تحديات البيئة الإلكترونية المتغيرة مقارنةً بالتشريعات المحصنة بالقوانين القديمة بعض الشيء. وعلى نتيجة ذلك، ينجم عن هذا التقصير وجود فجوات قانونية تساهم في نقص الثقة في الإدارة الإلكترونية والمستفيدين من خدماتها.

2_ تعذر التوصل إلى معايير ثابتة ولوائح وقواعد تشريعية لتنظيم مختلف خدمات إلكترونية متنوعة.

3_في مؤسسات التعليم العالي، لا توجد تشريعات قانونية تدعم تبني آلية التوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى ذلك لا توجد الضمانات اللازمة للتحقق من صحة التوقيع الإلكتروني ومنع تزويره، بالمقارنة مع قواعد الإثبات التي تستخدم في النظام التقليدي مثل التوقيع اليدوي أو بصمة الإصبع.

4_عدم الاعتراف بمصداقية الوثائق الإلكترونية وعدم اعتبارها بديلاً للوثائق التقليدية.[1]

خامسا: المعوقات الأمنية:

تتمثل هذه المعوقات في:

1_تفتقر مؤسسات التعليم العالي إلى الجاهزية الكافية في مجال أمن المعلومات، حيث تواجه تحديات فيما يتعلق بالوصول غير المرخص إلى الشبكات والحواسيب، وتعرض البيانات والمعلومات الخاصة للتخريب، بالإضافة إلى تزوير البيانات المتعلقة بالهوية والبريد الإلكتروني والسجلات الإلكترونية، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الحصول على معلومات سرية واستغلالها في أنشطة غير قانونية، وهذا يعتبر أمراً أكثر خطورة.

[1] **سمير عماري، دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، المرجع السابق، ص 129.**

2_افتقاد الثقة في الأمان والحماية السرية للمعلومات يُتسبب في فقدان الشعور بالأمان في المعاملات الإلكترونية الشائعة مثل التحويلات الإلكترونية والتعاملات المالية عبر بطاقات الائتمان.

3_ عدم وجود برمجيات متاحة تدير الرقابة على الاختراقات المتعمدة.

بناءا على ما تقدم يتضح لنا ان مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي يواجه العديد من العقبات المختلفة التأثير،فبعض هذه العقبات تؤثر بشكل كبير، في حين تؤثر البعض الآخر بشكل أقل على عملية التطبيق لذلك، من الضروري توفر المتطلبات اللازمة لمواجهة هذه العقبات بهدف تحقيق تنفيذ فعال للإدارة الإلكترونية وبالتالي تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي المستهدفة من هذا التطبيق.[1]

[1] **سمير عماري، دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، المرجع السابق، ص 129،130.**

نستخلص من خلال دارستنا السابقة للإطار التطبيقي للإدارة الإلكترونية توصلنا في نهاية الأمر إلى أن المرفق العمومي يكتسي أهمية أكبر مما كان من قبل، لأن غاياته أصبحت تتمثل في إنتاج الكفاءات التي تعتبر عامل أساسي في التنمية، وهذا بإنتاج مواطنين صالحين وعمالا مهرة قادرين على مواجهة الإشكاليات وسوق العمل والوظيفة.

أن الإدارة الإلكترونية لها أهمية كبيرة منفعة للمواطن والموظف في تلبية حاجاته، وذلك من أجل عصرنة المرفق العمومي، إدخال المعلوماتية في اداء المهام من جهة، وتقريب الإدارة من المواطن والمتعاملين الاقتصاديين وتحسين الخدمة العمومية من جهة أخرى.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرفق العام الجزائري قد أصبح ضرورة حتمية، ويعد جزءًا من مشروع الاندماج في اقتصاد تكنولوجيا المعلومات، وقد تبين لنا ان التحول الى العمل الإلكتروني يستلزم توفر جملة من المتطلبات من اجل نجاحه المتمثلة في المتطلبات الإدارية، البشرية، الاجتماعية، الاقتصادية، التقنية والأمنية، وقد انعكس هذا التحول على مختلف المرافق والمؤسسات سواء كانت خاصة أو عامة، ونحص بالذكر الإدارات التي استفادت كثيرا من هذا التحول، حيث جعلها تقتحم هذا المجال خاصة في الجانب الالكتروني مما وضع الإدارة التقليدية أمام تحديات كبيرة، وقد توصلنا إلى عدة نتائج وهي أن تساهم الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية عبر توفير معلومات ذات جودة عالية، وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، كما أنها أصبحت تعمل في بيئة سريعة التغير، فتطبيق الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة لمواكبة جميع التغيرات وضمان استمراريتها، كذلك يتمحور مشروع الجزائر الإلكترونية حول هدف أساسي ورئيسي وهو تحديث وتطوير الإدارة العامة وتقريبها من المواطن، من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودمجها في جميع مؤسسات الدولة، بهدف تسهيل المعاملات والخدمات وتحقيقها بشكل أكثر سرعة وسهولة وتوفير تكلفة أقل وزيادة الكفاءة، كذلك ما زال مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر في مراحله الأولى، حيث لم يتم تحقيق سوى تطبيقات فرعية تخص رقمنة بعض الإدارات والخدمات فقط، وذلك بسبب وجود صعوبات وعراقيل تتعلق بالجوانب المادية والبشرية والتنظيمية، أيضا في الكثير من الأحيان، يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية توفير مجموعة من المتطلبات، ومع ذلك، هناك مجموعة من العوائق التي تعرقل التحول أو تنفيذ الإدارة الإلكترونية، كما أصبح مشروع الإدارة الالكترونية بقطاع الجماعات المحلية متميز وذو كفاءة عالية له القدرة على تطوير الأداء، وأيضا فإندور الإدارة الإلكترونية يهدف إلى القضاء على البيروقراطية التي تعرقل تلبية حاجيات المواطنين من قبل المرافق العامة، كما تم حدوث تحول هام في قطاع العدالة منذ البداية، حيث تغيرت أساليب إدارته الحساسة بفضل استخدام

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة، واستندت إلى مجموعة من الأنظمة، أيضا تتمتع الجامعات الجزائرية بالكفاءات البشرية والإمكانيات التكنولوجية اللازمة للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية، لكن عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية مازالت تواجهها العديد من العراقيل المتمثلة في المعوقات الإدارية، التشريعية، التنظيمية، البشرية، المالية، الأمنية والمعوقات الفنية، التي بدورها تؤخر عملية التحول ومازالت تعاني منها العديد من القطاعات والمرافق منها مرفق الجماعات المحلية، قطاع العدالة، ومرفق التعليم العالي...الخ، لذلك نتقدم بالتوصيات التالية:

- لإتمام التحول من الإدارة التقليدية إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية على المرفق العام، هناك مجموعة من المتطلبات والشروط التي يجب توافرها، مثل التعليم وتدريب العنصر البشري، وتحسين البنية التحتية للمرافق العامة.
- من المهم الاستعجال في إيجاد حلول للعقبات التي تواجه مشروع الالكتروني الجزائري.
- العمل على انشاء قوانين تنظم وتحمي طريقة عمل الإدارة الالكترونية.
- العمل على تطوير البنية التحتية للاتصالات بتطوير خدمة الانترنت وتعميمها على كامل أرجاء الوطن، وتخفيض أسعارها، وذلك لزيادة عدد المشتركين وتعزيز الإدارة الإلكترونية،ويأتي ذلك كاستجابة للأزمة الاقتصادية وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، والتي تعد عوامل تقيد تطور الإدارة الإلكترونية.
- تدريب وتأهيل موظفي الجماعات المحلية من خلال تكوينات وتربصات في الإدارة الرقمية، وهذا بغية رفع الكفاءة المهنية لديهم وتوافقها مع متطلبات العصر.
- يجب تعزيز عمل الجماعات المحلية، وخاصة البلديات، وتجعلها أداة حية وتتخطى الطابع المركزي في اتخاذ القرارات بها. فهي تعتبر شريكاً هاماً وفاعلاً في تحقيق التنمية في البلاد.

- العمل على القضاء على الإجراءات الروتينية، حيث لازالت بعض الإدارات تعتمد على الأسلوب الورقي في تقديم مما يؤثر سلبا على عملية التحول نحو الإدارة الالكترونية.
- من الضروري الاهتمام بالعنصر البشري ودمجه في مجال الإدارات الإلكترونية لمرفق العدالة، سواء كانوا قضاة أو موظفين أو محامي...الخ
- من الضروري تطوير بنية التحتية المطلوبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً للتطورات التكنولوجية.
- العمل على تطوير الأنظمة داخل مؤسسات التعليم العالي لتناقل المعلومات داخليا مع ضمان استخدام تقنيات حديثة في جميع الجوانب.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1-أبو بكر محمد الهوش، الحكومة الالكترونية الواقع والافاق، د ط، مجموعة النيل العربية، مصر، 2006.

2-أمل وجيه حمدي، المصادر الالكترونية الاختيار والتنظيم والاتاحة في المكتبات، د ط، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2007.

3-إياد عبد الفتاح النجار وآخرون، الحاسوب وتطبيقاته التربوية مركز النجار الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

4-جمال بدير، المدخل للدارسة علم المكتبات ومراكز المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

5-حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية المفاهيم- الخصائص- المتطلبات، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

6-حمزة صاحي الحمادة، الحكومة الالكترونية دورها في تقديم الخدمات المرفقية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،

7-حمدي قبيلات، قانون الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

8-سعد غالب ياسين الإدارة الالكترونية، د ط، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، د ذ س.

9-الشطناوي علي، الإدارة المحلية، د ط، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

10-صونية عبديش، استخدام الانترنت في البحث العلمي في الجزائر، د ط، للدراسات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

11-عبد الرزاق شيلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، د ط، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

12-عبد الرحمان توفيق، الإدارة الالكترونية في الشؤون الإدارية، الطبعة الثانية، مكتبة طريق العلم، القاهرة، مصر، .2007

13-عامر إبراهيم قنديلجي، الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية، د ط، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

14-علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، د ط، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

15-عمار بوحوش، نظرية الإدارة الالكترونية في القرن الواحد والعشرين، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006.

16-فداء حامد، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

17-محمد سمير احمد، الإدارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

18-محمد حسنين العجمي، الإدارة المدرسية ومتطلبات العصر، د ط، دار العالمية للنشر والتوزيع، 2003.

19-محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر،2012.

20-مصطفى يوسف كافي، الإدارة الالكترونية، د ط، دار أرسلان، سوريا، 2011.

21-نجم عبود نجم، إدارةالابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2015.

22-يوسف احمد عيادات، الحاسوب التعليمي وتطبيقاته التربوية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

أ- الرسائل:

1-باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الالكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014.

2-بهلول، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018

3-سمير عماري، دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2017-2018.

4-عبد الحكيم حطاطش، دور تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM)، دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الالكترونية 2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، السنة الجامعية 2017_2018.

5-عقبى امال، الخدمات الالكترونية وترقية الإدارة المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص إدارة محلية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1 _الحاج لخضر_، الجزائر، السنة الجامعية 2020،2021

6-فضيلة خلفون، دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص السلطة السياسية

والحوكمة المحلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق السياسية، جامعة صالح بوبنيدر _قسنطينة03_، السنة الجامعية 2019-2020.

7-منير بوراس، التحول نحو الحكومة الالكترونية في الجزائر بين واقع التطبيق والرغبة في التطوير، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة01، الجزائر، السنة الجامعية 2019-2020.

ب- مذكرات الماجستير

1-إبراهيم بوداود، استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة الاكاديمية: دراسة ميدانية لتفاعل المجتمع الأكاديمي بجامعة سعد دحلب بالبليدة مع تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة في علم مكتبة والتوثيق، جامعة الجزائر02، الجزائر، السنة الجامعية 2007.

2-حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

3-خليفة بن صالح المسعود، المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الالكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية 2008.

4-سعيد بن معاذ العمري، متطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية دراسة سطحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

5-عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص

الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010.

6-عوض علي اللامي، واقع استخدام تطبيقات الحاسب الآلي في مجالات الإدارة المدرسية، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية، الجامعة الخليجية، البحرين، السنة الجامعية، 2008.

ج- مذكرات الماستر

1-أيت رحمان مزهورة، خلوفي أسماء، الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون اداري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، د ذ س.

2-خليف عبد المؤمن، الحكومة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي حقوق، جامعة غرداية، غرداية، السنة الجامعية 2018، 2019.

3-خيثر عبد القادر، الحكومة الالكترونية في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون اعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، السنة الجامعية، 2017-2018.

4-زبير نصيرة، بن فاضل صورية، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات الجزائر-بلدية تيارت نموذجا- دراسة ميدانية لعينة من مواطني بلدية تيارت، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في تخصص اتصال وعلاقات عامة، قسم العلوم الإنسانية، شعبة علوم اتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022/2021.

5-ساسي عبد الرحمان، عبد الله ديبة، مشروع الجزائر الالكترونية الجزائر الالكترونية "الافاق والتحديات"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية

وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر.

6-ساسي مريم، الإدارة الالكترونية، دراسة مقارنة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.

7-فرورة فهيمة، حفير ليدية، في المتطلبات الأساسية لسير المرافق العامة الالكترونية، مذكرة تخرج مقدمة الاستكمال لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الإداري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر،2019-2020.

ثالثا: المقالات والمداخلات

أ- المقالات

1-الوافي رابح، شريط صلاح الدين، استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول، معارف مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية، العدد 23، ديسمبر 2017.

2- الشكير أيوب، الإدارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2019.

3-الياس شاهد واخرون، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات والمحاسبية والمالية، العدد 03، الجزائر 2016.

4- السعيد حارة، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والافاق، مجلة قانون الاعمال، العدد 15، ديسمبر 2017، الرباط.

5-بواشير أمينة، سالم بركاهم، الاصلاح الإداري في الجزائرعرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)، المجلة العلمية، المجلد 06، العدد 11، جامعة الجزائر3، الجزائر، جانفي 2018.

6-بوضياف مليكة، خالدي عبد الرحمان، التحول الى الإدارة الالكترونية في ظل استراتيجية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 07، جامعة شلف، الجزائر، جوان .2022

7-حارش وهيبة، يوسف خوجة سمير، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

8-حسن صالح، محمد علي، استخدام الحاسوب في المكتبات الجامعية السودانية، مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في العلوم المكتبات والمعلومات، المجلد 03، العدد 5، الجزائر، 2006.

9- خالد قاشي وآخرون، استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع، د ذ س.

110-سلامة عبد المجيد، تطبيقا الإدارة الالكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات، العدد 5، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، .2018

11-سحانين الميلود، بغداد باي غالي، واقع واهمية تطبيق الإدارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020.

12-سمير ابيش، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية داخل مؤسسات التعليم العالي وسبل مواجهتها، مجلة قضايا معرفية، المجلد02، العدد06، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، يناير2021.

13-عبد النصر، موسى قريشي محمد، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري لمؤسسات التعليم العالي دراسة حالة، مجلة الباحث، العدد 9، الجزائر .2011

14-عبد العزيز سلمى عشبة، احمد حازم فروانة، دور الإدارة الالكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر دراسة وصفية على ضوء مشروع الجزائر الالكترونية 2013، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، باتنة، الجزائر، ,2022

15-عشاش حمزة الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر 2020.

16- علاء الدين عبد الرحمان حسن، استمارة الموارد البشرية مدخل تحسين كفاءة العاملين في الحكومة الالكترونية وفاعليتهم، مجلة المخطط والتنمية، العدد24، جامعة بغداد، 2011.

17-عيدوني كافية بن حجوبة، الإدارة الالكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقاتها (واقع وآفاق)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، ديسمبر 2017.

18- عامر هني، نور الدين دخان، الحكومة الالكترونية والخدمة العمومية في الجزائر بين التحديات والرهانات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 14، الجزائر، 2017-2018.

19- مكيد اعلي، بوزكري جيلالي، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية -دراسة حالة المركز الجامعي بتيسمسيلت-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، المجلد19، العدد02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، د ذ س.

20- نصر الدين علي سعودي، ريضا بن مقلة، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في البلديات الجزائرية، مجلة المعارف، المجلد17، العدد2، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر2022.

21-هدفي العيد، واقع وتحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر قطاع العدالة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر .2020

22-هدى عباس قنبر، ميسون عدنان حميد، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية جامعتي بغداد والمستنصرية نموذجا، مجلة الأستاذ، المجلد 02، العدد 210، العراق، 2014.

23- يتوجي سامية، اطر الرقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، السنة التاسعة، العدد 18، جوان 2015.

ب- المداخلات

1-بوقلقول الهادي، مشروع الحكومة الالكترونية الجزائرية: طموحات كبيرة وانجازات متواضعة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر دراسة تجارب بعض الدول، المنظم من طرف مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ماي 2013.

2-عبد الرزاق لعمارة، الإدارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر بين الواقع والمأمول "قطاع العدالة نموذجا"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د ذ س.

3- محمد عبد الله المنيع، مجالات تطبيقات التعليم الإلكتروني، ورقة بحثية في إطار ملتقى التعليم الاول في التعليم العالي، الرياض المملكة العربية السعودية، 2008.

رابعا: المحاضرات

1-خرشي الهام، محاضرات في الإدارة الالكترونية في الجزائر، ألقيت على السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة الالكترونية، شعبة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسي، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2020، 2021.

2-ربيع نصيرة، محاضرات في الإدارة الالكترونية موجهة لطلبة ماستر1، تخصص قانون اداري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2019-2020.

خامسا: النصوص القانونية

أ- القوانين والاوامر

1-القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 اوت 2009، يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد16، الصادر بتاريخ 16 غشت 2009.

2-القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37. الصادرة في 22 جويلية 2011.

3-القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012،المتضمن لقانون الولاية، الجريدة الرسمية، العدد12. الصادرة بتاريخ 2012.

4-القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتضمن عصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد06، المؤرخة في 10 فبراير 2015.

5-القانون رقم 15-04 المؤرخ في01 فيفري،2015 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، الجريدة الرسمية، العدد06 المؤرخة في 10 فيفري 2015.

6-القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 فيفري 2018، يحدد القواعد العامة بالبريد والاتصالات الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد27، المؤرخة في 2018/05/13.
7-القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد28 المؤرخة في 2018/05/16.
8-القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد34 المؤرخة في 2018/06/10.
9-القانون رقم 05_04 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق ل 06 فبراير سنة 2005، المتضمن قانون السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 15.
10-القانون رقم 05-99 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 4 افريل 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية، عدد 24، معدل ومتمم بالقانون 08-06 المؤرخ في 16 سفر 1429 الموافق ل 23 فبراير سنة 2008، جريدة الرسمية، عدد 10.
11-القانون رقم 2000-03 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 45، المؤرخة في 06 اوت 2000.
12- القانون 05-10 المعدل والمتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد44، 26 جوان 2005.
13-الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، 27 اوت 2003.
14-القانون رقم 05-15 المؤرخ في 10 نوفمبر المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 71، 2004.
15- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق ل 5 غشت سنة 2009م المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال

ومكافحتها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47، 16 غشت 2009.

16-القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي، الجريدة الرسمية، العدد10، 06 فيفري 2015.

17- القانون رقم 17-05 مؤرخ في 16 فيفري 2017 معدل ويتمم القانون رقم 01-04 المؤرخ في 19 اوت 2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وامنها ، الجريدة الرسمية العدد 12 الصادر في 22 فيفري 2017.

ب- المراسيم الرئاسية والتنفيذية:

- **المراسيم الرئاسية**

1-المرسوم الرئاسي رقم 17-143 مؤرخ في 18 افريل 2017 يحدد كيفيات اعداد بطاقة العريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، جريدة رسمية، العدد 25، الصادرة في 19 افريل 2017.

- **المراسيم التنفيذية**

1-مرسوم تنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 اوت 1998م، المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة في 26 اوت 1998.

2-مرسوم تنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001، المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيه اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف الخدمات والموصلات السلكية واللاسلكية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 07 جوان 2007.

3-مرسوم تنفيذي رقم 09-410 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2009، يحدد قواعد الامن المطبقة على النشاطات المنصبة على التجهيزات الحساسة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد73، 19 ديسمبر 2009.

4-مرسوم تنفيذي رقم 02-411 مؤرخ في 21 رمضان 1423 الموافق ل 26 نوفمبر، يتضمن انشاء لجنة تنشيط اصلاح العدالة ومتابعته، الجريدة الرسمية، عدد 80، 2002.

5-مرسوم تنفيذي رقم 04-333 المؤرخ في 10 رمضان عام 1425 الموافق ل 24 أكتوبر 2004، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 67، 2004.
6- مرسوم تنفيذي رقم 17-277 المؤرخ في 09 اكتوبر 2017 المتعلق بالمصلحة المركزية للبصمات الوراثية وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 60.

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية.....	
تمهيد.....	02
المبحث الاول: مفهوم الادارة الالكترونية.....	03
المطلب الاول: تعريف الادارة الالكترونية.....	03
الفرع الاول: مقصود بالإدارة الالكترونية.....	04
الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية.....	08
الفرع الثالث: عناصر الإدارة الالكترونية.....	09
الفرع الرابع: أهداف و مبادئ الإدارة الإلكترونية	11
المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية.....	15
الفرع الاول: متطلبات القانونية والادارية لتطبيق الادارة الالكترونية.....	15
الفرع الثاني: متطلبات بشرية لتطبيق الادارة الالكترونية.....	21
الفرع الثالث: متطلبات الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق الادارة الالكترونية.....	22
الفرع الرابع: متطلبات التقنية والامنية لتطبيق الادارة الالكترونية.....	22
المبحث الثاني: مشروع الادارة الالكترونية في الجزائر 2013/2008.....	26
المطلب الاول: استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013.....	26
الفرع الاول: مضمون استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013.....	27
الفرع الثاني: اهداف استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013.....	35
المطلب الثاني: برامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكتروني و الاطر القانونية لإرساء دعائم مشروع الجزائر الالكترونية.....	38
الفرع الاول: برامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية.....	39
الفرع الثاني: الأطر القانونية لإرساء دعائم مشروع الجزائر الالكترونية.....	42

خلاصة الفصل.....	45
الفصل الثاني: بعض تطبيقات الادارة الالكترونية في المرفق العمومي الجزائري واهم العوائق و التحديات التي تواجهها	
تمهيد.....	47
المبحث الاول: اهم تطبيقات الادارة الالكترونية للمرفق العمومي الجزائري.....	48
المطلب الاول: مظاهر الادارة الالكترونية في الجماعات المحلية.....	48
الفرع الاول: تعريف الجماعات المحلية.....	49
الفرع الثاني: مقومات الجماعات المحلية.....	51
الفرع الثالث: نماذج عن الخدمات الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر.....	52
الفرع الرابع: تطلعات الادارة الالكترونية في الجماعات المحلية.....	56
المطلب الثاني: تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع العدالة.....	57
الفرع الاول: مظاهر رقمنة قطاع العدالة.....	58
الفرع الثاني: مشروع ادارة مرفق العدالة.....	58
الفرع الثالث: اعتماد الادارة الالكترونية لتحسين العمل القضائي.....	61
الفرع الرابع: المراقبة والمتابعة الالكترونية في مرفق العدالة.....	63
المطلب الثالث: تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.....	66
الفرع الاول: واقع تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.....	67
الفرع الثاني: تطبيقات الادارة الالكترونية في الادارات الجامعية.....	68
الفرع الثالث: تطبيقات الادارة الالكترونية في المكتبات الجامعية.....	73
المبحث الثاني: معوقات وتحديات تطبيق الادارة الالكترونية.....	79
المطلب الاول: المعوقات العامة لتطبيق الادارة الالكترونية.....	80
الفرع الاول: المعوقات الادارية.....	80
الفرع الثاني: المعوقات البشرية.....	81
الفرع الثالث: المعوقات المالية.....	82

الفرع الرابع: المعوقات الفنية.....	83
الفرع الخامس: المعوقات التشريعية والامنية.....	84
المطلب الثاني: المعوقات الخاصة لتطبيق الادارة الالكترونية.....	86
الفرع الاول: معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجماعات المحلية.....	86
الفرع الثاني: معوقات وتحديات تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع العدالة.....	91
الفرع الثالث: معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.....	95
خلاصة الفصل.....	101
خاتمة.....	103
قائمة المراجع.....	107
الفهرس	121